

كتاب غير دوري يصدر عن مركز
القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

العدد ٦٥-٦٦

٢٠١٣



رئيس التحرير المؤسس (١٩٩٦ - ٢٠٠٩)
د. محمد السيد سعيد

أشرف على هذا العدد
بهي الدين حسن

مدير التحرير
رجب سعد طه

إخراج فني
هشام السيد

المراسلات

باسم مدير التحرير على العنوان التالي:
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،
القاهرة: ص. ب. ١١٧ مجلس الشعب

E mail: info@cihrs.org



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان



رواق
عربي

الآراء الواردة بالمجلة لا تعبر بالضرورة عن
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه

د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (إيفكس).

المدير العام
بهي الدين حسن

رئيس مجلس الإدارة
كمال جندوبي

نائب المدير

زياد عبد التواب

الفهرس

- هذا العدد مدير التحرير ٥

- ما بعد سقوط مرسي: أي مستقبل ينتظر الجماعة؟ د. عمرو الشويكي ١٧

- مسألة الإخوان أم مسألة مصر؟ حازم صاغية ٣١

- مستقبل جماعة الإخوان المسلمين بين التهميش والدمج المشروط د. خليل العناني ٣٩

- ثلاثة سيناريوهات لمستقبل جماعة الإخوان المسلمين د. أحمد عبدربه ٥٧

- نهاية هذا المشروع الإسلامي إبراهيم الهضبي ٧٧

- الإسلاميون: حجرة سيزيف تسقط من جديد صلاح الدين الجورشي ٩٥

- مستقبل جماعة الإخوان المسلمين ومستقبل مصر د. علي مبروك ١١٥

- الثورة المصرية: فشل النخب السياسية أم فشل للإسلام السياسي؟ د. رضوان زيادة ١٢٧

- عن مستقبل جماعة الإخوان ونظرائها د. عمار علي حسن ١٥١

- فرص الديمقراطية في المنطقة العربية في ظل إقصاء التيار الإسلامي السياسي من الساحة السياسية د. محمد حسام فاضل ١٥٧

وثائق

- عام من حكم محمد مرسي: سجل حافل من الانتهاكات، وتقويض منهجي لدولة القانون (بيان صحفي من ٢٠ منظمة حقوقية) ١٧٣

- قبل أن تنزلق البلاد إلى دائرة عنف لا تنتهي: يتعين إجراء تحقيقات محايدة بمشاركة منظمات حقوق الإنسان المستقلة (بيان صحفي من ١٥ منظمة حقوقية مصرية) ١٨١

- المنظمات الحقوقية تطالب بإقالة وزير الداخلية، وتوقف جماعة الإخوان المسلمين عن ممارسة العنف وتسليم المسؤولين عنه (بيان صحفي من ١٠ منظمة حقوقية مصرية) ١٨٥

- التجمع غير السلمي لا يبيح العقاب الجماعي، التجمع غير السلمي لا يبيح العقاب الجماعي (بيان صحفي من ٩ منظمة حقوقية مصرية) ١٨٩

- مشروع قانون "التجمع السلمي" يهدر حق المصريين في الاجتماع والإضراب والاعتصام والتظاهر، ويشرعن لقتلهم (بيان صحفي من ١٨ منظمة حقوقية مصرية) ١٩٣

هذا العدد

مدير التحرير

نجح «سيزيف الإسلامي» في أن يدفع صخرته إلى أعلى قمة الجبل، وبلغت جماعة الإخوان المسلمين في منتصف عام ٢٠١٢ قمة هرم السلطة في مصر، وذلك بعد مرور أكثر من خمسة وثمانين عامًا على نشأتها؛ شهدت محاولات عدة صارت الجماعة في بعضها قريبة من هدفها، قبل أن تودي بها الأعياب السياسية ومواجهاتها مع السلطة إلى أقبية السجون لتعيش أجواء المحنة وتتأهب لجولة جديدة. لكن في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣، وبعد أن تملكتم الطمأنينة من «سيزيف» وظن أنه قد حقق، أخيرًا، حلم التمكين في أكبر دولة عربية، فوجئ بالغاضبين الساعين لرمي الصخرة من فوق الجبل، وسرعان ما تلقفت أجهزة الدولة القديمة الفرصة لتند الأمل في إمكانية صعوده مجددًا في الأفق القريب.

في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بدأت جماعة الإخوان المسلمين في تبني سياسة المغالبة مع القوى السياسية المدنية، واعتبرت أن خطابها هو المعبر عن «الإرادة الشعبية» في مقابل خطاب ومطالب القوى السياسية التي انهزمت أمامها في معركة التعديلات الدستورية. وهكذا

ذهبت وعود التوافق، التي دأبت الجماعة على ترديدها في الأيام الأولى للثورة، أدرج رياح الاستعلاء والرغبة في الصعود المنفرد والاستحواذ على السلطات. ولعل الجماعة وهي تتأى عن قوى الثورة مبكرًا، في أعقاب تنحي مبارك، كانت أسيرة حسابات ورهانات غير مدروسة جعلتها تفضّل التخلي عن التحالف مع القوى الثورية مقابل الرهان على التحالف مع أجهزة ومؤسسات الدولة القديمة.

ففي فبراير ٢٠١١ قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري)، الذي تولى إدارة شؤون البلاد بعد الثورة، بتشكيل لجنة لصياغة التعديلات الدستورية. وضم التشكيل ممثلين عن الجماعة، أعضاء وحلفاء، مع استبعاد شركاء الثورة، الخصوم التقليديين لتيار الإسلام السياسي ونظام مبارك. ويُعد تشكيل تلك اللجنة إعلانًا صريحًا عن توافق مبكر بين المجلس العسكري وبين الجماعة. وفي هذا الإطار قامت الجماعة بسحب أنصارها من الميدان وبدأ المجلس العسكري في اتخاذ إجراءاته لإطلاق سراح قيادات الإخوان في السجون بالإضافة لعدد كبير من الإسلاميين والجهاديين المعتقلين.

خاضت الجماعة وأنصارها معركة شرسة على منابر المساجد وفي الوسائل الإعلامية لتأييد التعديلات الدستورية، تم فيها استخدام الدين كسلاح ضد المعارضين للتعديلات. كما ظل الخطاب الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين وقياداتها، منذ الشهور الأولى للثورة، داعمًا ومدافعًا عن المجلس العسكري. هذا فضلًا عن هتاف شهير بايع فيه أنصار جماعة الإخوان المسلمين المشير طنطاوي أميرًا على مصر، وذلك في مظاهرة حاشدة لجماعة الإخوان المسلمين وأنصارها بميدان التحرير عُرفت إعلاميًا بـ «جمعة قندهار». ودأبت الجماعة على توجيه الانتقادات والاتهامات للقوى والحركات الثورية باستهداف الواقعة بين الشعب والجيش.

وفي هذا الإطار أصدرت الجماعة في نهاية مايو ٢٠١١ قرارًا بفصل ممثليها في ائتلاف شباب الثورة، بعد توافقهم مع بقية أعضاء الائتلاف، بالمشاركة مع قوى سياسية أخرى في مظاهرة مليونية في ميدان التحرير تم تنظيمها في ٢٧ مايو ٢٠١١ ولم تشارك فيها الجماعة، وكان المشاركون في المظاهرة يحتجون على تقاعس المجلس العسكري في محاكمة الرئيس مبارك، والتباطؤ في اتخاذ إجراءات تطهير مؤسسات الدولة من الفاسدين ورموز النظام القديم. كما لم تتورع الجماعة عن استلهاهم قاموس الأجهزة الأمنية في اتهامها للمعتصمين بميدان التحرير في يوليو ٢٠١١ بأنهم يدفعون البلاد للفوضى، وبأن ممارساتهم تضر المصلحة العليا للبلاد وأمنها القومي. وفي إطار رد فعلها إزاء الدعوة للعصيان المدني في فبراير ٢٠١٢، دعمت الجماعة المجلس العسكري، الذي كان الإضراب يستهدف الضغط عليه، وأعلنت أن

العصيان المدني والإضراب سيؤدي إلى تفاقم الأوضاع السيئة وتفكيك الدولة وانهارها .
كذلك فيما عُرِف بأحداث «محمد محمود» في نوفمبر ٢٠١١؛ لم تقم الجماعة بإدانة مقتل العشرات من الثوار على أيدي قوات الأمن، لكنها بدلاً من ذلك شنت هجوماً ضارياً ضد الحركات الثورية واتهمتها بالسعي لجر الأحزاب الإسلامية إلى مواجهات عنيفة مع قوات الأمن لشغلها عن معركة الانتخابات البرلمانية. الجدير بالذكر هنا أن تلك المواجهات الدامية، والتي خلّفت عشرات الضحايا صرعى برصاص قوات الأمن، قد انتهت إلى إجبار المجلس العسكري على تحديد موعد الانتخابات الرئاسية في منتصف ٢٠١٢ لتسليم السلطة لرئيس مدني منتخب، والذي كان من نصيب الجماعة.

وبمجرد فوز مرشح الجماعة الدكتور/ محمد مرسي، بمنصب رئيس الجمهورية ألقى وراء ظهره كل وعوده الانتخابية بتحقيق أهداف الثورة، كما تعامل الرئيس مع معاهدة «فيرمونت»، التي عقدها مع عدد من الشخصيات العامة المنتمية للثورة، كأنها لم تكن. وكان اتفاق فيرمونت، الذي مثّل فرصة تاريخية مهددة للجماعة لعقد تحالف مع قوى الثورة في مواجهة الثورة المضادة وتم في أحد فنادق القاهرة في ٢٢ يونيو ٢٠١٢، يعد بمثابة إعلان من الرئيس مرسي بالحرص على الشراكة الوطنية وتحقيق أهداف الثورة في الدولة المدنية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحماية الحقوق والحريات والمواطنة الكاملة وضمان التمثيل اللازم للمرأة والأقباط والشباب، وإلزامه بأن يضم الفريق الرئاسي والحكومة جميع التيارات السياسية وأن يكون رئيس الوزراء مستقلاً، والسعي لتحقيق التوازن في الجمعية التأسيسية للدستور.

وفي ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ أصدر الرئيس محمد مرسي إعلاناً دستورياً، استحوذ من خلاله على المزيد من السلطات والصلاحيات وحصّن قراراته من الرقابة القضائية وأغلق الباب أمام الطعون عليها أو معارضتها بالطرق القانونية والقضائية. وقد مثّل هذا الإعلان ضربة قاصمة لاستقلال السلطة القضائية وسيادة القانون ومفهوم الدولة الحديثة، وألقى بظلال وخيمة على مستقبل حقوق الإنسان والحريات في مصر؛ تحت مسمى حماية الثورة وأهدافها! بناءً على هذا الإعلان الدستوري؛ أصدر الرئيس قانوناً باسم قانون حماية الثورة يهدف لحماية نظام حكم جماعة الإخوان. فالقانون الجديد صمت تماماً عن مطالب الإصلاح الأمني، وهو ما يعني أنه لا توجد ضمانات لبذل جهود جادة لجمع أدلة ملموسة في قضايا قتل المتظاهرين؛ بما يسمح بإعادة المحاكمات في هذه القضايا، ولم يضع القانون آليات قانونية واضحة لجمع المعلومات والأدلة اللازمة لإعادة المحاكمات. كما أنشأ القانون نيابة حماية الثورة ومنحها صلاحيات



وسلطات مماثلة لتلك التي كانت تتمتع بها نيابة أمن الدولة العليا في عهد مبارك .

أجبر الرفض الشعبي الرئيس على التراجع قليلاً، وإلغاء الإعلان الدستوري وإصدار إعلان جديد في ٨ ديسمبر ٢٠١٢؛ لكنه في الحقيقة قام بتحسين القرارات التي اتخذها وفقاً لإعلان ٢١ نوفمبر، ومن بينها إصدار قانون حماية الثورة. كما لم يرضخ لمطالب المتظاهرين بإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية - التي افتقرت للمشروعية المجتمعية والسياسية والقانونية- وتأجيل الاستفتاء الشعبي على مسودة الدستور الذي تم تمريره في نهاية المطاف. وقد منح دستور ٢٠١٢، الذي صاغته جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها، الجيش موقعاً متميزاً في الدستور بما أصاب العلاقات المدنية/العسكرية بخلل بالغ في مقابل إهدار أية ضمانات حقيقية لحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن أن الجماعة قامت بدسترة المحاكمات العسكرية للمدنيين. وهو ما يُعد دليلاً على أن أزمة الجماعة لم تكن مع امتيازات الجيش، كما ردد قادتها في بعض المناسبات، كان أبرزها اعتراض الجماعة وأنصارها على ما عُرف إعلامياً بوثيقة السلمي -نسبة لعلي السلمي نائب رئيس الوزراء في نهاية ٢٠١١- فالاعتراض في حقيقة الأمر كان ضد ما نصّت عليه الوثيقة في اتجاه إعداد مبادئ فوق دستورية تضمن حماية حقوق الإنسان والمواطنة المتساوية.

* * *

عندما أعلن مرسى في الأيام الأولى من حكمه عن تعيين مستشار لرئيس الجمهورية يختص بشئون العدالة الانتقالية. لم نسمع عن برنامج محدد لتطبيق العدالة الانتقالية، وإنما سمعنا عن استعداد المستشار لعقد مصالحات في جرائم الفساد المالي التي ارتكبتها رجال النظام السابق. لم يتم الإعلان عن خطة لكشف انتهاكات الماضي وجبر الضرر وإنصاف الضحايا ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان ووضع ضمانات حقيقية لمنع الإفلات من العقاب وضمن عدم تكرار الانتهاكات. مضت الأيام واستقال المستشار من منصبه وظلت العدالة الانتقالية مجرد حلم يراود الضحايا والثوار ومنظمات حقوق الإنسان. حتى عندما أعلن الرئيس عن تشكيل لجنة تقصي حقائق، اقتصرت الفترة الزمنية التي تعمل اللجنة على استجلاء حقيقة ما جرى فيها خلال ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢؛ أي فقط منذ اليوم الأول للثورة وحتى قبل استلام الرئيس لمهام منصبه. وهو ما يعني عدم توافر إرادة سياسية حقيقية لتطبيق العدالة الانتقالية. إذ تجاهل الرئيس ضرورة البحث في انتهاكات الماضي، وعندما تسلم تقرير لجنة تقصي الحقائق لم يعلن عن نتائجه ولا عن خطته للتعامل مع هذه النتائج. وحتى الآن يجهل الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان فحوى التقرير، إلا من بعض التسريبات التي

نشرتها صحيفة الجارديان البريطانية عن تورط الجيش في انتهاكات حقوق الإنسان .
 أثبتت ممارسات جماعة الإخوان المسلمين ، أنها لا تسعى لإصلاح المؤسسات وتطهيرها من المسؤولين الفاسدين بقدر انشغالها بتمكين الجماعة من السيطرة على مؤسسات الدولة . فالجماعة استخدمت مصطلحات إعادة الهيكلة والتطهير والإصلاح المؤسسي ، بهدف إقصاء الموظفين العموميين الذي لا يخضعون لهيمنتها واستبدالهم برجال آخرين يدينون لها بالولاء . في هذا الإطار شهدنا هجوم الجماعة على السلطة القضائية والذي بلغ ذروته في معركة قانون مذبحه جديدة للقضاء ، ولم تهدأ وتيرة الضغط والهجوم إلا بعدما تبين للجماعة أن الأمر ليس بالبساطة التي يعتقدونها؛ فاجتمع مرسى بالقضاة مع وعود بعدم إقرار القانون دون موافقتهم .

وهكذا اتضح أن ”أخونة الدولة“ ليس مجرد مصطلح مزيف يستخدمه المعارضون لحكم الإخوان في وسائل الإعلام؛ بل إنها ممارسة حقيقية للجماعة التي استخدمت مصطلحات تنتمي لمفهوم وآليات العدالة الانتقالية بغرض فرض أجندة سياسية معينة ، كان تطبيقها يعني تقويض أسس العدالة والتضحية بها .

وفي مقابل الهجوم على مؤسسة القضاء أبدت جماعة الإخوان المسلمين تسامحاً مع وزارة الداخلية يبلغ حد الرضا والتأييد . فقد أبدت الجماعة مرونةً ودعماً مبكراً لوزارة الداخلية -منذ كان حزب الحرية والعدالة يشكل الأكثرية في مجلس الشعب المنحل وقبل فوز مرسى بالرئاسة- وساعدتها على التصدي لمطالب إعادة الهيكلة والإصلاح والتطهير ، التي نادى بها القوى الثورية والديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان . وكان الرئيس مرسى قد أفصح في مقابلة مع وكالة الأنباء الأسبانية عن رؤيته لإصلاح وزارة الداخلية؛ وتتلخص هذه الرؤية في أن تتولى وزارة الداخلية مهمة تطهير نفسها بنفسها . بل إن التعديل الذي أجراه مرسى في تشكيل الحكومة ، قبل عزله بفترة وجيزة ، لم يشمل وزير الداخلية الذي سقط خلال فترة ولايته القصيرة العشرات من القتلى برصاص الشرطة ، وعادت ماكينة التعذيب في عهده تسجل قائمة جديدة من الضحايا . وهو ما أكد على أن الإرادة السياسية للجماعة تهدف للحفاظ على وزارة الداخلية وحمايتها من الإصلاح والتطهير لتقوم بنفس دورها القديم وهو الحفاظ على أمن ومصالح النظام الحاكم الذي كانت تؤسسه الجماعة . كانت الجماعة ترغب في أن تترث تركة مبارك مع تغيير اللافتة التي تحمل اسم المالك .

وفي خضم النشوة بالنصر والإحساس بالقوة والتفوق ، زجت الجماعة بالثوار في السجون

وتورط بعض أعضائها في احتجاج وتعذيب وقتل المحتجين أمام قصر الاتحادية. وأدارت الأبواق الإعلامية للجماعة ما كينة التخوين والعمالة للخارج ضد منظمات حقوق الإنسان المستقلة التي تحلت بشجاعة انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قِبَل الحكومات المتعاقبة منذ عهد مبارك وحتى عهد جماعة الإخوان المسلمين، مروراً بفترة حكم المجلس العسكري. استهلكت الجماعة عامها الأول في الحكم في السعي لتقويض أسس الديمقراطية وتهديد الحريات العامة والأساسية وانتهاك حقوق الإنسان وعدم المبالاة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتشويه سمعة المعارضين السياسيين ووضع الأقليات الدينية المستضعفة في مرمى المتشددین وسمحت بإطلاق العنان لخطاب التكفير والتخوين، في وسائل الإعلام الدينية المناصرة للجماعة، ضد من تجاسر على توجيه النقد لسياسات الرئيس والجماعة. كذلك سعت الجماعة طوال اثني عشر شهراً للهيمنة على المجال العام ووضع الأسس الدستورية والتشريعية التي تسمح لها بتقنين القمع وفرض استبدادها السياسي المعجون برؤى محافظة مستنقاة من خطاب ديني موغل في التشدد، ووضع بذور الدولة الدينية في مصر.

كانت الجماعة مستغرقة في تشييد قصورها على رمال متحركة، فيما أظهرت خلال فترة حكمها افتقادها للحد الأدنى من الكفاءة اللازمة لإدارة الدولة، ناهيك عن الكفاءة اللازمة لمجرد شرح والكشف عن طبيعة المشروع السياسي الإسلامي الذي ترغب في تطبيقه، وذلك بعد أكثر من ثمانين عاماً من الطنطنة باسمه. الخيال السياسي الغائب عن قيادات مكتب الإرشاد صوّر لهم إمكانية السيطرة أجهزة الدولة، وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية، ونقل ولائها للجماعة. لكن القدر لم يمهلم أكثر من عام قبل أن ينقلب السحر القديم على ساحر عجوز يفتقر للخيال.

* * *

برغم أن الأحزاب المدنية القديمة والجديدة تحرص منذ نشأتها على تعريف نفسها كقوى سياسية ترفض الزج بالدين والمؤسسات الدينية في العمل والنشاط السياسي؛ إلا أنها وجدت نفسها في وقت مبكر تعاني من أزمة في التواصل مع المواطنين بسبب السمعة السيئة لمصطلح العلمانية في المجتمع المصري، فامتنتعت عن وصف نفسها بـ (العلمانية) واختارت أن توصف بالقوى السياسية (المدنية). ونفاقت أزمة هذه الأحزاب في أعقاب نتيجة استفتاء مارس ٢٠١١ التي كشفت عن ضعفها البالغ.

وهو ما جعل بعض هذه الأحزاب يلجأ إلى تأييد وثيقة الأزهر التي شارك في صياغتها مثقفين علمانيين؛ ظناً منهم أنه يمكن الاعتماد على أن قيادة الأزهر الحالية على خلاف واضح

مع تيار الإسلام السياسي بشكل عام ومع جماعة الإخوان المسلمين بشكل خاص، واعتقدوا أن بإمكانهم استخدام ذلك لتشييد تحالف واسع يتصدى للتهديدات المتوقعة من الأحزاب الإسلامية عند صياغة الدستور الجديد. فوجد أن وثيقة الأزهر حازت تأييد أحزاب التجمع والوفد والمصريين الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي ومصر الحرة. بالإضافة إلى تأييد عدد من الرموز والحركات السياسية المحسوبة على التيار المدني للوثيقة بما يمكن اعتباره موافقة على استدعاء المؤسسة الدينية، والدين الذي تمثله، للمجال السياسي، بل واعتبار هذه المؤسسة بمثابة مرجعية مقبولة من الجميع.

ومثلما حاولت الأحزاب المدنية اللجوء للأزهر طلباً للدعم في مواجهة القوى الإسلامية، حاولت بعض هذه القوى السياسية الدفع في اتجاه تبني (وثيقة السلمي) لتحقيق الغاية ذاتها. إلا أن هذه المحاولات تعرضت لإخفاق كبير في ظل الزخم الثوري الذي كان له اليد العليا على المجال العام آنذاك، وخاصةً في أوساط الشباب الذين كانوا على خلاف حاد مع المجلس العسكري بسبب تحالفه مع الإخوان إبان أزمة التعديلات الدستورية، فضلاً عن احتجاجاتهم على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وتحميلهم المجلس العسكري المسؤولية عن هذه الانتهاكات. بينما أعلن الدكتور محمد البرادعي عن رفضه وثيقة السلمي باعتبارها تمنح الجيش موقعاً استثنائياً في النظام السياسي يجعل منه دولة فوق الدولة.

هكذا أبدت القوى والأحزاب السياسية المدنية في وقت مبكر ضعف قدرتها في الحصول على تأييد المواطنين، وفشلها في أن تحشدهم للدفاع عن ترسيخ حقوق المواطنة المتساوية وتعزيز حقوق الإنسان، الأمر الذي جعلها تطرق أبواب المؤسسة الدينية والمؤسسة العسكرية لطلب الدعم في مواجهة تيار الإسلام السياسي. في حين اعتمد تيار الإسلام السياسي على "تدوين" الصراع السياسي، واستغلال ورقة الدين للتأثير على المواطنين في استحقاقات انتخابية أو تعديلات دستورية لا تمس الإسلام أو المادة الثانية في الدستور، التي جعلها الإسلاميون في مرتبة شبه مقدسة لا يجرؤ أي تيار سياسي على المطالبة بإلغائها أو تعديلها أو حتى تغيير موقعها أو رقمها في الدستور القديم أو الجديد.

كان الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المعزول مرسي في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢ بمثابة نقطة تحول في آليات عمل المعارضة المصرية. إذ ساهم الإعلان الدستوري، الذي منح فيه مرسي نفسه سلطات واسعة وغير مسبقة، تُحصن قراراته ضد الطعون القضائية وتعصف باستقلال السلطة القضائية وتهدد الحريات وحقوق الإنسان، في احتشاد المعارضة تحت مظلة جبهة الإنقاذ الوطني، التي ضمت رموز المعارضة المدنية من الشخصيات والأحزاب

السياسية، وأصبح محمد البرادعي منسق الجبهة في ٥ ديسمبر ٢٠١٢.

وفي المقابل احتشدت الأحزاب والقوى الإسلامية بمختلف أطيافها خلف الرئيس مرسي وجماعة الإخوان المسلمين لتأييد الإعلان الدستوري واعتباره خطوة في سبيل تحقيق أهداف الثورة. فشاركت أحزاب النور والوسط والبناء والتنمية وشخصيات ورموز عديدة تنتمي للتيار السلفي في مظاهرة ضخمة أطلق عليها الإسلاميون مظاهرة (نصرة الشرعية والشرعية) في إشارة واضحة لأن الإعلان الدستوري -الذي رفضته منظمات حقوق الإنسان المصرية واحتشدت المعارضة في الشوارع لإسقاطه- يهدف إلى حماية الشريعة الإسلامية والحفاظ على شرعية الرئيس المنتخب التي اعتبرتها عرضة لتهديدات لم تكشف طبيعتها.

كانت جبهة الإنقاذ قد أعلنت عن رفضها مشروع الدستور بسبب إقصاء القوى المدنية الليبرالية واليسارية عن تشكيل الجمعية التأسيسية، ولاعتبارها أن مسودة الدستور تمثل تهديداً لأهداف الثورة في الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، إلا أن الدستور تم تمريره في نهاية المطاف بعد استفتاء شعبي. والمفارقة أن الأزهر، الذي علقت عليه أحزاب ليبرالية آمالها في التصدي لمحاولات جماعات الإسلام السياسي، صار بمثابة حصان طروادة في الدستور الجديد، وذلك بأيدي الجماعات الإسلامية نفسها، التي جعلت الأزهر، بموافقة، المرجعية النهائية في تفسير المادة الثانية في الدستور وكافة الشئون المتعلقة بالشرعية الإسلامية. بالإضافة إلى إرضاء الجيش بتمرير المواد الدستورية التي يرغبها.

وبدوره؛ كان تمرير دستور ٢٠١٢ الذي صاغته جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤها من الإسلاميين، وبخاصة حزب النور السلفي وحزب الوسط وحزب البناء والتنمية، بمثابة نقطة تحول جديدة في مصير جماعة الإخوان المسلمين والمشهد السياسي في مصر بشكل كامل.

في البداية استمرت الاحتجاجات، التي أيدتها ودعت إليها جبهة الإنقاذ والقوى الثورية، في الشوارع لفترة ليست بالقصيرة ونجم عنها مصادمات مع قوات الأمن. ثم بدأ زخم هذه الاحتجاجات في التراجع وانخرطت جبهة الإنقاذ في الجدل حول مشروع قانون جديد للانتخابات. كان ضعف الرئيس مرسي وفشله في إدارة شؤون البلاد ومسئوليته عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقويض الديمقراطية أكبر من أن يتم مداراته. وفيما لم تستطع جبهة الوطني تنظيم جهودها وطاقتها واستغلال حالة السخط الشعبي ضد سياسات الرئيس مرسي وحكومته وجماعة الإخوان المسلمين؛ ظهرت حركة (تمرد) الشبابية وبدأت حملة شعبية لجمع توقيعات المواطنين لسحب الثقة من مرسي وإجباره على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

اللافت أيضاً أن بعد تمرير الدستور الجديد؛ بدأ التحالف بين جماعة الإخوان المسلمين

وحزب النور السلفي في التهاوي. حيث بدأ الحزب السلفي في اتهام الجماعة بعدم تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهما وهيمنة رجال الجماعة على إدارة شؤون البلاد وإقصاء المنتمين لحزب النور، كما قام مرسي بطرد مستشاره المنتمي لحزب النور؛ وهي كلها أمور أدت في نهاية المطاف إلى انهيار التحالف بين حزب الحرية والعدالة وحزب النور الذي شارك في مشاورات مع جبهة الإنقاذ لكنه لم يكن داعماً لهدف الجبهة في إسقاط مرسي، ولم يدع للمشاركة في احتجاجات ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

أيدت أحزاب وقادة جبهة الإنقاذ الوطني نشاط (تمرد) وساهمت في جمع التوقعات عبر مقارها في المحافظات، وساهمت في الحشد لمظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣ التي أعلنت عنها (تمرد). وبالفعل استجابت أعداد ضخمة من المواطنين الذين شاركوا في المظاهرات الحاشدة في العاصمة ومختلف المحافظات؛ الأمر الذي انتهى بتدخل الجيش في ٣ يوليو ٢٠١٣ وقام بعزل مرسي في حضور قادة المعارضة، بالإضافة لحزب النور والأزهر والكنيسة الذين أعلنوا تأييدهم لخارطة طريق جديدة للانتقال الديمقراطي أعدها الجيش.

وهكذا؛ كان مسار الثورة وطبيعة المشهد السياسي في مصر على موعد جديد مع نقاط التحول الجذرية. إذ كان لتأييد جبهة الإنقاذ الوطني وحركة تمرد غير الشروط لتدخل الجيش في الحياة السياسية وعزل مرسي تداعياته التي بدأت تتضح في اتساع نطاق قبول المجتمع لدور أكبر للجيش في الحياة السياسية بسبب ضعف الأحزاب السياسية والذعر من انتشار أعمال العنف والإرهاب.

* * *

كان اعتصام جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها في (رابعة العدوية) كاشفاً عن حالة مستعصية من العناد مهيمنة على قيادات الجماعة التي أبت الاعتراف باقترافها أخطاء جسيمة أوجبت غضب المواطنين، ودفعتهم للانتفاض ضد سياساتها. حيث حرصت القيادات على ترويح خطاب المؤامرة دون الاعتراف بمسئولياتهم، وأصرروا على عودة مرسي إلى مكتبه بقصر الاتحادية ليمارس مهامه كرئيس شرعي للبلاد. بذلت القيادات جهداً كبيراً لتهيئة الشباب لمرحلة المحنة والمظلومية؛ للحفاظ على تماسك الجماعة ومنع حدوث انشاقات تهددها بالانهيار، كما أن هذا وفر فرصة لتجنب محاسبة هذه القيادات على مسئولياتهم عن الوضع المزري الذي أصاب الجماعة، أو تأجيلها لأجل غير مسمى.

وفيما كشفت ممارسة الجماعة عن تهافت أطروحة ما بعد الإسلام السياسي؛ فإن سقوطاً مدوياً كان من نصيب أسطورة المراجعات الفكرية التي أجزتها بعض قيادات العمل الحركي

الإسلامي المتورطين في أعمال العنف والإرهاب في ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم ، وهم من الأنصار البارزين لجماعة الإخوان المسلمين من بعد ثورة ٢٥ يناير. في هذا الإطار فإن خطاب التحريض ضد الأقباط الذي شهدته منصة اعتصام رابعة العدوية تمت ترجمته ، في أعقاب فض اعتصام رابعة العدوية ، في اقتحام وإحراق بعض الكنائس وعدد من الاعتداءات على الأقباط . فضلاً عن تدمير مقر بعض المؤسسات المملوكة للدولة وأقسام الشرطة ، واستهداف متواصل لجنود الجيش وقوات الأمن .

ومن أبرز الأساطير ، التي سقطت وتهدمت في غضون شهور قليلة تلت عزل مرسي ، أسطورة أن جل القوى والحركات السياسية التي انضوت ، منذ بدايات الثورة ، تحت لافتة (القوى المدنية) في مواجهة تهديدات تيار الإسلام السياسي ، هي قوى وحركات داعمة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، وأنها ، بالطبع ، تهدف لتحقيق مطالب الثورة في الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية ، وذلك على خلاف مقاصد التيار الإسلامي على اختلاف طبعاته .

ربما كان المثال الأكثر دلالة هنا ترحيب عديد من قيادات الأحزاب الليبرالية واليسارية بالاستخدام المفرط للقوة في فض اعتصام رابعة العدوية الذي نجم عنه مقتل مئات الضحايا ، بالإضافة إلى الصمت المخزي عن سقوط عشرات الضحايا في حوادث أخرى متفرقة برصاص قوات الأمن ، وعدم الاكتراث بمجرد المطالبة بمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وقمع الحريات العامة ، مثلما كانت تفعل إبان حكم المجلس العسكري وحكم مرسي .

وفي ظل ضعف الأحزاب السياسية وتهميش دورها القومي في التمهيد للإطاحة بمرسي في مقابل الترويج الإعلامي في القنوات الرسمية والخاصة لدور الجيش في تحقيق إرادة الشعب الذي انتفض في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ضد حكم مرسي ، نلاحظ أنه فيما كانت وسائل الإعلام الدينية المؤيدة لحكم محمد مرسي تستخدم خطاب التكفير الديني ضد الخصوم السياسيين لمرسي وجماعة الإخوان المسلمين؛ فإن وسائل الإعلام ، سواء الخاصة أو المملوكة للدولة ، المؤيدة لتحالف ٣ يوليو ، تتبنى خطاب التخوين الوطني ضد من يعارض توجهات النظام الجديد ، وهكذا يجري تهميش الأصوات المستقلة من سياسيين وكُتّاب وصحفيين وأكاديميين ومنظمات حقوق الإنسان المستقلة ، ومهاجمتهم ووصمهم بالخيانة كلما ساحت الفرصة . وهو ما يعني أن الدولة العميقة لم تدخر جهداً لبسط هيمنتها على المجال العام ، وأن شهيتها للقمع لن تتوقف عند حد إقصاء جماعة الإخوان المسلمين من الحياة السياسية ، وأن أذرعها ستطال كل الأصوات

الناقدة من دعاة تحقيق أهداف الثورة في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

كما نجد العديد من قادة الأحزاب المدنية قد تماهوا مع خطاب وتوجهات السلطة الحالية في رفض أية مبادرات للصلح أو التفاوض مع جماعة الإخوان المسلمين ، التي باتوا يعتبرونها في مصاف الجماعات الإرهابية التي لا يجوز التعامل معها إلا عبر أجهزة الأمن . وبانت تتردد في طيف واسع من الصحف ووسائل الإعلام أصوات فاشية صريحة تدعو لقمع حقوق الإنسان وتجريد المخالفين والمعارضين لمنهج وسياسات سلطة الحكم من حقوق المواطنة . وهو ما سيكون له تداعيات مأساوية على مسار العملية السياسية والأوضاع الاقتصادية وربما على أمن واستقرار البلاد، فضلاً عن تهديد حقوق الإنسان والقضاء على فرص تعزيز الديمقراطية؛ إذا ما أدى شعار الحرب على الإرهاب إلى تعبئة المجال العام بصوت الرصاص وقتل السياسة بالقوانين الاستثنائية ومنح رجال الأمن صلاحيات غير محدودة وضمانات للإفلات من العقاب . بدلاً من الحوار وآليات التفاوض وإعلاء سيادة القانون ومحاسبة كل من مارسوا العنف، أو حرصوا عليه، ضد المواطنين، سواء من رجال السياسة أو الدولة أو الإعلام، وترك خيار الإقصاء للجماعة أو لأي تيار سياسي آخر، أمراً مطروحاً أمام المواطنين في صناديق الاقتراع خلال الانتخابات العامة . فلننذكر أنه لم تمض سوى شهور قليلة على احتشاد هؤلاء المواطنين في الشوارع ضد جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها . أم أن السلطة وأنصارها لا يتقنون بوعي المواطنين ويرون أنهم بحاجة لمن يحميهم من الاختيارات السيئة؟

في هذا السياق المرتبك أصبحت الحقيقة والعدالة أبرز ضحايا العنف السياسي في مصر ، إلى جانب آلاف القتلى والجرحى . ولولا الافتقار للإرادة السياسية ، خلال عهد كل من المجلس العسكري ومرسي وتحالف ٣ يوليو ، لتحقيق العدالة الانتقالية والتوصل للحقيقة وإنصاف الضحايا، ما كان ممكناً أن يسود مبدأ الإفلات من العقاب حتى الآن ، ويتواصل النزيف اليومي للدماء ، قبل حكم الإخوان المسلمين وأثنائه وبعده .

يمكننا القول إن حقوق الإنسان منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ شهدت تحسناً حيناً وتراجعاً في أحيان أخرى ، وذلك وفقاً لحسابات ومصالح سياسية محضة . وبدا أن ثمة تقارباً في مواقف أحزاب ليبرالية وأحزاب إسلامية من حرية المعتقد وحقوق الأقليات الدينية وحرية الصحافة والتعبير . كما أفصحت تجربة أكثر من عامين ونصف بعد الإطاحة بمبارك أن مواقف معظم الأحزاب والقوى السياسية، سواء كانت ليبرالية أو إسلامية أو يسارية أو قومية، من دعم حقوق المواطنة، بل والحق في الحياة، لا يعتمد فحسب على التوجهات السياسية والأيدلوجية أو القيم

التي تزعم هذه الأحزاب الإيمان بها وتمثيلها في المجتمع . فالمسافة من السلطة والتموقع فيها هي أقوى محددات سياسات ومواقف الأحزاب من دعم حقوق الإنسان والمواطنة . الأمر الذي يكشف عن أن كثير من الأطراف السياسية في مصر تنظر في بعض الأحيان لحقوق الإنسان باعتبارها أداة سياسية للضغط على السلطة التي تعارضها، لكنها تبدي استعدادًا للتخلي عن دعم حقوق الإنسان بمجرد نجاحها في تجريد خصمها السياسي من نفوذه أو وصولها لمقاعد الحكم . وهو المنهج الذي إن ترسخ في الحياة السياسية المصرية فإنه سيجعل حقوق المواطنة والانتقال الديمقراطي من أبرز الخاسرين في نهاية المطاف .

في هذا الإطار؛ توجهت (رواق عربي) لعدد من الباحثين والكتاب البارزين من اتجاهات سياسية وفكرية متنوعة، وطلبت منهم الإجابة على هذا السؤال: ما مصير جماعة الإخوان المسلمين بعد عزل الرئيس محمد مرسي في الثالث من يوليو ٢٠١٣؟! وستطالعون في العدد الذي بين أيديكم الإسهامات المختلفة التي وردتنا .

إن هذا السؤال لا تطرحه فقط تحديات الإطاحة السريعة بحكم الجماعة، في ظل سياق سياسي ومجتمعي يوفر إمكانات تكرار سيناريو الجزائر المرعب . فضلاً عن أنه يتجاوز الإجابات الحائرة بين إمكانات لجوء الجماعة لخيار العنف ونبذ العمل السياسي السلمي عبر آليات الديمقراطية الإجرائية، أو اتخاذ خيار الاندماج مجدداً في المشهد وفق الترتيبات السياسية الجديدة، وما يمكن أن ينتج عن كلا الخيارين من تحديات أمام تماسك البناء التنظيمي للجماعة التي ظلت عصيةً لأمد طويل على التصدعات والانشقاقات، وأثر ذلك على المشهد السياسي والوضع الأمني في مصر ومحيطها الإقليمي .

السؤال هنا مركب، وتسكن في طياته هواجس التساؤل عن مستقبل مساعي تأسيس دولة ديمقراطية يسود فيها قانون يحترم حقوق الإنسان والمواطنة . يستدعي السؤال البحث عن مدى توافر بديل سياسي حقيقي لتيار الإسلام السياسي، وهل سيكون هذا البديل، إن توافر، علمانياً وديمقراطياً بالضرورة؛ أم أننا بصدد مسار سياسي يشهد على تآكل أطروحة بعض القوى السياسية العلمانية التي رفعت لعقود راية الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما تنخرط الآن في تأسيس نظام سياسي استبدادي جديد يأخذ على عاتقه أن تكون أول مهامه توفير كل الضمانات اللازمة لإعلان هزيمة الثورة؟

ما بعد سقوط مرسي .. أي مستقبل ينتظر الجماعة؟

د. عمرو الشوبكي *

مقدمة :

ظل الحديث عن التيارات الإسلامية وخاصة جماعة الإخوان المسلمين قبل الثورات العربية يتركز حول إمكانية دمج هذه التيارات في العملية السياسية وكيف يمكن تحويلها إلى تيار سياسي يقبل بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ودار جدل واسع حول إمكانية تغيير هذه التيارات، وهل هي قابلة للديمقراطية، وهل هي تمثل تهديداً للديمقراطية أم لا، وإلى أي حد تتحمل مسؤولية تعثر التجارب الديمقراطية في العالم العربي، وما هي حدود مسؤوليتها ومسئولية النظم القائمة؟.

وعاد السؤال وطرح بعد ثورات الربيع العربي بصورة مختلفة وأصبح هل يمكن لهذه القوى أن تحمل الديمقراطية للشعوب العربية أم إنها ستؤسس لديكتاتوريات سياسية ستحكم البلاد بالحديد والنار.

* باحث مصري وبرلماني سابق.

والحقيقة أن ثورة ٢٥ يناير فاجأت كثيرا من القوي السياسية ومنها التيار الإسلامي، فرغم أن هذا التيار ظل في المعارضة لسنوات طويلة وتعرض لاضطهاد واسع من قبل النظام السياسي ربما فاق ما تعرضت له فصائل ثورية أخرى، فإن جماعته الرئيسة سواء كان الإخوان المسلمين أو التيار السلفي ظلت جماعات إصلاحية ومحافظة بدرجات متفاوتة، وشاركت في الثورة بعد أن أطلقها شباب التيارات المدنية.

ومع ذلك فاز مرشح الجماعة د. محمد مرسي في انتخابات الرئاسة عبر انتخابات حرة ونزيهة، وبقي في السلطة عاما كاملا، عمق فيه جراح المصريين ومشاكلهم وانقساماتهم؛ حتى وصف البعض المشهد المصري عشية سقوطه مرسي بأنه كان على مشارف حرب أهلية حقيقية لم تعرفها مصر منذ عقود طويلة.

وبسقوط حكم مرسي أو «المرشد» كما هتف كثير من المصريين فتح الباب لمناقشة مستقبل جماعة الإخوان المسلمين، وطرح سيناريوهات عديدة بعضها تحدث عن نهاية الجماعة، والبعض الآخر تحدث عن عودتها القريبة، والبعض الثالث طرح إمكانية عودتها في صيغة قانونية جديدة، وفي كل الأحوال فإن ما أصاب مرسي أصاب الجماعة، وإن سقوطه كان سقوطا لها، وفشله كان فشلا لمشروعها.

والحقيقة أن سقوط حكم الجماعة فتح الباب أمام مناقشة الفرضية الكبرى في قراءة التيارات الإسلامية والتي تقول إنها تيارات بحكم بنيتها الفكرية والتنظيمية غير قابلة لتبني الديمقراطية، وأنها لأسباب هيكلية ستظل معادية للديمقراطية وللحريات العامة ولقيم المواطنة حتى لو ادعت في بعض المراحل غير ذلك لأن موقفها الدفين هو رفض الديمقراطية، وأنها حين تصل للسلطة لن تسمح مطلقا بتداولها.

في مقابل هذا الرأي ظل هناك اقتراب آخر يري أن مشكلة التيارات الإسلامية غير التكفيرية هي مشكلات تتعلق أساسا بالسياق السياسي المحيط (حتى لو أقر بوجود مشكلات عقائدية في فكرها)، وأن هناك كثيرا من التجارب التي نجحت في دمج التيارات الإسلامية في العملية السياسية، وتحويلها لتيارات ديمقراطية تؤمن بالتعددية السياسية والمواطنة ودولة القانون.

والسؤال أين تقع التجربة المصرية بين هاتين الرؤيتين، وهل فشل الجماعة يرجع إلى أسباب عقائدية تتعلق برؤيتها الفكرية والتنظيمية أم إلى طبيعة السياق السياسي المحيط بها والذي لم يضع أي شروط لدخولها في العملية السياسية تفرض عليها احترام الديمقراطية؟، أم إلى مزيج بين الاثنين كما نرجح؟

الديمقراطية الإحاثرة في فكر الجماعة :

ظلت هناك مجموعة من الإشكاليات تتعلق بالموقف الفكري للإخوان من قضية الديمقراطية، وهل يقتصر إيمانهم فقط على وسائلها من انتخابات حرة وبرلمان، أم يمتد إلى قيمها الثقافية والسياسية؟، وهل يمكن اعتبار الإيمان بالوسائل خطوة نحو الإيمان بقيم الديمقراطية، أو على الأقل مبادئها الأساسية، بما يعني عدم النظر إليها على أنها «صناعة» غربية إنما هي مبادئ إنسانية وعالمية، يحق لكل شعب ولكل ثقافة أن تسهم في تطويرها وإثرائها.

هذه التساؤلات ظلت حاضرة حول موقف الإخوان الحقيقي من مسألة الديمقراطية، خاصة أن هذا الموقف اختلف من عصر إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى، فضلا عن أن الإخوان المؤسسين في عصر الإمام الراحل حسن البنا، تجاهلوا قضية الديمقراطية ورفضوا تجلياتها السياسية من نظام التعددية الحزبية على اعتبار أنها «بضاعة غربية» في وقت كان فيه هذا الغرب يمثل من خلال سطوة الاحتلال البريطاني، وكانت الأحزاب السياسية المصرية في وضع لا تحسد عليه من انشقاقات واختلافات.

ولهذا، أعلن حسن البنا رفضه لنظام التعددية الحزبية، «فقد رأى أن الإسلام لا يُقر الحزبية، لأنها تؤدي إلى تفرقة الأمة، ودعا إلى الاتحاد والاتلاف، ويرى أن الأحزاب في مصر خاصة، لم تختلف على مناهج وبرامج للإصلاح والتغيير، وإنما الخلاف فيما بينها لأسباب شخصية، وأنها نشأت لأهداف وظروف معينة لم تعد قائمة، ومن هنا يرى ضرورة اختفاء هذه الأحزاب من الساحة، أو أن تتوحد جميعا في حزب أو كتل واحد، يضم الجميع في رحابه، ويعمل من أجل مصلحة الوطن، حتى إنه طلب من الملك في فترة من الفترات حل هذه الأحزاب جميعا، وتخليص البلاد من أوزارها».

ولم يكتف الرجل برفض التعددية الحزبية، وإنما اعتبر أيضا أن الإسلام لا يقر التعددية الحزبية حيث قال: «أعتقد أيها السادة أن الإسلام وهو دين الوحدة في كل شيء وهو دين سلامة الصدور ونقاء القلوب والإخاء الصحيح - والتعاون الصادق بين بني الإنسان جميعا، فضلا عن الأمة الواحدة والشعب الواحد لا يقر نظام الحزبية ولا يرضاه»، ولن «ينفذها إلا أن تنحل هذه الأحزاب كلها، وتتألف هيئة وطنية عاملة تقود الأمة إلى الفوز وفق تعاليم القرآن الكريم».

والمؤكد أن الملمح الغالب لنشاط الإخوان المسلمين طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٢٨ وحتى اندلاع حرب فلسطين عام ١٩٤٨ كان هو النشاط الدعوي ذا الطابع الاجتماعي والديني، وكان البعد السياسي بالمعنى الذي نشاهده الآن متراجعا في خطاب الجماعة

وحركتها، وبصورة غير مناسبة مع حجم انتشارها؛ حيث غابت عن البرلمان المصري طوال الفترة شبه الليبرالية، ولم يكن لها نائب واحد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢.

وعاد الإخوان وانتقلوا إلى المرحلة الثانية مرحلة «العنف والجمود»، الذي مارسه بعض أعضاء الجماعة وخاصة عناصر التنظيم الخاص، ليهدم ما بناه المؤسسون على مدار عقدين من الزمان، فانتقلوا من مواجهة الاحتلال الصهيوني لفلسطين إلى مواجهة السلطة في الداخل ورموزها، وقام بعض شباب التنظيم الخاص للجماعة باغتيال رئيس الوزراء محمود فهمي النقراشي، واستمرت هذه المحاولات حتى قيام ثورة يوليو بمحاولة اغتيال عبد الناصر عام ١٩٥٤.

ومنذ ذلك التاريخ خرج الإخوان من معادلة الشرعية، ومعها معادلة الدعوة والنشاط الاجتماعي، واستبعدوا بقسوة من الساحة القانونية، رغم أن نظام عبد الناصر حرص على دمج تيار منهم داخل الأزهر والأوقاف وباقي مؤسسات نظام يوليو، فكان الشيخ الباقوري (أحد قيادات الإخوان) وزيرا للأوقاف، وانتمى كثير من قيادات الوزارة والأزهر للجماعة.

وجاء عصر الرئيس السادات الذي أفرج عن قيادات الجماعة، التي بقيت بعيدة تماما عن ممارسة أي نشاط أو دور سياسي أو اجتماعي أو ديني داخل المجتمع المصري، طوال عقد السبعينيات باستثناء النشاط الطلابي في الجامعات المصرية، كما أدى انعزالها عن الواقع السياسي إلى عودتها نحو التشرنق خلف تصورات عقائدية ودينية مغلقة، وانعزلت تماما عن التفاعل مع المجتمع وقضاياه السياسية، إلى أن جاءت اتفاقيات كامب ديفيد التي رفضها الإخوان علنا، ودفعت الرئيس الراحل إلى اعتقال كثير منهم مرة أخرى في حملة سبتمبر ١٩٨١ المشهورة.

ويمكن في النهاية التمييز بين مراحل أربع في تاريخ تطور خطاب جماعة الإخوان المسلمين تجاه مسألة الديمقراطية: الأولى هي مرحلة الإخوان المؤسسين، والتي رفضوا فيها قيم الديمقراطية ومبادئها وجانباً من وسائلها، أما المرحلة الثانية وهي التي غاب فيها كل ما له علاقة بالسياسة والنشاط الدعوي في حركة الجماعة في أعقاب حرب فلسطين والمواجهات العنيفة التي جرت أساساً بين التنظيم الخاص للجماعة والسلطة الملكية، وزادت مع مجيء النظام الجمهوري الجديد، ومحاولة اغتيال عبد الناصر عام ١٩٥٤ على يد بعض عناصر التنظيم الخاص، أعقبه ظهور نمط من التفكير الجهادي قاده سيد قطب، وابتعد به جزئياً عن مفاهيم حسن البناء الدعوية، وكنياً عن الديمقراطية فكراً وممارسة.

وجاء عصر الثمانينيات، وبدأت الجماعة تشهد بدايات تحول جديد نحو التفاعل مع

الديمقراطية ليس كمفهوم إنما كمارسة سياسية، وتطورت ببطء نحو تبني الأساليب الديمقراطية، وأعلنت إيمانها بالتعددية الحزبية، وبالديمقراطية كأساس لحكم الشعب، ولكن ظلت هناك بعض «المناطق الرمادية» أو القضايا غير الواضحة التي لم يبد فيها الإخوان رأياً قاطعاً، وتتعلق بالمرأة والأقليات الدينية، وإن كان الحسم قد اتضح في قضية واحدة تتعلق بما يعرف بالولاية العامة، أي منصب رئيس الجمهورية، والذي رفض الإخوان أن يتولاه قبضي أو امرأة، وهو أمر يعني عملياً وبعيداً عن أي مبررات موقفاً في مواجهة المواطنة بشكل لا لبس فيه.

أما المرحلة الرابعة فهي التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ووصول الإخوان للسلطة عبر آليات ديمقراطية ونكوصهم عن كثير من العهود التي قطعوها على أنفسهم، وطرح السؤال مرة أخرى حول موقف الإخوان الحقيقي من الديمقراطية، وكيف أنهم اعتبروها مجرد وسيلة للوصول للسلطة سرعان ما سينخلون عنها بعد أن يتمكنوا من مقاليد الحكم.

البنية التنظيمية الخاصة: قوة الجماعة وضعفها

حرصت جماعة الإخوان المسلمين أن تبني تنظيمها على أسس مركبة شديدة الدقة، وضمت مستويات متعددة لكل منها برنامج خاص في التثقيف الديني والعقائدي، اختلفت به بصورة واضحة عن باقي التنظيمات السياسية والجماعات الدينية الأخرى، واتضحت معالمه في أربعة أشكال:

الأول تعلق بمستويات التنظيم، وهنا حرص الإخوان علي أن تتم عملية التجنيد علي أكثر من مستوى، وهو ما ذكره حسن البنا بشكل واضح حين أشار في مذكرات الدعوة والداعية إلى ضرورة أن تعني المكاتب والهيئات الرئيسية لدوائر الإخوان بتربية الأعضاء تربية نفسية صالحة تتفق مع مبادئهم وتحقيقاً لهذه الغاية يكون الانضمام لعضوية الإخوان علي ثلاث درجات:

١- الانضمام العام: وهو من حق كل مسلم توافق علي قبوله إدارة الدائرة، ويعلن استعداداه للصالح، ويوقع استمارة التعارف ويسمي أخاً مساعداً.

٢- الانضمام الأخوي: وهو من حق كل مسلم توافق علي قبوله إدارة الدائرة وواجباته -فضلاً عن الواجبات السابقة- «حفظ العقيدة» والتعهد بالطاعة، ويسمي الأخ في هذه المرتبة أخاً منتسباً.

٣- الانضمام العملي: وهو من حق كل مسلم توافق إدارة الدائرة علي قبوله، وتكون واجبات الأخ فيه -فضلا عن الواجبات السابقة- إعطاء البيانات الكافية التي تتطلب منه عن شخصه، ودراسة شرح عقيدة الإخوان، وحضور مجالس القرآن الأسبوعية ومجالس الدائرة، والتزام التحدث باللغة العربية الفصحى بقدر المستطاع، والعمل علي تنقيف نفسه في الشؤون الاجتماعية العامة -وليس السياسية-، والاجتهاد في حفظ ٤٠ حديثا نبويا، ويسمي الأخ في هذه الدرجة من درجات الانضمام أخا عاملا.

وهناك درجة رابعة أصر حسن البنا ألا يضعها مع الدرجات السابقة وبصورة لا تخلو من دلالة، وهي التي سماها درجة الانضمام الجهادي: وهي ليست عامة بل هي من حق الأخ العامل الذي يثبت لمكتب الإرشاد محافظته علي واجباته السابقة، أما واجبات هذا الأخ في هذه المرتبة -فضلا عما سبق- فهي تحري السنة النبوية والصلاة في الليل، والعزوف عن مظاهر المتع الفانية، والبعد عما هو غير إسلامي في العبادات والمعاملات، والاشتراك المالي في مكتب الإرشاد وصندوق الدعوة والوصية بجزء من تركته لجماعة الإخوان، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحمل المصحف ليذكره بواجبه نحو القرآن، وأخير الاستعداد لقضاء مدة التربية الخاصة بمكتب الإرشاد. ويسمي الأخ في هذه المرتبة مجاهدا.

والمؤكد أن خصوصية هذه البنية التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين تختلف جذريا عن باقي الجماعات والأحزاب الإسلامية؛ فهذا التنظيم المحكم والمغلق، وهذه الجماعة الأممية المنتشرة في أكثر من ٥٠ دولة جعلت للجماعة وضعا خاصا «فوق قومي» لا ترتاح للدولة الوطنية، كما أن الأخيرة لا تثق فيها.

إن البنية التنظيمية المركبة والمغلقة لجماعة الإخوان المسلمين والتي تقوم على أساس الولاء المطلق والثقة المطلقة في القيادة، وهو ما اعتبره الراحل سيد قطب «مظهر العبقرية الضخمة في بناء الجماعات»، «يجعل نظام الجماعة عقيدة تعمل في داخل النفس قبل أن تكون تعليمات وأوامر ونظما».

والحقيقة أن قناعة عضو الإخوان المسلمين أن مجرد انتمائه للجماعة «جهاد في سبيل الله»، وأن الحفاظ على هذه الجماعة هو هدف وغاية في حد ذاته، تحول بعد وصوله إلى السلطة إلى عنصر ضعف؛ لأنه أصبح عامل انغلاق وعزلة عن باقي أفراد المجتمع، وتحول في فترة قليلة إلى عامل رئيسي في كراهية قطاع واسع من المصريين لهذا التنظيم الذي يحرص على مصلحة أعضائه لا الوطن، وتحولت الرابطة التنظيمية والتربية الدينية لدي الجماعة إلى شعور بالتمييز والتفوق على الآخرين، تقذفهم بطاقة كراهية وتحريض على المنافسين

والخصوم وانغلاق وعزلة عن باقي المجتمع .

إن دخول تنظيم الإخوان معركة في مواجهة الشعب ، والدولة المصرية بمؤسساتها المختلفة (قضاء وجيش وشرطة) ، كان يعني خسارة المعركة قبل أن تبدأ .

الإخوان يحكمون :

قد تكون هي إحدى مفارقات ثورات الربيع العربي أن تنجح القوى الأكثر محافظة والأقل ثورية في الوصول إلى سدة الحكم؛ خاصة في مصر وتونس ، في حين أن القوى التي وصفت نفسها بالثورية ظل كثير منها أسير شعارات وفعاليات ثورية احتجاجية أحالت دون أن يتم بناؤها كبديل سياسي مقنع لعموم المصريين ، وقادر أن يؤسس لمشروع سياسي جديد .

وقد ظلت جماعة الإخوان المسلمين أسيرة المرحلة التأسيسية الأولى التي قادها الإمام المؤسس حسن البنا، وظلت حاكمة لحركة الجماعة منذ تاريخ نشأتها عام ١٩٢٨ وحتى وصولها للسلطة في ٢٠١٢ ، رغم تغير الأساليب والأولويات التي استخدمتها في كل عصر ، إلا أنها ظلت أسيرة لهذا التداخل بين الجماعة الدعوية والسياسية ، وبين الدفاع عن العقيدة ونشر الدعوة الإسلامية ، والعمل السياسي والحزبي .

وعكس عمر الجماعة الممتد لما يقرب من ٨٥ عاما قدرة فكرية وتنظيمية خاصة ، ميزتها عن باقي القوى السياسية الأخرى ، وساعدتها على الاستمرار ، وامتلكت خطابا سياسيا عاما وكفاءة إدارية وانضباطا تنظيميا ، سمحت لها بالانتشار الديني والسياسي ، وتقديم خدمات اجتماعية متعددة للمواطنين .

وظل وضع جماعة الإخوان المسلمين في مصر غامضا ومثيرا للحيرة والجدل حتى بعد وصولها للسلطة ، فرفضت أن تقنن وضعها القانوني مثلها مثل باقي الجمعيات الأهلية ، وحافظت بمحض إرادتها على لقب الجماعة المحظورة فظلت فوق الدولة وفوق القانون رغم وصولها للسلطة في مفارقة تبدو صادمة .

ولعل من المهم الإشارة إلى تفرد تجربة حكم الإخوان في مصر مقارنة بتجارب أخرى للتيار الإسلامي ، ففي تونس على سبيل المثال تنازلت حركة النهضة عن وزارة الداخلية والخارجية التي كان ينتمي وزراؤها للحركة ، وفي مصر زاد عدد أعضاء الوزراء الذين ينتمون للإخوان على مدار عام من حكمهم رغم أن مطالب المعارضة كانت تغيير الحكومة .

إن الفارق الواضح للعيان بين تجربة «إخوان تونس» و«إخوان مصر» أن في الأولي يوجد بها حزب ينتمي لمدرسة الإخوان اسمه حركة النهضة، ولديه أغلبية في المجلس التأسيسي، ولكن لا توجد جماعة غير قانونية تحركه من وراء الستار اسمها جماعة الإخوان المسلمين كما في مصر، ويوجد رئيس واحد لحركة النهضة هو راشد الغنوشي، ولا يوجد له مرشد ولا نائب مرشد ولا مكتب إرشاد يصدر له توجيهات مطلوباً منه أن يلتزم بها.

ولعل معضلة ثنائية الجماعة التي تحكم والحزب الذي ينفذ هي التي دفعت قطاعاً واسعاً من المصريين أن يلفظ حكم الإخوان ويرفضه ويعتبره مرادفاً للسرية وعدم الشفافية.

الدهش أن الإقصاء الذي تعرض له الإخوان في عهد مبارك تحول بعد وصول الجماعة للسلطة -وعلى عكس تجارب أخرى- إلى طاقة كراهية وانتقام بحق الدولة والشعب نتيجة انغلاق التنظيم الإخواني على نفسه وبنائه على أساس الولاء المطلق والثقة المطلقة في القيادة.

لقد لعب تنظيم الجماعة القوى والمغلق دوراً كبيراً في شعور قطاع واسع من المصريين بالغربة عن حكم الجماعة، بعد أن اختارت الأولي أن تتعامل مع الدولة والمجتمع بمنطق الجماعة الوافدة، وأرجعوا مشاكلهم «للإعلام المضلل» ومؤامرات الخارج، ونسوا أن قوة التنظيم الذي أوصلهم للحكم كانت هي الطريق الذي أخرجهم منه.

السقوط الكبير:

إن سقوط حكم الرئيس مرسي بعد عام قضاه في السلطة، ليس فقط نتيجة سلسلة من الأخطاء السياسية الجسيمة إنما أيضاً نتيجة رفض الدولة لهذا الكيان المسمي بجماعة الإخوان المسلمين، والذي ظل لما يقرب من ٨٥ عاماً خارج دوائر الحكم ترتاب فيه مؤسسات الدولة، وواجهته مرات عديدة.

والمؤكد أن معضلة حكم الإخوان الرئيسية أنهم لم يستوعبوا طبيعة اللحظة التي انتقلوا فيها من المعارضة إلى الحكم، واستمروا في النظر لأنفسهم باعتبارهم ضحية مؤامرات الدولة العميقة والإعلام والقوى الخارجية دون أن ينظروا لأداء الجماعة في السلطة وصورتها لدي قطاع واسع من المصريين.

وقد دفع هذا الوضع ملايين المصريين للنزول إلى الشارع في ٣٠ يونيو لمواجهة حكم الإخوان في معظم المدن وخاصة في القاهرة التي شهدت خروجاً غير مسبوق لملايين الناس؛ احتجاجاً على ما وصف «بحكم المرشد».

وقد أصدر الجيش فور اندلاع الاحتجاجات بيانا أمهل فيه جميع الأطراف فرصة ٤٨ ساعة لحل مشكلات البلاد، ومع استمرار الاحتجاجات أعلن الجيش في ٣ يوليو عزل مرسي وطرح خريطة طريق جديدة لحكم البلاد، تتمثل في رئيس انتقالي (رئيس المحكمة الدستورية العليا) وتشكيل لجنة لتعديل دستور ٢٠١٢، ثم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

والمؤكد أن الجيش تدخل بصورة أكبر من جماعة ضغط كما جرى في بعض التجارب، وأقل من انقلاب عسكري خشن، كما تحرك بصورة أسرع مما توقع كثيرون فلم ينتظر أن تراق بحور من الدماء، ويسقط آلاف القتلى حتى يتدخل ويزيح مرسي عن الحكم.

والمؤكد أن فكرة الانقلاب الناعم أو تدخل الجيش تقوم على عدم حكم الجيش بشكل مباشر، وإزاحة من في الحكم لصالح قاداته، مثلما جرى مع الضباط الأحرار في ثورة يوليو حين أطاحوا بالنظام الملكي وأسسوا بقيادة عيد الناصر النظام الجمهوري الجديد، أما في هذه المرة فقد أعاد بتدخله ترتيب العملية السياسية دون أن يحكم بشكل مباشر..

وقد عرفت تركيا الانقلاب الناعم المشهور في ١٩٩٧ ضد حكومة الراحل نجم الدين أربكان مؤسس الحركة الإسلامية في تركيا، والذي سبق أن وُصف حزبه (الرفاة) بأنه يمثل الطبعة التركية من جماعة الإخوان المسلمين، وهنا ضغط الجيش من خلال مجلس الدفاع الوطني على الأحزاب المتحالفة معه للانسحاب من الحكومة التي كان يقودها أربكان فسقطت وتم حل حزبه وملاحقته قضائيا.

ورغم أن الحكومة التركية لم تواجه بتحركات شعبية واسعة مثلما جرى في مصر في ٣٠ يونيو دفعت الجيش للتدخل، فإنها دخلت في خصومة سافرة مع الدولة ومع التيارات العلمانية أخافت قطاعا واسعا من المجتمع ومؤسسات الدولة ففشلت بعد عامين من وجودها في الحكم (١٩٩٥:١٩٩٧).

إن ما جرى في مصر لم يكن انقلابا تقليديا أو خشنا ولم يكن ثورة مكتملة الأركان، إنما كان خروجا شعبيا واسعا توافقت على خريطة طريق بديلة دون أن يمتلك الأدوات لتنفيذها، وهنا جاء تدخل الجيش ليقدم الأداة المطلوبة أو جسر النجاح لهذه الملايين لكي تحقق هدفها، وهو التخلص من حكم الإخوان.

والمؤكد أن قرار عزل مرسي عقب انتفاضة واسعة ورفض شعبي كبير لحكم الإخوان أحبط قطاعا واسعا من شباب الجماعة، واعتبر أن هناك أطرافا كثيرة داخل الدولة وليس فقط

الشعب أسقطت رئيسهم المنتخب، ومنها الجيش والدولة العميقة والنظام القديم، وتبقى المشكلة في أنهم مازالوا يرون أنفسهم للمرة الخامسة ضحية مؤامرات الآخرين دون أن ينظروا المرة واحدة لأخطاء جماعتهم الجسيمة على مدار ٨٥ عاما.

مدهش وربما صادم أن تخسر جماعة كل معاركها السياسية والدينية على مدار تاريخها كله دون أن تتعلم شيئا، والغريب أنها خسرت معاركها وهي في المعارضة في مواجهه السلطة الملكية وعبد الناصر والسادات ومبارك، وحين لاحت لها فرصة استثنائية ووصلت للسلطة بعد ثورة لحقت بها ولم تصنعها، ارتكبت من الخطايا الكثير.

والسؤال هل سيأتي اليوم وتراجع الجماعة نفسها وسياستها؟ أم أن المشكلة أكثر عمقا تتعلق بصيغة الجماعة نفسها وفلسفة بنائها؟ الحقيقة أن الثانية هي التي تحتاج لمراجعة، فالجماعة بصيغتها الممتدة منذ ٨٥ عاما كجماعة عقائدية مغلقة تمارس الدعوة والسياسة والنشاط الاجتماعي، وظلت أسيره هذه الصيغة حين كانت في المعارضة، وحين كتبت قبل الثورة عن ضرورة الفصل بين الجماعة الدعوية والحزب السياسي قالوا إن السلطة لن ترخص لها بحزب سياسي، ولن تسمح لها أيضا بتأسيس جماعة دعوية، وبعد أن وصلت للسلطة بسبب قوتها التنظيمية ودعائها السياسي وضعف وشيخوخة ما تبقى من رجال مبارك، استمرت في الحكم كجماعة سرية ورفضت أن تحصل على رخصة قانونية، واعتبرت نفسها فوق الدولة التي يرأسها مندوب الجماعة في قصر الرئاسة في مشهد غير مسبوق في تاريخ أي بلد آخر في العالم؛ أي أن يأتي رئيس جمهورية من جماعة سرية لا علاقة لها بقوانين الدولة التي يحكمها.

وحين أسست جماعة الإخوان حزبها السياسي ظلت تهمين على توجهاته؛ وترسم له تحركاته باعتباره الذراع السياسية للجماعة دون أن يعرف العالم تجربة واحدة (إلا جزئيا الأردن) تمتلك فيها جماعة دينية ذراعا سياسيا إلا إخوان مصر.

إن صيغة الجماعة المهيمنة والمغلقة حين انتقلت إلى المجال السياسي أسست كيانا تابعا اسمه الحرية والعدالة، وحين انتقلت إلى الرئاسة قدمت رئيسا اعتبره قطاع واسع من المصريين رئيسا لكل الجماعة وليس رئيس لكل المصريين.

إن جماعة الإخوان التي لا تسمح لأي مواطن أن ينضم إليها إلا بعد سنوات طويلة من التربية العقائدية والمعايير الدينية، حتى يسمح فيها «الأخ» الجديد بالانتقال من أخ محب أو مساعد إلى أخ عامل داخل الجماعة جعلها في عزلة عن قطاع واسع من المصريين ارتابوا فيها وفي بنيتها التنظيمية.

وبعد أن وصلت للحكم نظر إليها قطاع واسع من المصريين على أنها لا ترى إلا مصلحتها ومصلحة أعضائها وليس لها علاقة بمصالح الشعب المصري، واعتبروا أن هناك كيان الإخوان في مواجهة دولة مصر، وهناك نظام الإخوان في مواجهة الشعب المصري، وهو حاجز وواقع عمقته كل يوم وهم متصورون أنهم جماعة ربانية لا بد أن تكون على حق والجميع على باطل.

مستقبل الجماعة أم التيار الإسلامي؟

إن معضلة الإخوان، وبالتالي مستقبلها سيختلف عن باقي التيارات الإسلامية؛ فآزمة الجماعة لم تكن فقط في فشل حكم تنظيم سياسي، إنما في فشل مشروع فكري وتنظيمي ممتد منذ ٨٥ عاما، وهو أمر لا ينطبق على باقي التيارات الإسلامية.

إن ما سبق وسميناه «الدمج الآمن» للإخوان في العملية السياسية يستلزم الوصول المتدرج للسلطة الذي لا تبدو فيه مأكينة الإخوان وكأنها تغرد فوق المجتمع والدولة، وأن وصولهم للحكم لا يعنى قلب كل المعادلات السياسية بجرة قلم، فقواعد الديمقراطية معناها النسبية والتدرج في التحولات.

فلأول مرة في تاريخ أى تجربة ديمقراطية تقوم جماعة دينية بتقديم مرشحين لانتخابات الرئاسة دون أن تكون مرخصة قانونا، ويصل مرشحها للحكم ويحافظ على عدم قانونية جماعته دون أن يشعر أن هناك مشكلة في أن تحكم مصر جماعة سرية وغير قانونية، بل ويتعامل مع قوانين الدولة التي يرأسها باعتبارها فى وضع أدنى من قوانين الجماعة.

إن هذه الصيغة المعضلة التي تسمى تنظيم الإخوان، وهذه الجماعة التي تشتغل بالدعوة والسياسة والنشاط الاجتماعي والخيري قد فشلت، وأن مشكلة الجماعة أكبر من مشكلة حزب سياسي وصل للسلطة وفشل، إنما هي مشكلة فكرة ومشروع ألهم أجيال وثبت باليقين فشل الصيغة التي قام على أساسها.

إن فشل جماعة الإخوان في الحكم الذي ترفض أن تعترف به حتى الآن، وتصر على استدعاء خطاب المحنة والبلاء والمؤامرات الداخلية والخارجية والإصرار على ارتداء ثوب الضحية يعني عدم وجود قدرة على مراجعة ممارسات الجماعة الممتدة منذ ٨٥ عاما، وصدامها مع كل النظم السابقة ملكية وجمهورية وهو أيضا أهدر فرصة تاريخية للاستفادة

من وصول الإسلاميين إلى الحكم منفردين (مصر) أو بالشراكة مع قوي أخرى (تونس). إن تقدم الإسلاميين في بلاد الربيع العربي، مثل فرصة تاريخية لم تتح لتجارب إسلامية أو قومية سابقة، وهي أن وصولهم للسلطة جاء عبر صناديق الانتخاب وليس عبر انقلاب عسكري كما جرى في السودان، أو ثورة أسقطت النظام والدولة معا كما في إيران، إنما عبر «ثورة إصلاحية» حديثة شاركوا فيها (ولم يشعلوها) لتغيير النظام وإصلاح الدولة بهدف بناء نظام ديمقراطي مثلما جرى في كل بلاد العالم في الأربعين عاما الأخيرة من أوروبا الشرقية إلى أمريكا اللاتينية، مروراً بإسبانيا والبرتغال وتركيا وماليزيا وغيرها من التجارب التي صنعت تقدمها دون ثورة.

إن تجارب النجاح تقول لنا إن أي قوى أو جماعة راديكالية تأتي من خارج المنظومة السياسية السائدة، لا بد أن تتبنى خطاباً مطمئناً وإصلاحياً لا تبدو فيه أنها ستسيطر أو ستحتكر الحياة السياسية، وأنها ستكتب الدستور والقوانين الأساسية بمفردها، وتصفى حساباتها مع مؤسسات الدولة، وتنتقم منها لا أن تصلحها.

وقد فعلت الجماعة ورئيسها عكس ذلك تماماً، ودخلوا في معركة مع القضاء والشرطة والجيش واتهموا المعارضين بالفلول، وتحولوا من جماعة محافظة إلى جماعة ثورية بعد أن وصلوا للسلطة في مشهد غير مسبوق في تاريخ أي ثورة في العالم فالثوريون يكونون كذلك قبل الوصول للسلطة وليس بعدها، أما ثوار بعد السلطة فهم أخطر وأساء أنواع الحكم لأنه يصبح مجرد مبرر لتكريس الاستبداد واعتبار المعارضين من الثورة المضادة تماماً كما فعل مرسي.

لقد خسر الإخوان معركة السلطة، وفسلوا في إدارة الدولة والحكم وكل ما نتمناه ألا يجرؤوا البلاد إلى مواجهة دموية سيكونون هم أول الخاسرين فيها، فالشعب لم يرفضهم لأنهم إخوان أو مسلمون (كما يتهمون الأقباط)، إنما لأنهم جماعة منغلقة تعيش على صيغة تنظيمية تجاوزها الزمن وغير موجودة في أي مكان آخر خارج مصر.

إن عودة الجماعة للساحة السياسية تستلزم قيامها بتأسيس ثانٍ (تعبير استخدمته في عشرات المقالات والأبحاث قبل ثورة ٢٥ يناير) يقوم على فصل الجماعة الدينية عن الحزب السياسي وإن صيغ الخلط بين الاثنين أثبت الواقع فشلها التام.

قد يرفض كثير من المصريين وجود الجماعة إلا أن فكرة المواجهة بالحظر لن تسفر عن

شيء فمبارك الذي وصفها هو وإعلامه بالجماعة المحظورة وحاربها بالأمن لا السياسة، واعتبر أن الخطر الأعظم الذي يهدد مصر هو تنظيم الإخوان وترك البلد ولا يوجد به قوى سياسية منظمة إلا الجماعة رغم المواجهات الأمنية والحظر القانوني.

يجب ألا يتصور البعض أن الحل في حظر الجماعة تماما، مثل تركها تعمل فوق قوانين الدولة كان أيضا حلا، إنما الحل هو التعامل مع الجميع بما فيهم الإخوان ببرود وبحياد القانون، الذي لا يسمح لجماعة دعوية دينية أن تعمل في السياسة، ولا يسمح لحزب أن يكون مجرد ذراع لجماعة أو رئيس جمهورية مجرد ممثل لمكتب إرشاد جماعة سرية.

مستقبل الجماعة سيحدده قانون صارم يطبق على الجميع، أما شعبيتها بين الناس فالمؤكد أنها أخذت ضربة كبيرة ولكنها لن تنهي وجودها كما يتصور البعض، فالنجاح الحقيقي لا يكون بالقضاء الأمني على أي تيار إنما النجاح في ترويضه وإدخاله في العملية السياسية والديمقراطية وفي حالة الإخوان فإن الحل لن يكون إلا بظهور صيغة جديدة وتأسيس ثانٍ يتجاوز بشكل نهائي صيغة التأسيس الأول للجماعة منذ ٨٥ عاما.

خاتمة: فرص بناء تيار إسلامي ديمقراطي

ما هو حدود تأثير فشل الإخوان على باقي التيارات الإسلامية، وهل يمكن وضع التيارات الإسلامية جميعها في سلة واحدة؟

المؤكد أن جماعة الإخوان أهدرت فرصة ثمينة أثرت سلبا على باقي التيارات الإسلامية لكي تدمج بشكل كامل في الحياة السياسية دون أن تدخل في صدام دموي مع الدولة والمجتمع، بعد أن فشلت مرتين، الأولى وهي في المعارضة الأولى في نهاية العهد الملكي، والثانية في عهد عبد الناصر، ودخلت في مواجهات عنيفة مع السلطة القائمة حتى في الفترة الليبرالية التي عرفت فيها الجماعة كيانا قانونيا ونشاطا اجتماعيا ودعويا واسعا، وأضاعت بذلك على مصر فرصة حقيقية لإنجاز تحول ديمقراطي، وتلك سابقة غير متكررة في تاريخ الحركات السياسية التي عادة ما تتعلم الكثير عند وصولها للسلطة، في حين أن الجماعة سارت عكس الطريق الذي كان يجب أن تسير فيه بعد وصولها للسلطة، وأخذت البلاد كله نحو أزمة كبرى.

ولذا من المهم التمييز بين مستقبل جماعة الإخوان المسلمين، ومستقبل تيارات الإسلام السياسي، لأن خصوصية تنظيم الجماعة لا تنسحب على باقي التيارات الإسلامية.

المؤكد إنه إذا عادت الجماعة فستكون وفق شروط الدولة الوطنية الحديثة والدستور المدني الذي يحظر على الجماعات الدينية والدعوية ممارسة العمل السياسي، أما بالنسبة للأحزاب الإسلامية الأخرى، فالأمر يختلف بلا أدنى شك؛ لأنه سيعني التزامها بقانون الأحزاب والقواعد الديمقراطية؛ لأنها متخلصة من فكرة الجماعة الأممية المغلقة مثلما هو الحال في جماعة الإخوان المسلمين.

صحيح هناك من يتصور أن النجاح الحقيقي هو في حظر التيارات الإسلامية، وإلغاء وجودها بنص دستوري أو قانوني، وهذا في الحقيقة ليس بنجاح، فالنص الدستوري والقانوني يحظر الأحزاب الدينية والطائفية وتلك التي تحرض على العنف والطائفية؛ ولكنه لا يمكن أن يحظر حزبا يعتمد على فكرة مهما يكن رأينا فيها، أو يقول إن مرجعيته هي مبادئ الشريعة الإسلامية كما تنص المادة الثانية من الدستور.

هناك من يتصور واهما أنه يمكن القضاء على تيار أو فكرة بالحظر أو المواجهة الأمنية، والواقع أن في مصر قوى وبني اجتماعية كثيرة محافظة، وأن تيار الإسلام السياسي كان أحد تعبيراتها، والتحدي هو كيف يترجم هذا التعبير في أحزاب سياسية مدنية وديمقراطية وهو تحد واجهته كثير من المجتمعات، ونجح بعضها في ذلك مثل تركيا والمغرب وربما تونس، وفشل بعضها الآخر كمصر والعراق وأفغانستان وباكستان وغيرها.

ومن هنا فإن الحل ليس في كيفية ابتكار الوسائل الأمنية والقانونية لحظر هذا التيار الذي يمتلك قاعدة اجتماعية مؤكدة، إنما في إبداع وسائل سياسية وقانونية تفرض على هذا التيار مثل غيره احترام الدستور والقانون.

مصر تحتاج إلى تجربة نجاح في بناء تيار إسلامي مدني وديمقراطي بعد إخفاق الإخوان في ذلك؛ فهناك تيارات شبابية كثيرة خرجت من الجماعة، وأسست أحزابا سياسية مدنية، وأخري تنتمي فكريا للمشروع الإسلامي، ولم يكن لمعظم أعضائها أي علاقة بالإخوان، وجميعهم أمامه فرصة حقيقية لبناء بديل لتجربة الإخوان، وفتح الباب لكي يثق المجتمع والدولة في إمكانية بناء تيار إسلامي مدني وديمقراطي، وينظر إلى معضلة هذا التيار باعتبارها ليست مطلقة ولا بنيوية إنما ترجع أساسا إلى السياق السياسي والقانوني المحيط بهذا التيار، والقادر على فرض قواعد ديمقراطية على جانب من هذا التيار لا ينتمي لجماعة أممية ولا تكفيرية.



مسألة الإخوان أم مسألة مصر؟

حازم صاغية *

لدى الحديث عن مستقبل جماعة الإخوان المسلمين، وعن مستقبلنا معها، لا بد من العودة إلى المحطات الكبرى في تاريخ هذه الجماعة، وإلى الأسباب الكثيرة التي قد تفسر قوتها، أو ضعفها، في هذه الفترة أو تلك.

فكما نعلم جميعاً، نشأ الإخوان المسلمون في ١٩٢٨ في مدينة الإسماعيلية، حيث يحظى الزمان والمكان بأهمية ملحوظة. فآنذاك كانت السيطرة الغربية على مصر والبلدان التي تقطنها أكثريات مسلمة قد تمت واستُكملت. لا بل راح الحضور الغربي يتمدد من الحيزين العسكري والسياسي، بإملاءاتهما الاستراتيجية، إلى الحيزين الاجتماعي والثقافي - التعليمي حيث تُكتب له الهيمنة. أمّا الإسماعيلية فكانت، في وقت واحد، مقر قيادة القوات العسكرية البريطانية والمركز الرئيس لعمليات التبشير المسيحي.

وفي الخلفية الإسلامية الأوسع، كان مصطفى كمال أتاتورك قد ألغى الخلافة في تركيا

* كاتب لبناني.

عام ١٩٢٤، بعد عامين على إغائه السلطنة العثمانية. هكذا بدا الحدث التركيّ مكملاً للهزيمة في مواجهة الغرب العسكريّ والسياسيّ والثقافيّ سواء بسواء، وإعلاناً مدوّياً عن افتقار العالم الإسلاميّ لكلّ شيء في مواجهة العالم «المسيحيّ» الذي يملك كلّ شيء.

غنيّ عن القول إنّ تلك الشروط التي دفعت حسن البنا لأن يبدأ المشروع الذي بدأه، قد تغيّرت كثيراً. صحيح أنّ العالم الإسلاميّ لم يتوقّف مذآك عن التراجع والضمور، إلا أنّ الفاصل بين «الذات» و«الآخر» تعرّض في تلك الغضون إلى تقلص ملحوظ. وهذا ما يستدلّ عليه، بين أمور أخرى، في اكتشاف الإخوان مساحات مشتركة مع القوى الغربية إبان تنازعه مع الناصرية، أو في الاستعدادات الراهنة لدى الإخوان للحوار أو التعاون مع هذه الدولة الغربية أو تلك. وعلى رغم الاستمرار في إنتاج تلك الأدبيّات السقيمة عن «المؤامرة» و«الصليبيين» و«الكفار» من مسيحيّين ويهود وماسونيّين، بات يُشكّك كثيراً في قدرة الوعي المضادّ للغرب على إحداث التعبئة التي كان يُحدّثها في النصف الأوّل من القرن العشرين.

أمّا المحطة الثانية فكانت في الأربعينيات. فبالاستفادة من مناخ الصراع الوطنيّ المصريّ ضدّ البريطانيين، وفي ظلّ تأثر عامّ للحركات الوطنية في عموم «العالم الثالث» بالفاشيين الإيطاليّة والألمانيّة، وكلّ هذا معطوفاً على أوضاع داخلية مازومة اقتصادياً وسياسياً، حققت جماعة الإخوان نموّاً ضخماً بحيث قدّر عدد منتسبيها في مطلع ذاك العقد بخمسة ملايين شخص. وقد ترافق النموّ هذا مع إنشاء «النظام الخاصّ» في ١٩٤٠ بوصفه ميليشيا إرهابية صنعها التأثير الفاشية في ظلّ النزاع مع بريطانيا.

وقد توجّ هذا المسار نفسه، في أواخر الأربعينيات، وفي موازاة الصراع على فلسطين ونشأة دولة إسرائيل في ١٩٤٨، عنفاً مفتوحاً. هكذا شهدت مصر حروب الشوارع مصحوبة بالاعتداءات الإخوانية والقومية المتطرّفة على اليهود المصريين، كما شهدت اغتيالات سياسية كالتي حصدت رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي، قبل أن تؤدي بحسن البنا نفسه.

ومسارٌ كهذا مُستبعد اليوم هو الآخر. فالفاشية الأوروبية التي انهارت في الحرب العالمية الثانية، لم تعد مصدر استلهاً وجذب، فيما الصراع العربيّ/الإسرائيليّ فقد بدوره طاقته على التعبئة لينضوي في قنوات العمل السياسيّ والدبلوماسي البارد. وإذا صحّت هذه المعادلة في صورة عامّة، فهي تبدو أكثر صحّة في مصر التي وقّعت، منذ أواخر السبعينيات، معاهدتي كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل. ولئن تحفّظ هذا الطرف المعارض أو ذاك على السلام المذكور، يبقى من الصعب الحديث عن معارضة جدّية ومبدئية للسلام عند أيّ من القوى التي



عارضت سياستي الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك .

لكنّ أواسط الخمسينيات، وبعد عامين فحسب على انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢، افتتحت المحطّة الكبرى الثالثة. فبعد محاولة الإخوان اغتيال الرئيس جمال عبد الناصر، اضطهدوا ونكّل بهم وسيق الآلاف منهم إلى السجون .

لقد نمّ ذلك الصراع عن اصطدام جسدين سياسيين متشابهين في نزوعهما الاستبداديّ، ودليلُ هذا التشابه أنّ السلطة الانقلابيّة سبق أن استتنت الإخوان وحدهم، في بداية الأمر، من إجراءات الحلّ التي طالّت جميع القوى السياسيّة الأخرى. بيد أنّ تعرّض الإخوان للاضطهاد والتنكيل أكسبهم تعاطفاً كان من الصعب أن يحظوا به فيما لو استمرّوا حلفاء للسلطة ملتحقين بها .

والوجهة الاستتصاليّة هذه بلغت ذروتها في أواسط الستينيات، مع إعدام سيّد قطب، منظرهم الأكبر والأشدّ راديكاليّة الذي اعتمده في وقت لاحق جماعات الإرهاب الدينيّ مرجعاً لها. إلاّ أنّ أواسط الستينيات كانت أيضاً الفترة التي شهدت المصالحة الناصريّة - السوفييتيّة بعد الخلاف المرّ حول العراق والوحدة مع سوريا. وبنتيجه المصالحة تلك عُهد إلى متّقي اليسار وإعلاميه، ممّن رضي حزبهم الشيوعيّ بحلّ نفسه نزولاً عند رغبة موسكو، بمهامّ ترقى إلى صناعة العقل العامّ في مصر .

في هذا المعنى يمكن اعتبار التطرّف الذي أبداه سيّد قطب، لا سيّما في كتابه الأشهر «معالم في الطريق»، استجابة عكسيّة لما بدا تحديّاً وأدلجّةً للاستبداد يتولّاهما متّقفو اليسار والتحالف مع الاتّحاد السوفييتيّ والشيوعيّة «الملحده» .

وهذه الظروف صارت، هي الأخرى، من التاريخ. فمثلما انهارت الفاشيّة بعد الحرب العالميّة الثانية، انهارت الشيوعيّة ودولها بعد الحرب الباردة. كذلك انعدمت الشروط، الخارجيّة كما الداخليّة، لاضطلاع متّقي اليسار بدور مهيمن كالذي أنيط بهم في أواسط الستينيات. وأهمّ من هذا أنّ الناصريّة نفسها ولّت وفات أوانها، مثلها مثل سائر نتاجات الانقلابات العسكريّة التي عرفتها الخمسينيات والستينيات في عموم «العالم الثالث» .

ومع الرئيس أنور السادات كانت محطّة بارزة أخرى. فبعد شهر عسل طويل نسبياً، أريد فيه استخدام الإسلاميين في مواجهة اليساريين والناصريين، وفي مناخ احتدام الحرب الباردة ضدّ الشيوعيّة «الملحده»، انقضّ السادات على الإخوان وسدّ في وجههم الحيز الذي كان قد

أتاحه لهم من قبل .

لقد تأكد آنذاك أنّ «شرعية يوليو»، كائناً من كان المعبر عنها، وكائنة ما كانت توجهاته السياسية التي يغاير فيها أسلافه، محكومة بصدام، يكاد يكون حتمياً، مع الإخوان المسلمين . وهذا ما لم يغيّره الانتقال الكبير من التحالف مع موسكو إلى التحالف مع واشنطن، ولا إبدال الاقتصاد المستند إلى القطاع العامّ ودولة الرعاية باقتصاد «الانفتاح» الرأسماليّ .

غير أنّ اقتصاد «الانفتاح» هذا أضاف سبباً آخر للتعاطف مع مظلومية الإخوان وضحيّتهم . ذلك أنّ انفجار المسألة الاجتماعية، لا سيّما البطالة، بالتوازي مع انسحاب الدولة من وظائفها وتقديماتها، وفرّ لهم فرصة الظهور بمظهر الراعي الاجتماعيّ، من خلال شبكات العون والإحسان التي ازدهرت في السنوات المديدة للعهد المباركيّ . وكانت الهجرة الإخوانية إلى السعودية والخليج، التي بدأت في سنوات العهد الناصريّ، قد شرعت تطرح ثمارها، منتجةً بوجوهين إخوانيين ميّالين إلى تبسيط العمليّات الاقتصادية وتلخيصها في أعمال العون والإحسان .

لكنّ الساداتية أفلت أيضاً مثلما أفلت الناصرية قبلها، وبعد أقلّ من عقد على اغتيال أنور السادات أسدل الستار على الحرب الباردة جملة وتفصيلاً، فتركّس موت الشيوعية كمادّة للتعبئة الجماهيرية أو التحريض والاستنهاض .

أمّا المحطّة الأخرى التي افتتحت بقيام عهد الرئيس حسني مبارك، أواخر ١٩٨١، فبدأت ملطّخة بالدم . ذلك أنّ مبارك تصرّف منذ يومه الأول في الرئاسة بكثير من التأثيرية مع الإخوان، رداً منه على اغتيال السادات على أيدي إرهابيين إسلاميين خرجوا من عباءة الإخوان قبل أن ينشقّوا عنهم . بيد أنّ الفرص القليلة التي حُمل العهد المباركيّ على إتاحتها للإخوان كانت تكشف عن مدى قوّتهم وتنامي التعاطف معهم ومع مظلوميّتهم المديدة . هكذا أثبتوا، من خلال انتصاراتهم في انتخابات النقابات والجماعات المهنية، صلابة موقعهم التمثيليّ في الطبقات الوسطى على تعدّد شرائحها، وكانوا على الدوام حاضرين في المدن كما في الضواحي والأرياف . وما إن أزفت انتخابات ٢٠٠٥ العامّة، التي أثارت لاحقاً كثيراً من اللغط، حتّى نالوا نحو خمس مقاعد البرلمان، وهو ما كان كافياً لإثارة الهلع في أوساط السلطة المباركية .

وقد سقطت المباركية بنتيجة ثورة يناير ٢٠١١، وانفتح الباب لمحطّة جديدة في تاريخ مصر وتاريخ الإخوان المسلمين أنفسهم .

بماذا ينبئنا ذلك الاستعراض السريع؟

على تقلب تلك الأطوار وزوال العديد من الأسباب التي أنعشت الإخوان المسلمين في هذه المرحلة أو تلك، فإنهم ظلوا قوة معتبرة في الحياة السياسية والاجتماعية المصرية. وفي هذا السياق، يبقى عنصران يصعب القفز فوقهما، هما أكثر ما يفسر دوام قوتهم في موازاة تحوّل الأزمنة.

أما الأوّل فإنهم، بدعوتهم الخلاصية- الدينية وبتكوينهم الاستبداديّ، تحوّلوا لمركز الاحتجاج الأهمّ على تحديات التقدّم. فقد يختفي هذا التحديّ بذاته أو يختفي سواه، إلا أنّ التحديات التي يواجهها العالم الأبرشيّ القديم، لا سيّما منه غير الأوروبيّ، لا تنقطع. وفي هذا تتشابه جماعة الإخوان مع حركات شعبية كثيرة في العالم رفعت القومية أو الدين أو طرق الحياة المألوفة في وجه العولمة وطرائقها.

ولما كانت العقود الأخيرة قد دمجت صعود العولمة بإجراءات وسياسات اقتصادية حادة في نيوليبراليّتها، استطاع الإخوان المسلمون تقديم أنفسهم بوصفهم أصحاب البديل الاقتصاديّ الخلاصيّ، والتبسيطيّ بطبيعة الحال، وفي الآن نفسه الطرف الذي يخاطب مشاعر القلق والغموض ممّا يشوب المراحل الانتقالية الصعبة والمعقّدة.

لكنّ العنصر الثاني الأهمّ، وهو مصريّ حصراً، فهو أنّ «شرعية يوليو» لم تتوقّف عن العمل، على رغم ضمور الناصرية والساداتية والباركية، وبغض النظر عن فوارق أساسية بين واحدها والأخرى. وهذه الاستمرارية اليوليوية إنّما شكّلت مصدر القمع والتهميش اللذين انعكسا تعاطفاً متنامياً مع ظلامه الإخوان المتواصلة.

فإذا صحّ هذا التقدير أمكن القول إنّ نظاماً ديمقراطياً ينهي «شرعية يوليو»، كما يترافق مع تحسّن في الأوضاع الاقتصادية وفي فرص العمالة هو شرط شارط لتغيير الإخوان أنفسهم. والتغيير المقصود هنا يستوحي تجربة الأحزاب المسيحية الديمقراطية في أوروبا الغربية والجنوبية ما بعد الحرب العالمية الثانية، حين أدّت بها أهوال النازية والحرب إلى توسيع مسافتها عن قوى اليمين الأكثر تطرفاً، كما ساققتها إلى تعميق تجربتها الديمقراطية. وفي هذا المجال الأخير، حلّت درجة أكبر من الفرز بين التفويض السياسيّ المرهون بالانتخابات ونتائجها وبين التفويض الحياتيّ الشامل، ذي المنشأ الدينيّ، والذي يفرض تعريفاً عن الديمقراطية. وعلى العموم يمكن القول إنّ الأحزاب المذكورة إنّما غدت أقرب إلى تمثيل وجهة نظر ثقافية وسياسية محافظة تتمثل بالعبء الانتخابية ونسبية التفويض الذي تمنحه.

غير أنّ المسألة في الحالة المصريّة تبدو أشدّ تعقيداً من هذا الافتراض الذي لا تحول صحته المبدئيّة دون طابعه الرغائبيّ .

فضلاً عن أحداث كثيرة لا تتسع لها هذه المقالة، كان الحدث الأبرز بعد ثورة يناير ٢٠١١ وصول المرشّح الإخوانيّ محمّد مرسي إلى رئاسة الجمهوريّة، بوصفه أوّل رئيس جمهوريّة منتخباً في مصر منذ قيام الجمهوريّة .

إلا أنّ هذا الوصول الذي كشف عن قوّة الإخوان، كشف أيضاً عن محدوديّة تلك القوّة . فقد نال مرسي في مواجهة أحمد شفيق، آخر رؤساء الحكومات في عهد مبارك، ٥١,٧ في المئة من الأصوات فحسب. أهمّ من ذلك أنّ الانتقال من الدورة الأولى إلى الدورة الثانية رفع أعداد مؤيدي مرسي من ٥ ملايين، هم قاعدة الإخوان الفعلية، إلى ١٥ مليوناً، أي أنّ ١٠ ملايين مقترح أعطوا مرشّح الإخوان أصواتهم، لا لأنهم يناصرون الإخوان، بل لمجرد الرغبة في منع شفيق من الفوز .

وأهمّ ما تشي به هذه الحقيقة عجز الفئات العريضة التي صنعت ثورة يناير عن التقدّم من الحلبة السياسيّة بصفتها هذه، أي من خارج الثنائيّة العريضة التي حكمت التاريخ السياسيّ والثقافيّ لمصر الحديثة والتي تتشكّل من الجيش (وقد التحقت به «الفلول») والإسلام (معبّراً عنه بالإخوان المسلمين، واستطراداً بالتنظيمات السلفية) .

وهذا إنّما يحمل على التذكير بحالات مشابهة، استطاع فيها رموز الطبقة الوسطى وشبّانها أن يسقطوا نظاماً، إلا أنّهم لم يستطيعوا، في المقابل، إقامة نظام بديل . لقد أطاح هؤلاء، مثلاً لا حصراً، بالنظام الشيوعيّ في الاتّحاد السوفييتيّ السابق، غير أنّ السلطة استقرّت، بعد فترة التفسّخ الليتسنّي، في يد ضابط المخابرات السابق فلاديمير بوتين .

وتقودنا تجارب من هذا النوع إلى التفكير في صعوبات بناء الديمقراطية في البلدان التي تعاني ضعفاً في التقليد السياسيّ، ومن ثمّ ضعفاً في الحساسيّة الديمقراطيّة مشتركاً بين سائر الفاعلين السياسيّين .

لقد قدّم الإخوان المسلمون، خلال السنة التي حكم فيها مرسي، عديد الأمثلة على ضعف الإلفة مع طرق اشتغال النظام الديمقراطيّ، وهذا ما كثر تناوله في مصر وخارجها على السواء . فهم لم يفهموا حدود التفويض التمثيليّ ونسبيته، ولا أدركوا الفارق بين العامّ والخاصّ، أو بين الجماعة والشعب، لا سيّما منه أقباط مصر ونساؤها ومبدعوها، كما

أبدوا جهلاً مطبقاً في مسائل أساسية تبدأ بالدستور وصياغته، ولا تنتهي عند إدارة الحياة الاقتصادية. وفي غربتهم المتعددة المصادر عن السياسة، كانوا يحولون الانقسام السياسي أو الأيديولوجي بين المصريين إلى ما يشبه الخلاف بين «شعبين» في بلد واحد.

والحال أنّ الإخوان المصريين، وعلى عكس إخوانهم الأتراك في «حزب العدالة والتنمية»، لم يصدروا عن تعطيل سياسيٍّ مديد فحسب، بل صدروا أيضاً عن افتقار كبير إلى المؤسسات المجتمعية الوسيطة التي يتعلم الحزبيون فيها السياسة كما يتعرفون إلى اتّساع شبكة المصالح والأذواق والحساسيات في مجتمع تعدديٍّ ما. وفي هذا المعنى لم يرق مليونيرية الإخوان إلى بورجوازية الأناضول التي وقفت وراء نجاحات «العدالة والتنمية»، كما بقي البون شاسعاً جداً بين إعلامهم الهزيل والمتخلف وبين الطفرة التلفزيونية التركية التي بدأت في عهد تورغوت أوزال، وانخرط فيها إسلاميو «العدالة والتنمية» الأتراك على أوسع نطاق ممكن.

إلا أنّ خصوم الإخوان الذين نزلوا بملايينهم العظيمة إلى الشوارع، ما لبثوا أن وافقوا على تلخيص تحركهم المدنيّ الرائع، أو على إجهاضه، بانقلاب عسكريٍّ ليس مستبعداً أن يستعيد مصادرة السياسة، وتجديد «شرعية يوليوي» مع كلّ ما يفاقم العجز عن التعاطي مع الأزمة الاقتصادية. وهنا أظهر بوضوح كيف أنّ الحساسية الديمقراطية، بما تنطوي عليه من تحمّل ورهان على طول النفس والتحويل السلميّ للقناعات وللمجتمع، ليست أفضل حالاً ممّا في بيئة الإخوان المسلمين.

والنتائج المتحققة حتى الآن تدعم هذا التقدير: فحين يجري الحديث عن «مصالحة وطنية» تحلّ في صدارة «خارطة الطريق إلى المستقبل»، ويترافق ذلك مع إجراءات الحلّ والتعطيل حيال الإخوان، يبدو الأمر أبعد ما يكون عن الإفضاء إلى الديمقراطية والاستقرار.

وهذا ما يبعث على قلق كبير يتعدّى احتمالات العنف الإخوانيّ الممكن، وعودة التعاطف مجدداً مع حركة كانت تخسر يوماً بعد يوم من رصيدها حين كانت في السلطة. ذلك أنّ النسيج الوطنيّ المصريّ نفسه بات على المحكّ، وهو ما يستدعي، أكثر من أيّ وقت مضى، مبادرة سياسية ومجتمعية كبرى توقف التراجع التدريجيّ في اتجاه «شرعية يوليوي»، وما ينطوي عليه الاتجاه هذا من اعتذار ضمنيّ عن الحرية التي أطلقتها ثورة يناير.

فالمؤكّد أنّ أحوال مصر لن تستقيم في ظلّ هؤلاء الإخوان، لكنّ من الوهم الافتراض أنّ تلك الأحوال ستستقيم من دون الإخوان. وهو وهم مكلف.

مستقبل جماعة الإخوان المسلمين بين التهميش والدمج المشروط

د. خليل العناني *

كان سقوط جماعة "الإخوان المسلمين" في مصر وخسارتهم للسلطة بعد عام واحد فقط من حصولهم عليها بمثابة صدمة كبيرة ليس فقط لأنصار الجماعة ومؤيديها، ولكن أيضا لكثير من المراقبين والمتابعين الذين توقعوا أن تستمر الجماعة في السلطة لفترة أطول من ذلك. وبينما يمكن الحديث بشكل مفصل حول ملابسات سقوط (أو إسقاط الجماعة بحسب البعض) إلا أن المهم هو فهم الإطار الأوسع لهذا السقوط والفشل. تجادل هذه الورقة بأن سقوط جماعة "الإخوان المسلمين" كان نتيجة لثلاثة أسباب رئيسة: أولها فشل الجماعة في التعاطي مع مسألة السلطة والحكم بنحو فعال وناجع. وثانيها المشاكل التنظيمية التي أسهمت في إرباك حسابات الجماعة، وكشفت عن ضعفها وقصر رؤيتها السياسية. وثالثها، تكالب الدولة العميقة ونجاحها في استدراج الإخوان إلى معارك جانبية، جرى خلالها استنزاف الجماعة وإفشالها من خلال حملات تحريضية وتشويهية مستعرة، أسهمت كثيرا في شحن

* باحث مصري ومحاضر بجامعة دورهام -بريطانيا.

الرأي العام ضد الجماعة؛ ما أدى إلى خروج الكثيرين في مظاهرات الثلاثين من يونيو، للمطالبة بإنهاء حكم الرئيس مرسي.

وتنتهي الورقة إلى نتيجتين أساسيتين أولاهما أن محاولات إقصاء واستئصال جماعة الإخوان المسلمين من الحياة السياسية المصرية لن تجدي نفعاً، ومن شأنها أن تدفع البلاد باتجاه سيناريوهات أكثر قتامة سياسياً وأمنياً واستراتيجياً. وثانيتها أن ثمة حاجة ماسة أن تعيد جماعة الإخوان التفكير في أخطائها وأيديولوجيتها وخطابها السياسي والأيديولوجي من أجل البقاء؛ كقوة فعالة ومؤثرة في المجال السياسي.

الإخوان من الأيديولوجيا إلى الواقع... قصور الانتقال الذاتي؛

قبل ثمانين عاماً وضع مؤسس جماعة الإخوان ومنظرها الأول الإمام حسن البنا ثلاث مراحل مهمة لتحقيق أهداف الجماعة: مرحلة الدعاية والتبشير بالفكرة، ومرحلة التكوين واختيار الأنصار والأعضاء، ومرحلة التنفيذ والعمل والإنتاج^(١). وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية نجحت الجماعة في إنجاز المرحلتين الأولىين بشكل واضح، حيث انتشرت أفكار البنا وجماعته إلى خارج حدود مصر وتجاوز عدد أعضاء الجماعة وفروعها مئات الآلاف في العالمين العربي والإسلامي، وكذلك أوروبا وأميركا. أما المرحلة الثالثة فقد بدأت وانتهت سريعاً مع سقوط الرئيس مرسي.

وقد كانت الأيديولوجيا حاضرة بقوة في المرحلتين الأولىين، وكان من المفترض أن يقل حضورها خلال المرحلة الثالثة وهي مرحلة العمل والتنفيذ والإنتاج، ولكن ما حدث هو العكس حيث طغى على الإخوان وهم في السلطة كثير من أدائهم وحركتهم وهم في المعارضة.

وقد كان حرياً بالجماعة طيلة الأعوام الثلاثة الماضية أن تنتقل من عالم الأفكار والتحيزات الأيديولوجية والتنظيمية إلى عالم السياسات والبرامج الواقعية، وما تحمله من مواءمات وتوازنات سياسية واجتماعية واقتصادية. أي أن تنتقل من الأيديولوجي إلى الميثودولوجي وهو ما لم يحدث. فعلى سبيل المثال ظلت معايير الولاء والانتماء الفكري أو التنظيمي والأيديولوجي للجماعة هي المحك في رسم سياساتها وتنفيذ برامجها. وهو ما جعل البعض يتهمها بمحاولة الهيمنة والاستفراد والإقصاء. ورغم إدراك الإخوان لضخامة الإرث الثقيل مبارك من فساد وتخريب ممنهج للدولة ومؤسساتها وثقافتها وقيمها، والذي نالت الجماعة قسطاً منه أيضاً في تكلس لوائحها التنظيمية، ونمط إدارة علاقاتها الداخلية، فإنها لم تتبن

معايير الجدارة والكفاءة أو ما يسمى بالميرتوقراسي meritocracy والتي تعني أن معايير اختيار القيادات والمسؤولين لشغل المناصب الحكومية يجب أن تستند إلى التعليم والذكاء والمواصفات المهنية للشخص المسئول. أو على الأقل هذا ما كان يجب أن يكون عليه الحال؛ وذلك حتى لا تنتهم الجماعة بالإقصاء من جهة، وحتى لا تتحمل وحدها تداعيات الفشل من جهة ثانية، وحتى تستفيد من جميع الكفاءات والقدرات الموجودة من جهة ثالثة. فأي نجاح يتحقق سوف يحسب في النهاية للإخوان وكذلك الإخفاق والفشل.

قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت جماعة «الإخوان» بمثابة قوة المعارضة الوحيدة الأكثر تنظيماً وتأثيراً في مصر، وذلك في ظل حالة الضعف والهزال الشديد التي عانت منها القوى السياسية الأخرى سواء اليسارية أو الليبرالية. وبعد الثورة ظلت الجماعة مترددة فيما يخص الحصول على السلطة من عدمه، إلى أن قررت الدفع بمرشح لها للمنافسة على مقعد رئيس الجمهورية، وهو القرار الذي جاء وسط انقسام حاد داخل «مجلس الشوري العام» للجماعة حيث وافق عليه ٥٦ عضواً مقابل اعتراض ٥٢ على القرار. وبغض النظر عن الملابس والخلفيات التي صبغت هذا القرار، إلا أنه كان قراراً مفاجئاً لكثيرين، خاصة بعد تعهد الجماعة في فبراير ٢٠١١ بأنها لن تنافس في انتخابات الرئاسة، وهو القرار الذي فاجأ أيضاً كثيراً من قواعد الجماعة التي اضطرت لقبوله حفاظاً على وحدة الجماعة وتماسكها وسط حالة استقطاب وخلاف حاد مع المجلس العسكري الذي كان يدير البلاد آنذاك^(١).

وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٢ انتقل الإخوان، وللمرة الأولى منذ قيام الجماعة عام ١٩٢٨، من مقعد المعارضة إلى مقعد السلطة وذلك بعدما فاز الرئيس محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية ضد مرشح النظام القديم الفريق أحمد شفيق، وذلك بفارق ضئيل كشف عن حجم الانقسام العميق داخل المجتمع المصري. وقد كان فوز مرسي بمثابة لحظة استثنائية في تاريخ الجماعة، ليس فقط لأنها المرة الأولى التي تصل فيها للسلطة، ولكن لطبيعة الاستحقاقات التي كان على الجماعة مواجهتها، وأهمها الانتقال من حالة التفكير كحركة معارضة إلى حزب حاكم. وهو ما لم يحدث لسوء الحظ سواء على مستوى التنظيم الإخواني أو على مستوى السياسات والتكتيكات التي اتبعتها الجماعة طيلة عامها في السلطة. فعلى مستوى التنظيم لم تتغير طريقة تفكير الجماعة، ولم تتغير توازنات القوة داخل مؤسسات صنع القرار بالجماعة، خاصة مجلس الشوري العام ومكتب الإرشاد، حيث ظل التيار المحافظ مهيمناً عليها وهو ما ستعرض له بالتفصيل لاحقاً. وفضلاً عن التداخل والتضارب في التصريحات والمواقف بين الجماعة ورئاسة الجمهورية والتي أضرت كثيراً بصورة مرسي وجعلت منه مجرد تابع

للجماعة، في بلد يحظى فيه مقام الرئاسة تاريخياً بقدر عالٍ من التبجيل، فقد ارتكبت الجماعة العديد من الأخطاء السياسية والاستراتيجية التي أسهمت في إنهاء حكمها بشكل سريع.

أما على مستوى السياسات والتكتيكات فقد فشل الإخوان في التصرف كقوة حاكمة واثقة ولديها رؤية واضحة للمستقبل. فعلى مدار العام الماضي اعتمدت الجماعة آلية وحيدة لتحقيق توازن مع القوى السياسية المنافسة، وهي الحشد والتعبئة حتى مع وجودها في الحكم. وقد استفادت الجماعة من تأييد بعض القوى الإسلامية لها والتي ثبت فيما بعد أن ضررها كان أكثر من نفعها، وذلك من أجل إثبات قدرتها على ملء المجال العام رغم أنها كانت في السلطة.

ولقد كان من المفارقات الكبيرة طيلة حكم الإخوان أنه بالرغم من أن الجماعة تمتلك أكبر قدر من الكوادر المهنية كالأطباء والمحامين والمهندسين والمدرسين... إلخ، وذلك مقارنة بغيرها من القوى السياسية والاجتماعية، فإنها افتقرت للخبرات والمهارات التي تمكنها من تكوين نخبة سياسية بيروقراطية فعالة يمكنها إدارة دولة بحجم وتعقيد مصر. وحقائق الأمر فإن كثيراً من كوادر الإخوان تمت تنشئتهم داخليا في محاضن الجماعة؛ كي يكونوا معارضين وليسوا حكاما. بكلمات أخرى، فإن الجماعة لم تعرف منذ نشأتها كيف تتعاطى مع البيروقراطية المصرية أو أن يكون لديها «رجال حكم» وإنما نشطاء اجتماعيون ودعويون بالأساس. ومن جهة أخرى، فقد حرم نظام مبارك جماعة الإخوان من أن تدير أي مؤسسة عامة أو أن يحصل كوادرها على خبرة تكنوقراطية وبيروقراطية، لذا فقد واجه الإخوان مقاومة شديدة من البيروقراطية المصرية حين حاولوا تطهيرها وإصلاحها. وعلى عكس نظرائهم في تركيا، لم يتول الإخوان الإشراف على المحليات والبلديات طيلة العقود الثلاثة الماضية. كل هذه المشكلات، وغيرها، أضعفت قدرة جماعة الإخوان على التحول من مربع المعارضة إلى مربع السلطة، وقلل من قدرتها على فهم تعقيدات الدولة المصرية التي ظلت تعاملهم لأكثر من ستة عقود كقوة خارجية outsiders.

الجمود التنظيمي وتيبس الماكينة الإخوانية:

أسهم الوصول المفاجئ للإخوان إلى السلطة في الكثير من التعقيدات على المستوي التنظيمي. وبدلاً من أن يؤدي الوصول إلى السلطة إلى فتح كثير من الملفات العالقة داخل الجماعة، سواء تلك المتعلقة بالإصلاح الداخلي أو تغيير اللائحة أو تحقيق قدر من التوازن بين تيار المحافظين والإصلاحيين، فإن ما حدث كان تكريسا لحالة التكلس والجمود تحت يافطة

التأجيل والتركيز في مسألة السلطة .

وحقيقة الأمر فإن السؤال الكبير الذي حاولت الجماعة تفاديه طيلة الأعوام الثلاثة الماضية كان سؤال الإصلاح . والإصلاح الذي نعنيه هو قدرة الجماعة على أن تتحول من طائفة كبيرة منغلقة على ذاتها ومحاطة بأسوارها الأيديولوجية ضمن عالمها الخاص إلى حركة طبيعية ومنفتحة، تقوم على أسس المصارحة والمكاشفة والتدافع مع محيطها الخارجي ككيان سياسي طبيعي . وقد كان من المفترض أن تقوم الجماعة بعملية أشبه بالبيروسسترويكما الداخلية، والتي تعني إعادة الهيكلة التنظيمية وبناء المؤسسات الداخلية الرئيسية في الجماعة، مثل مكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة والمكاتب الإدارية ومجالس شورى المحافظات، بشكل يسمح أولاً بإعادة صياغة الأوزان التنظيمية والاجتماعية داخل الجماعة من جهة، ويشجع على التنوع الفكري والأيديولوجي والجيلي داخل الإخوان من جهة أخرى، وهو ما لم يحدث .

كذلك كان من المتوقع أن تتم عملية إعادة صياغة العلاقة بين مؤسسات صنع وتنفيذ القرار داخل الجماعة، فضلا عن تحقيق قدر من التوازن بين هذه المؤسسات . فحسب اللائحة الداخلية للإخوان فإن الحدود الفاصلة بين مؤسسات الجماعة تكاد تكون متداخلة إن لم تكن معدومة . فعلى سبيل المثال فإن مجلس شورى الجماعة يكاد يكون خاضعا لسلطة مكتب الإرشاد والمرشد، في حين أنه من المفترض أن يكون الجهة التشريعية والرقابية على أعمالهما . وهو ما يبدو بوضوح في الفصل الثالث من لائحة الجماعة (المواد من ١٢ وحتى ١٨) الخاص بعملية اختيار أعضاء مجلس الشورى وآلية عمله والتي تجعله مجرد تابع لمكتب الإرشاد ومنفذ لإرادة أعضائه . ناهيك عن غياب النص عن آليات محاسبة مكتب الإرشاد أو المرشد العام للجماعة . ويتعلق بإعادة الهيكلة أيضا إعادة النظر في إجراءات ووسائل وقواعد الترقى والحراك الاجتماعي والتنظيمي داخل الجماعة بحيث تصبح أكثر تمثيلا وشفافية لكافة أطراف الجماعة .

وكان الحديث قد جرى خلال نوفمبر الماضي حول إعداد الجماعة لائحة جديدة، تحاول معالجة عيوب اللائحة الحالية التي جرى تعديلها عدة مرات منذ أوائل الثمانينيات وحتى عام ٢٠٠٩ . وهو ما نفته لاحقا بعض قيادات الجماعة^(٣) .

وحقيقة الأمر فإن المشكلة لم تكمن في إمكانية تعديل اللائحة الداخلية للإخوان، فهو أمر فضلا عن حدوثه مرات عديدة من قبل ويكاد يكون محل إجماع داخل الجماعة لدرجة أن هناك لجنة مخصصة لذلك تسمى «لجنة اللوائح»، وإنما المشكلة تكمن بالأساس في مدى ترجمة

أي تغييرات فى اللائحة إلى حقائق تنظيمية، تسمح بإعادة هيكلة الجماعة ليس فقط إداريا، بل أيضا تربويا وأيديولوجيا وسياسيا. بكلمات أخرى، ليس المطلوب أن تقوم الجماعة فقط بتعديل اللائحة القائمة للتخلص من عيوبها التنظيمية والإدارية أو تقديم لائحة جديدة تسمح بمساحة إضافية للمرأة والشباب على نحو ما يتردد، وإنما أن يجرى إعادة تغيير العقلية التنظيمية والإدارية التي تحكم الجماعة، وتدير دولا العمل اليومي بحيث يتماشى التغيير اللائحي مع تغيير هيكل مراكز القوى الفكرية والجيلية داخل الجماعة.

ولسوء الحظ فقد جرت بالفعل عملية لإعادة هيكلة الجماعة، تنظيميا وأيديولوجيا طيلة العقدين الماضيين. وهى العملية التي أدت فى النهاية إلى سيطرة فصيل بعينه على مقاليد الأمور، وانفراده بإدارة الجماعة دون رقابة أو مشاركة حقيقية من التيارات الأخرى أو من قواعد الجماعة. وهنا بعضا من التفصيل قد يفيد. فعلى مدار العقدين الماضيين وتحديدًا منذ أواخر التسعينيات جرت عملية إقصاء منظمة لما كان يعرف بالتيار أو الجيل الإصلاحى داخل الإخوان، وذلك بعد عقدين من التوازن النسبى بين المحافظين والإصلاحيين امتد منذ منتصف السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات. فبعد أن تمتع الإصلاحيون بقدر من التأثير داخل قيادة التنظيم وذلك بفضل دعم ورعاية عمر التلمساني وأحمد الملت وغيرهما ممن كانوا يعرفون بتيار العمل العام داخل الجماعة، نجح المحافظون فى إقصائهم تدريجيا. وقد كان رحيل التلمساني فى مايو ١٩٨٦، وتولى محمد حامد أبو النصر قيادة الإخوان خلفا له بمثابة نقطة تحول مهمة لصالح سيطرة المحافظين سوف تتضح آثارها بعد عقد كامل. ففى عام ١٩٩٦ تولى مصطفى مشهور قيادة الإخوان خلفا لأبى النصر الذي كان ضعيفا، وجاء من الصفوف الخلفية للجماعة دون ثقل تنظيمي. وقد نجح مشهور ونائبه مأمون الهضيبي (الذي أصبح لاحقا المرشد العام للجماعة) فى وضع حد لما كان يعرف بالجيل الثانى أو الجيل الإصلاحى داخل الإخوان، ممثلا فى بعض الرموز، منها عبد المنعم أبو الفتوح وأبو العلا ماضي وإبراهيم الزعفراني وخالد داوود وعصام العريان وحلمي الجزار (قبل أن ينقلبا على عقبيهما وينطويا تحت جناح المحافظين). ولعل أبرز محطات هذا التحول ما كان يعرف بقضية «حزب الوسط» التي كشفت النقاب عن عملية التحول التي كانت تجرى داخل الجماعة لصالح تيار المحافظين.

وقد جاء التحول الثانى الذي أسهم فى زيادة هيمنة المحافظين على الجماعة مع مطلع الألفية الجديدة حين تولى الهضيبي (الابن) قيادة الإخوان فى نوفمبر ٢٠٠٢ خلفا لمشهور. وبالرغم

من قصر عهده (عامين) فقد نجح الهضيبي في تدعيم سيطرة التيار المحافظ على الجماعة. فقد نجح محمود عزت (الذي كان قد تم اختياره أميناً عاماً للجماعة عام ٢٠٠١) في إعادة هيكلة المكاتب الإدارية للجماعة كي تصبح أكثر تناغماً وانصياعاً للتيار المحافظ. في المقابل بدأ نجم رجل الأعمال والعقل الاستراتيجي للجماعة خيرت الشاطر في الظهور بعد أن احتل مواقع مؤثرة داخل الهيكل التنظيمي والقيادي للإخوان. فبالإضافة إلى اختياره عضواً في مكتب إرشاد الجماعة عام ١٩٩٥ فقد أصبح الشاطر بعد وفاة الهضيبي من أكثر القيادات الوسيطة تأثيراً في الإخوان؛ وهو ما ساعده كي يصبح نائباً ثانياً للمرشد الجديد آنذاك محمد مهدي عاكف الذي أعطى حرية مطلقة للشاطر لإعادة هيكلة الجماعة حسبما يرى. وعلى مدار العقد الأول من الألفية الجديدة نجح تحالف «عزت- الشاطر» (بالمناسبة فإن العلاقة بين الرجلين لها جذور قديمة بدأت في اليمن أولاً ثم بريطانيا لاحقاً وذلك خلال النصف الأول من الثمانينيات) في إعادة الهيكلة الفعلية (وليست اللائحية) للجماعة بحيث باتت مفاصل التنظيم تحت الهيمنة الكاملة للمحافظين. فعلى سبيل المثال جرت إعادة ترتيب مكتب الإرشاد وتم إقصاء جميع الوجوه الإصلاحية ومن أبرزها أبو الفتوح ومحمد حبيب الذي خرج من الجماعة بشكل لا يليق بوزنه كنائب أول للمرشد إبان حقبة مهدي عاكف. كما تمت إعادة هيكلة مجلس شوري الجماعة كي يضم كثيراً من أبناء المحافظات كما أعيد ترتيب الوزن التنظيمي والتمثيلي للمكاتب الإدارية ومجالس شوري المحافظات. في حين تم تصعيد جيل جديد من المحافظين أكثر ولاءً وتبعية لتكتل «عزت- الشاطر» لعل أبرزهم الدكتور محمد سعد الكتاتني والمهندس سعد الحسيني وصبحي صالح ومحمود غزلان ومحيي حامد ومحمد عبد الرحمن وأسامة نصر وعبد الرحمن البر وعصام الحداد وقبلهم جميعاً الرئيس محمد مرسي.

وقد كان لهيمنة هؤلاء المحافظين أثر كبير ليس فقط على السياسات والقرارات التي اتخذتها الجماعة طيلة وجودها في السلطة، وإنما أيضاً على غياب أية رؤى نقدية داخل الجماعة، خاصة في ظل تهميش التيار الإصلاحي وخروجه رموزه وأعضائه من الجماعة بعد الثورة، مثلما حدث مع الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد حبيب وهيثم أبو خليل وحامد الدفراوي... إلخ. الأكثر من ذلك فإن هذا التيار لم يكن لديه قدرة كافية لاستطلاع حجم الاحتقان والتوتر والتآمر على الإخوان طيلة المرحلة التي سبقت ٣٠ يونيو، وهو ما أدى إلى سقوط الجماعة بشكل سريع ومدوٍ.

وقد تمثلت أهم مشاكل التيار المحافظ طيلة العام الماضي فيما يلي:

- ضعف النزعة التوافقية لدى ممثلي هذا التيار، خاصة فيما يتعلق بالقوى والتيارات المخالفة للجماعة أيديولوجيا وسياسيا كالليبراليين والعلمانيين، حيث وصلت العلاقة طيلة العام الماضي إلى درجة القطيعة مع هذه القوى، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ الإخوان. صحيح أن بعض هذه القوى كان يدفع باتجاه القطيعة، لكن سياسات الجماعة زادت من ذلك.
- طغيان الأيديولوجيا على الحسابات السياسية الواقعية، وغلبة النزعة الصفرية على طريقة أداء الجماعة بطريقة المباراة الصفرية في الصراع السياسي، وهو ما أدى إلى حالة التآزم التي شهدت علاقة الجماعة بسائر القوى السياسية.
- التماهي مع القوى الدينية والاجتماعية المحافظة والتي مثلت، ولا تزال، عبئا على الخطاب الديني والفكري لجماعة الإخوان؛ كالقوى السلفية وبعض الرموز الراديكالية. وقد أضرت هذه القوى أيما ضرر بالرئيس مرسي وساهمت في إسقاطه بشكل غير مباشر.

الدولة العميقة تبتلع الإخوان؛

لم يكن فشل الإخوان في السلطة مجرد مصادفة، وإنما هو نتيجة لعدم قدرتهم على السيطرة على مخابل الدولة العميقة التي ظلت، ولا تزال، تناصبهم العداء. وقد نجحت هذه الدولة على مدار العام الذي أمضاه الإخوان في السلطة في استنزافهم والاستثمار في ضعف خبرتهم وانعدام قدرتهم على ترويض مؤسسات هذه الدولة وتطويعها من أجل العمل لصالحهم. وقد وصلت الدولة العميقة، ونعني بها هنا مجموعة المؤسسات والرموز والشخصيات التي تربت وترعرعت في عهد نظام مبارك، وتقاتل من أجل الإبقاء على ثقافة ومنظومة الفساد الرثة سياسيا واقتصاديا، إلى قمة توحشها عشية الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ حين أطاحت بحكم الإخوان، وبأول محاولة لإقامة تجربة ديمقراطية في مصر.

وقد كان واضحا أن جماعة الإخوان لم يكن لديها استراتيجية واضحة حول كيفية التعاطي مع هذه الدولة العميقة، ولم يكن هناك تقدير كافٍ لمدى عمق ونفسي أذرع هذه الدولة وتغلغلها في قلب المجتمع ومؤسساته. فمنذ وصوله إلى السلطة حاول الرئيس مرسي إعادة ترتيب مؤسسات الدولة العميقة بحيث يضمن السيطرة عليها كما هي الحال في القضاء والشرطة

والإعلام... إلخ. كذلك حاول الإخوان في البداية احتواء هذه الدولة ومحاولة ترويضها - فقامت على سبيل المثال - بالتصالح مع عدد من رجال الأعمال الذي ظهروا في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك. وقد جرى التصالح مع بعض هؤلاء مثل رجل الأعمال الهارب حسين سالم ووزير التجارة والصناعة الأسبق رشيد محمد رشيد. في حين لعب القضاء دورا مهما في الإفراج عن معظم رموز الدولة العميقة ومهندسيها مثل صفوت الشريف وذكريا عزمي وفتحي سرور وغيرهم.

ولكن مع فشل استراتيجية الاحتواء، لجأ الرئيس مرسي والإخوان إلى المواجهة مع مؤسسات الدولة العميقة، ولكنهم اختاروا أكثر هذه المؤسسات حساسية لدى الرأي العام المصري وهي مؤسسة القضاء. فرغم إدراك كثيرين لحال الفساد التي تشوب بعض القضاء المصريين، فإن محاولة الإخوان تطهير القضاء من هؤلاء الفاسدين تم تصويرها باعتبارها تعدياً على السلطة القضائية ومؤسساتها. وهو ما وضع مرسي وجها لوجه في مواجهة واحدة من أهم السلطات في مصر وهي السلطة القضائية. فقد سعى مجلس الشوري إلى إصدار قانون السلطة القضائية، وذلك دون التفاوض أو التحاور مع القضاء وهو ما أثار كثيرين ضد الإخوان. وقد كان ذلك بمثابة خطأ فادح للإخوان والرئيس مرسي الذي تحول منذئذ إلى طرف معاد للقضاء وكثير من مؤيديهم.

وقد كشفت تداعيات ما بعد ٣ يوليو عن الوجه القبيح لهذه الدولة العميقة. فتظاهرات ٣٠ يونيو كانت بمثابة التقاء لأطراف هذه الدولة، وتجميعها معا من أجل الإجهاد على مرسي والإخوان. وقد نجحت هذه الدولة في استغلال حالة الاحتقان والتوتر الاقتصادي والمجتمعي من أجل تحقيق هدفها. فقد كشف الكثير من التقارير التي تم نشرها طيلة الأسابيع اللاحقة للإطاحة بمرسي عن تورط عدد كبير من مؤسسات الدولة العميقة ورجال أعمالها في تمويل وتحريك الشارع ضد مرسي؛ سواء من خلال دعم حركة "تمرد"، أو من خلال الحملة الإعلامية التحريضية والتشويهية ضد الرئيس مرسي وجماعة الإخوان. فبعد أسبوع واحد فقط من الإطاحة بمرسي اعترف رجل الأعمال المعروف، نجيب ساويرس، في تصريحات لصحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، صراحة بتمويله لحركة "تمرد" وتسخيره لمكاتب حزب "المصريين الأحرار" للعمل لمصلحة الحركة.^(٤) في حين نشرت صحيفة وول ستريت جورنال تقريرا طويلا حول العلاقة التي نشأت بين قيادات حركة "تمرد" وبعض القيادات العسكرية والاستخباراتية طيلة الشهور الأربعة التي سبقت تظاهرات ٣٠ يونيو.^(٥)

لماذا فشل دمج الإخوان؟

طيلة العقد الماضي راجت أطروحة الدمج والاعتدال أو ما يعرف بـ Inclusion/thesis moderation في كثير من الأدبيات التي درست الحركات الإسلامية العربية، وقد قدم باحثون ومفكرون عرب وغربيون إسهامات مهمة في هذا المجال^(٦). تقوم أطروحة الدمج والاعتدال على فكرة بسيطة مفادها أنه كلما زاد دمج الحركات والأحزاب الأيديولوجية المعارضة للدولة -anti-establishment movements في العملية السياسية، جرى ترشيد خطابها الفكري وعقلنة سلوكها السياسي، بحيث يصبحان أكثر واقعية وبراجماتية واحتراما لقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية. وقد أثبتت هذه الأطروحة نجاحها في حالات أخرى كان أهمها ما حدث لكثير من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والدينية بعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا؛ حيث أدى دمج هذه الأحزاب في العملية السياسية إلى ترشيد وعقلنة خطابها وسلوكها السياسي. كذلك نجحت هذه الأطروحة في بلاد إسلامية أخرى مثل تركيا التي شهدت أحزابها وتياراتها الإسلامية دمجا تدريجيا منذ سبعينيات القرن الماضي، إلى أن وصلوا للحكم عام ٢٠٠٢ تحت قيادة حزب "العدالة والتنمية" التركي، بعد أن قاموا بتطوير خطابهم وأطروحاتهم الفكرية والأيديولوجية فتحولوا من حزب ديني ذي رؤية أيديولوجية كونية أو عابرة للحدود تحت حكم نجم الدين أربكان إلى حزب محافظ ثقافيا واجتماعيا.

استنادا لهذه التجارب والخبرات قام بعض الباحثين بعمل مقاربات مشابهة للأحزاب والحركات الإسلامية والعربية، واختبار مدى إمكانية تطبيق أطروحة «الدمج والاعتدال» على تجاربهم. وقد ساد، ولا يزال، جدل واسع بين الباحثين حول مدى خضوع هذه الأحزاب لهذه الأطروحة. ففي الوقت الذي يري فيه البعض أن ذلك ممكن، يجادل البعض الآخر بأن ثمة مشاكل حقيقية في البناء النظري والمفاهيمي للأطروحة ذاتها، حيث تثار تساؤلات عديدة حول مفهوم الاعتدال وكنهه ومتطلباته وشروطه (أو ما يسمى بمسطرة الاعتدال)^(٧). وبغض النظر عن هذا الجدل فإن فشل دمج الإخوان يعود برأينا إلى سببين رئيسان، هما عدم قدرة الجماعة على التحول من مقعد المعارضة إلى مقعد السلطة بشكل مسؤل، وتأنيهما عدم قيام الجماعة بعمل مراجعات فكرية وأيديولوجية لخطابها وسلوكها السياسي، ووقوعها في فخ الابتزاز الديني والسياسي من قوى اليمين الديني.

١) من الهامش إلى المركز . . الصدمة ورد الفعل:

أحد التفسيرات التي تطرحها هذه الورقة لسقوط جماعة «الإخوان المسلمين» هو عملية الانتقال المفاجئ للحركة من المعارضة إلى السلطة، أو من الهامش السياسي إلى مركز صنع القرار دون قيامها بعمل التعديلات اللازمة للتعاطي مع مثل هذا الانتقال الفجائي. فمنذ قيام ثورة يناير انخرطت جماعة الإخوان بشكل كبير في اللعبة السياسية، وكان تركيزها الأساسي منصبا حول كيفية تعظيم وجودها السياسي، والحصول على أكبر قدر من المكاسب التي تتناسب مع حجمها وثقلها السياسي من جهة، وتضحياتها وتاريخها النضالي من جهة أخرى. بكلمات أخرى، رأت الجماعة في الثورة «هدية» أو مكافأة لها بعد سنوات القمع والعذاب. وقد كان الشغل الشاغل للجماعة هو ضمان وجودها كطرف أصيل في ترتيبات ما بعد الثورة حتى وإن كان ذلك على حساب مطالب وأهداف الثورة ذاتها. لم تكمن المشكلة فقط في سعي الإخوان لتعظيم مكاسبهم السياسية، وإنما في اندفاعهم نحو ذلك دون استعداد كاف أو دراسة لتداعيات ذلك واستحقاقاته. بكلمات أخرى، في الوقت الذي كان فيه طموح الجماعة السياسي يزداد تدريجيا لم تكن هناك رؤية واضحة حول ما يجب أن يكون عليه المستقبل السياسي للجماعة، وما إذا كانت مستعدة للوصول إلى السلطة أم لا. لذا فبعد الثورة مباشرة حاولت الجماعة كبح طموحها، ولكن بعد فترة سنرى أنها لم تتمكن من ذلك، واندفعت بشكل غير مدروس لملء مقعد السلطة الشاغر.

قبل عزل مبارك بأيام قليلة أعلنت جماعة الإخوان أنها لن تقدم مرشحا للرئاسة^(٨)، وبدا وقتها أن الجماعة تدرك حساسية اللحظة التاريخية التي تمر بها الثورة المصرية، خاصة فيما يتعلق بالبعد الخارجي، وكانت هذه رسالة واضحة لتهدئة مخاوف المجتمع الدولي من إمكانية وصول الجماعة للحكم بما قد يهدد مصالح القوى الدولية والإقليمية في مصر. كذلك أعلنت الجماعة بأنها لن تنافس على أكثر من ٣٠ بالمائة من مقاعد البرلمان، وذلك في محاولة لتهدئة مخاوف القوى والتيارات السياسية داخليا. ولكن لم تستطع الجماعة التحكم في طموحها السياسي فنافست على نحو ٥٠ بالمائة من مقاعد البرلمان، وقررت دخول السباق الرئاسي فجأة ودون مقدمات وهو ما أثر سلبا على صورتها وثقة الكثيرين بها. وقد كان قرار دخول الانتخابات الرئاسية إحدى العلامات المبكرة حول ضعف الرؤية والبصيرة لدى جماعة الإخوان؛ ليس فقط كونه جاء دون دراسة متأنية وإنما نتيجة لضغط اللحظة السياسية آنذاك وإنما أيضا كونه كان مجرد رد فعل لتأزم العلاقة مع المجلس العسكري ومحاولة الجماعة إثبات وجودها السياسي. لذا فليس من الغريب أن تنقسم الجماعة حول هذا القرار الذي حظي فقط

بدعم نصف أعضاء مجلس شوري الجماعة بعد التصويت عليه أكثر من مرة . دفعت الجماعة بمرشحين للرئاسة هما خيرت الشاطر ومحمد مرسي ، الأول تم رفض ترشيحه بسبب أحكام قضائية ، والثاني خاض السباق الرئاسي ليصبح أول رئيس مدني منتخب يحكم مصر . كان وصول مرسي للسلطة بفارق ضئيل عن منافسه الفريق أحمد شفيق جرس إنذار أولي عن ضرورة السعي للتوافق ومحاولة بناء كتل سياسي يضمن للإخوان البقاء في السلطة ، وهو ما حدث عكسه تماما طيلة فترة حكم الرئيس مرسي . فبدلا من أن يسعى الإخوان إلى توسيع قاعدتها السياسية ، فقد شعرت الجماعة بأنها لم تعد في حاجة لذلك ، ودخلت في صدامات عديدة مع القوى الليبرالية واليسارية ، توجت بالإعلان الدستوري السلطوي الذي أصدره مرسي في ٢١ نوفمبر ، والذي كان بمثابة خطأ تاريخي سوف يكلفه الرئاسة والسلطة لاحقا على نحو ما جري .

طيلة فترة حكمها لم ترق جماعة الإخوان لمسئولية ممارسة السلطة ، وحاولت وضع إحدى قدميها في السلطة ، والأخرى في المعارضة في مفارقة عجيبة . وبمرور الوقت بدا مدى قصور وعجز جماعة الإخوان والرئيس مرسي عن فهم ديناميات اللعبة السياسية وتعقيداتها ، وباتت الجماعة مكشوفة كليا حين ازداد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تدهورا في ظل عجز حكومة الدكتور هشام قنديل عن القيام بدورها . وإذا كنا لا نقلل من دور القوى الأخرى سواء ما يسمي بالدولة العميقة أو بعض قوى المعارضة التي رفضت التعاون مع الإخوان ، فإن فشل مرسي في احتواء هذه القوى أسهم في زيادة الفجوة بين الطرفين بما أدى في النهاية إلى قطيعة واضحة ، حولت العلاقة بين الطرفين إلى معادلة صفرية .

بكلمات أخرى ، لم يكن دمج الإخوان في العملية السياسية تدريجيا ، بحيث يعطيهم الوقت والدراسة اللازمين لإدارة وقيادة دولة قديمة ومعقدة مثل مصر . وهو ما يبدو واضحا إذا ما جرت مقارنة تجربة دمج الإخوان مع دمج أقرانهم في الحالات الأخرى ، مثل حزب «العدالة والتنمية» في تركيا الذي وصل إلى السلطة من خلال عملية دمج طويلة المدى استغرقت ما يقرب من ثلاثة عقود ، اضطر خلالها الإسلاميون إلى تكييف خطابهم وأيديولوجيتهم وسلوكهم السياسي؛ كي يتلاءم مع البيئة السياسية المحيطة . وقد نجحت كوادره في اكتساب قدر لا بأس به من الخبرة الإدارية والتكنوقراطية في إدارة البلاد من خلال إدارتهم بعض المقاطعات والبلديات ، كما كانت الحال مع رجب طيب أردوغان الذي كان رئيسا لبلدية اسطنبول لنحو خمس سنوات قبل أن يصبح رئيسا للوزراء منذ عام ٢٠٠٢ وإلى الآن .

٢) التوجه يمينا . . الوقوع في فخ الابتزاز الديني والسياسي:

جاء دمج جماعة «الإخوان المسلمين» في العملية السياسية ضمن العملية الأوسع لدمج قوى وتيارات الإسلام السياسي التي جرت بعد ثورة ٢٥ يناير . وهو دمج لم تسبقه أى مراجعات فكرية أو أطروحات نقدية داخل المجال المعرفي الإسلامي . وطيلة الأعوام الثلاثة الماضية كانت «السوق الدينية» رائجة بشكل لم يسبق له مثيل؛ حيث انتشرت كافة الأفكار والتيارات وتنفس الجميع لأول مرة منذ عقود رياح الحرية بعد الثورة . وكان وصول الرئيس مرسي للسلطة بمثابة نقطة تحول في مسيرة الإسلاميين الذين تحولوا ، وللمرة الأولى ، من محكومين إلى حاكمين ، ومن مضطهدين إلى ولاية أمر وأصحاب قرار بحسب تعبيراتهم . وفي الوقت الذي راهن فيه البعض على قدرة جماعة الإخوان على جذب وتهذيب خطاب تيارات اليمين الديني (السلفيين والجهاديين السابقين . . . إلخ) ، فوجئ كثيرون بالعكس . فقد وقعت الجماعة في فخ الابتزاز الديني والأيديولوجي طيلة عامها في السلطة . خاصة أن دمج الجماعة جاء في وقت بلغ فيه الاستقطاب الديني والسياسي مبلغه ، وفشلت الجماعة في النأي بخطابها الديني والأيديولوجي عن هذا الاستقطاب .

ومع ازدياد التعثر السياسي للجماعة كان يزداد التحاقها وخضوعها للتيار الديني الأكثر تشددا ومحافظية . وبوجه عام فإن تحولات الخطاب الديني للإخوان كانت قد بدأت قبيل ثورة ٢٥ يناير بسنوات قليلة ، وهو ما رصدته الباحثة الراحل حسام تمام في دراسته المتميزة «تسلف الإخوان» . يقول تمام «إن ظاهرة تسلف الإخوان هي ظاهرة اجتماعية وفكرية ، كانت نتاجا لحزمة عوامل داخلية وخارجية ، أسهمت في تعميق تأثير السلفية الوهابية في الحركة الإخوانية . . . وهو ما أفقد الجماعة مرونتها وقدرتها على التنوع الداخلي في البيت الإخواني باتجاه مزيد من التنميط والمحافظية» .^(٩) وطيلة عامه في الحكم سعى الرئيس مرسي لإرضاء الإسلاميين بكافة تنوعاتهم ، وذلك سواء بسبب تماهيه والتقاء مع أفكارهم أو بسبب حاجته السياسية إليهم؛ من أجل إحداث توازن مع القوى المناوئة له من التيارات الأخرى . وفي الوقت الذي كان يزداد فيه الالتقاء ، وأحيانا التماهي ، بين الإخوان وغيرهم من القوى المحافظة وأحيانا الراديكالية ، كانت الشقة تزداد مع القوى المدنية حتى وصل الأمر في النهاية إلى حد القطيعة بل والعداء الذي أفضى لما حدث لاحقا . بكلمات أخرى ، مثلت رموز وشخصيات مثل عاصم عبد الماجد ، القيادي الجهادي السابق ، وصفوت حجازي السلفي المتشدد ، وغيرهما من الشخصيات المتطرفة عبئا كبيرا على جماعة الإخوان ، وربما كان بعضها سببا في سقوط الجماعة وخروجها من السلطة .

وقد وصل التماهي بين الإخوان وغيرهم من القوى الدينية المحافظة والراديكالية مداه في تمرير دستور ٢٠١٢، فقد بدا أن ثمة صفقة جرت بين هذه القوى والإخوان من أجل تمرير الدستور بأي شكل وذلك على حساب تحقيق توافق مجتمعي وسياسي. وقد كان الإعلان الدستوري السلطوي الذي أصدره الرئيس مرسي بمثابة محاولة لتحسين هذا الالتقاء والتماهي، ومحاولة لفرض الأمر الواقع على بقية القوى السياسية. ووصل الالتقاء بين الإخوان وهذه القوى ذروته في التظاهرة المشهورة التي أطلق عليها تظاهرة «الشرعية والشرعية» التي كانت بمثابة تدشين رسمي لهذا التحالف الذي استمر لاحقا حتى سقوط مرسي.

إذا جرت عملية دمج جماعة الإخوان المسلمين ضمن إطار ديني وسياسي لم يخل من الابتزاز والضغط من جانب قوى معينة، بما أثر بشكل سلبي على الخطاب التقليدي للإخوان وصورتهم كحركة إسلامية معتدلة.

مستقبل الإخوان والخيارات المفتوحة:

لا يمكن الجدل في أن جماعة «الإخوان» تمر بأصعب اختبار لها منذ خمسينيات القرن الماضي، وذلك حين تم حظر الجماعة، واعتقال الآلاف من قادتها وأعضائها عام ١٩٥٤ مما أدى إلى إقصائهم تماما من المشهد السياسي لمدة عقدين وهي الفترة التي تعرف في أدبيات الجماعة بفترة «المحنة» التي دامت حتى أوائل السبعينيات. بيد أن المحنة تبدو هذه المرة أشد وطأة وصعوبة ليس فقط لخروج الإخوان من السلطة بعد عام واحد فقط من حصولهم عليها، وهي التي انتظرتها عقودا، وإنما أيضا لحالة العداء المتزايد التي تواجهها الجماعة من مؤسسات الدولة وبعض قطاعات المجتمع، ناهيك عن الخطاب الإعلامي التحريضي ضد قيادات الجماعة وأعضائها والذي لم يحدث منذ منتصف القرن الماضي.

ورغم ما سبق فيصبح القول إن الجماعة في طريقها للاختفاء أو الاندثار أبعد ما يكون عن الواقع. فجماعة الإخوان ليست مجرد حزب سياسي، وإنما هي بالأساس حركة اجتماعية دينية ذات جذور وشبكة تنظيمية واسعة يصعب تفكيكها من خلال القمع الأمني. بل على العكس فإنه خلال فترات القمع والإقصاء الشديدة فإن جماعة الإخوان، شأنها في ذلك شأن أي حركة أيديولوجية، تميل للداخل من أجل تحقيق التماسك والبقاء. وهو ما يعني أنه كلما ازداد القمع الخارجي، ازداد تماسك الجماعة وتضامن أعضائها خلف القيادة. لذا فإن إحدى

النتائج غير المباشرة التي ترتبت على الإطاحة بمرسي، كان زيادة التماسك الداخلي في التنظيم على الأقل حتى الآن. ولعل الخطر الأكبر الذي تخشاه الجماعة الآن هو حدوث انقسام أو تصدع داخلي، قد يؤدي إلى انفراط التنظيم وضعف قدرة القيادات على السيطرة عليه.

من جهة أخرى، فإن الجماعة تبدو واقعة تحت ضغط الشارع الإسلامي الذي يطالبها بالتماسك والصمود في مواجهة الدولة، ليس فقط حفاظا على المكاسب التي تحققت من خلال ثورة ٢٥ يناير والتي أسهمت في دمج الإسلاميين، وإنما أيضا من أجل ضمان عدم عودة الدولة البوليسية مرة أخرى.

لذا فإن الحديث عن مستقبل الجماعة متوقف على أمرين أولهما: مدي استعداد الدولة المصرية لدمج الإخوان بشكل حقيقي، والتعاطي معهم بواقعية وليس من خلال الأداة الأمنية. وثانيهما قدرة الجماعة على قبول مسألة الدمج المشروط في العملية السياسية مجددا.

فيما يخص الأمر الأول فإن ثمة اتجاهين داخل الدولة المصرية فيما يخص كيفية التعاطي مع الإخوان في مرحلة ما بعد مرسي، أولهما يرى ضرورة إقصاء وربما استئصال الجماعة، وهو تيار يستأنس بحالة الكراهية والخطاب الفاشي المنتشر في الأوساط العلمانية والليبرالية والتي ترى أن هذا أفضل وقت لاستئصال الإخوان من الحياة السياسية. أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه الدمج المشروط وهو الذي يري عدم واقعية إقصاء الإخوان من المشهد السياسي؛ ولكنه يرى أن الدمج يجب أن يتم بشرطين أولهما تفكيك جماعة الإخوان أو تحويلها لجمعية أهلية ليس لها علاقة بالسياسة. وثانيهما: أن يتخلي حزب «الحرية والعدالة» عن مرجعيته الدينية، وأن يقبل بقواعد اللعبة السياسية حسبما يضعها العسكر ومن يدعمهم. ولسوء الحظ فإن التيار المهيمن الآن هو التيار الإقصائي الاستئصالي، وهو تيار قريب من المؤسسة العسكرية والاستخباراتية في مصر، ويدفع بقوة في طريق المواجهة الأمنية. ولعل هذا ما يفسر رفض العسكر لكل المبادرات السياسية التي تدعو للتهدة وإيجاد مخرج سياسي للأزمة.

أما فيما يخص قدرة الإخوان على التعاطي بواقعية مع مرحلة ما بعد خسارة السلطة وقبولها للدمج المشروط، فإن ذلك يعني أولا اعتراف الجماعة بأخطائها الاستراتيجية والتي ارتكبت بعضها إما بسبب ضعف الخبرة أو بسبب سوء الحسابات. ذلك أن أحد الأسباب التي دفعت قيادة الجماعة للتركيز على استخدام آلية التعبئة والحشد طيلة الفترة الماضية هو التخوف من المساءلة الداخلية والهروب من تحمل المسؤولية عما حدث من أخطاء طيلة المرحلة الماضية. ثانيا أن تعيد الجماعة النظر في خطابها الأيديولوجي والسياسي. تمثلت إحدى مشاكل جماعة

الإخوان طيلة العام الماضي في نزوع خطابها نحو المحافظة الدينية والثقافية، وذلك من أجل إرضاء قاعدتها الاجتماعية والدينية، وكذلك الحصول على تأييد ودعم التيارات السلفية. وكما أشرنا في السابق فقد ثبت أن انزواء الجماعة باتجاه اليمين قد كلفها الكثير من صورتها وشعبيتها في أوساط الطبقة الوسطى وزيادتها في الطبقة الدنيا. لذا فإن مستقبل الجماعة سيظل رهنا بقدرتها على استعادة موقعها وتحركها باتجاه الوسط الديني والأيدولوجي. كذلك سيتوقف مستقبل الجماعة على ظهور قيادات أو تيار إصلاحي حقيقي من رحم الأزمة الراهنة بحيث يسهم في تحجيم وتقليل الدور المهيمن للتيار المحافظ على عملية صنع القرار.

ويمكن القول بقدر من الثقة إن منهج الدولة تجاه الإخوان، إذا ما كان استتصاليا صداميا أم احتواءً ودمجا مشروطا، سوف يحدد إلى حد بعيد مستقبل الجماعة. وهنا يمكننا أن نتحدث عن سيناريوهين: أولهما سيناريو المواجهة والتصعيد، وهو من شأنه استمرار هيمنة التيار المحافظ على التنظيم على حساب أية أصوات إصلاحية، وربما تتعرض الجماعة لبعض الانقسامات والتشققات لصالح تيار أكثر راديكالية. وهنا سوف يظل الإخوان ضمن الحالة الأربكانية التي تعتمد على الأيديولوجيا والتعبئة والحشد الجماهيري. أما السيناريو الثاني، فهو الدمج المشروط للإخوان بحيث يتم حل التنظيم والإبقاء على حزب «الحرية والعدالة» كممثل وحيد للإخوان سياسيا، وهو ما قد يدفع بظهور وجوه وشخصيات أقل محافظة وأكثر براجماتية وإصلاحية وتقدمية من الجيل الحالي. وهنا يمكن أن تسير الجماعة باتجاه الحالة الأردوغانية. وهو أمر ربما يبدو بعيدا في الأفق المنظور.

خلاصة القول، فإن مستقبل جماعة الإخوان يبدو مفتوحا على كل الاحتمالات، وجميعها يشي بأن وضع ومصير الجماعة بعد الثالث من يوليو ٢٠١٣ لن يصبح مثلما كان قبله.

الهوامش

١. حسن البناء، "رسالة المؤتمر الخامس"، مجموعة الرسائل، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية)، ٢٠١١، ص. ٦٦.
2. How the Muslim Brotherhood lost Egypt ,Reuters.25/7/2013
<http://www.reuters.com/article/2013/07/25/us-egypt-mistakes-specialreport-idUSBRE96O07H20130725>
٣. جريدة الشروق الجديد، بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٢ علي الرابط:
<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=13112012&id=c060b739-8b2c-43a6-9249-71e4367bb591>
4. Sudden Improvements in Egypt Suggest a Campaign to Undermine Morsi, The New York Times 10/7/2013
5. In Egypt, the 'Deep State' Rises Again, WSJ 19/7/2013
٦. انظر، على سبيل المثال، كتابات:
Jillian Schwedler, Faith in Moderation: Islamist Parties in Jordan and Yemen (New York: Cambridge University Press, 2006)
Janine A. Clark, 'The Conditions of Islamist Moderation: Unpacking Cross-Ideological Cooperation in Jordan,' International Journal of Middle East Studies 38 (2006): 539-560.
Carrie Wickham, "The Path to Moderation: Strategy and Learning in the Formation of Egypt's Wasat Party," Comparative Politics, 36 (January 2004): 205-28.
7. Jillian Schwedler, 'Can Islamists Become Moderates?: Re-thinking the Inclusion-Moderation Hypothesis,' World Politics, 63 (April 2011): 347-376
٨. الإخوان: لا نطلب سلطة ولن نقدم مرشحا لانتخابات الرئاسة، جريدة المصري اليوم، ٦ فبراير ٢٠١١.
<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=286686>
٩. حسام تمام، "تسلف الإخوان.. تآكل الأطروحة الإخوانية وصعود السلفية في جماعة الإخوان المسلمين"، سلسلة مرصد ١، مكتبة الإسكندرية، ٢٠١٠.

ثلاثة سيناريوهات لمستقبل جماعة الإخوان المسلمين

د. أحمد عبد ربه *

مقدمة:

خرج الفريق أول عبد الفتاح السيسي في الثالث من يوليو ٢٠١٣ ليعلن خارطة المستقبل، والتي كان من أبرز بنودها الإطاحة بحكم الرئيس المنتخب محمد مرسي، وهو ما ترتب عليه لاحقا تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا كرئيس مؤقت للبلاد، وتعيين حكومة انتقالية، وتعطيل الدستور وأخيرا حل مجلس الشورى الذي كان يمارس حتى حينه سلطات تشريعية كاملة،^(١) وقد أدت الترتيبات السياسية التي أعلنها الجيش إلى اندلاع جدل حاد في الأوساط السياسية والشعبية في مصر ومحيطها الإقليمي بل والدولي حول ما إذا كان ذلك الإعلان بمثابة شهادة وفاة تيارات الإسلام السياسي ولاسيما جماعة الإخوان المسلمين.

وأمام هذا الجدل فقد ظهر اتجاهان رئيسان، الأول دفع باعتقاده أن حكم الإسلاميين لم ينته فقط للأبد في مصر بل في العالم العربي، وأن الضربة التي وجهتها الدولة للإسلاميين

* مدرس النظم السياسية بجامعة القاهرة.

بدعم شعبي هذه المرة، تختلف عن ضربة ١٩٥٤ حيث إنها ضربة قاصمة لن تجعل للتيار ولا للجماعة وزناً في الشارع ولا في دوائر صنع القرار، فيما حاجج أصحاب الرأي الثاني بأن التيار مازال قادراً على العمل السياسي كون أن الضربة هذه المرة (بخلاف ١٩٥٤) قد وجهت بعد انتخابات تشريعية ورئاسية ودستورية أيدت الجماهير في ثلاثيتها حكم الإخوان المسلمين بدرجات متفاوتة؛ ومن ثم فإن الجماعة ستصمد أمام (الانقلاب). لاحظنا أن التيار الإسلامي راهن على الخارج لعدم تأييد (الانقلاب) ودعم حكم الرئيس المعزول والجماعة، ومن ثم إعادته إلى الحكم بدعم شعبي داخلي. وبين هذين الاتجاهين يوجد العشرات من التحليلات الجزئية التي قد تميل إلى هذه الخلاصة أو تلك.^(٢)

لذلك تسعى هذا المقالة المتواضعة إلى تحديد ملامح مستقبل الجماعة في مصر من خلال تحديد مجموعة من المعايير التي يمكن أن تحدد معالم السيناريو القادم في علاقة الجماعة بالسلطة والشعب وذلك من خلال ثلاثة أقسام رئيسة، يمثل الأول تحليلاً لموقف الجماعة الآن بعد شهور عدة من ٣٠ يونيو وذلك من خلال ثلاثة معايير، الأول هو وضع الجماعة من السلطة ودوائر الحكم، والثاني هو موقف الجماعة شعبياً، بينما الثالث يركز على أهم الأطروحات التي قدمتها الجماعة حتى الآن للخروج من المأزق التاريخي في ضوء المواقف الغربية والإقليمية. أما القسم الثاني فيسعى إلى تحليل أهم أخطاء الجماعة السياسية والاجتماعية منذ ثورة يناير وحتى الثلاثين من يونيو، والتي دفعتها إلى ذلك المسار البائس، أما الثالث والأخير فهو محاولة لرسم ملامح مستقبل الجماعة من خلال عدد من المعايير التي سيمثل رد فعل الجماعة الإيجابي لها، من وجهة نظر الكاتب، فرصاً أو قيوداً نحو المستقبل.

أولاً: ماذا حدث للجماعة منذ ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وحتى الآن؟

بغض النظر عن توصيف ما حدث في الثلاثين من يونيو وحتى الآن، فقد تلقت الجماعة ثلاث ضربات موجعة حتى الآن، جعلتها تترنح بشدة، ليس فقط في معادلة السياسة والسلطة ولكن أيضاً في معادلة المجتمع والتنظيم، ويمكن إيضاح الضربات التي تعرضت لها الجماعة على المستويات الثلاث التالية:

١- على المستوى السياسي

خرجت الجماعة من المعادلة السياسية بضربتين مزدوجتين، الأولى مجتمعية في الثلاثين

من يونيو والثانية سياسية فى الثالث من يوليو، فالجماهير المحتشدة فى الثلاثين من يونيو طالبت بوضوح بإسقاط رئيس الجمهورية المحسوب على الجماعة، ورفضت أى مساومات أو تسوية بإعطاء فرصة للحلول السياسية كتغيير رأس الحكومة أو حتى الحكومة كلها أو إعطاء تلميحات معينة بخصوص الحوار الوطنى أو ضمانات إجراء انتخابات برلمانية نزيهة... إلخ

ورغم أن رئيس الجمهورية آنذاك الدكتور محمد مرسى خرج على الشعب بخطاب اعتذارى وتبريرى معا فى ٢٦ يونيو، وحاول من خلاله الإيحاء بأن المشكلة الرئيسية تكمن فى فلول النظام السابق فى قطاعات مختلفة، وهو الخطاب الذى وزع فيه الاتهامات على شخصيات إعلامية وسياسية وقضائية وبيروقراطية، بل طالت اتهاماته بعض البلطجية بالأسماء، مهدداً ومتوعداً باتخاذ خطوات حازمة تجاههم، إلا أن صدى الخطاب كان سلبياً بل محفزاً للعديد من القطاعات الشعبية للنزول فى الثلاثين من يونيو مدركة أنه لا أمل! (٣)

وكان من الواضح أن تقديرات الرئاسة وجماعة الإخوان غير دقيقة فيما يتعلق بحجم الجماهير المشاركة فى التظاهرات، والاعتقاد أنها بالضرورة مدفوعة أو مأجورة، وأن الجماعة والرئيس يحظون بدعم شعبي جلي يجعله مطمئنا إلى استمرارهم فى سدة الحكم، كما اعتقدت الرئاسة فيما يبدو أن المؤسسة العسكرية منحازة للشرعية، وهو ما كان يترجم عادة على أنه شرعية الصناديق، وأنها ستتحاز للرئيس المنتخب، ولن تنزل إلى الشارع تعويلا على وعود سابقة للفريق أول عبد الفتاح السيسى وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة الذى عينه الرئيس المعزول فى أغسطس ٢٠١٢. إلا أن التوقعات باءت بالفشل، فقد نزلت بالفعل قطاعات شعبية واسعة وبشكل تلقائى فى الشوارع منددة بحكم الرئيس ومطالبة بإسقاطه، كما كان واضحا أن قيادة الجيش اتخذت قرارا سريعا ربما معد له سلفاً، ولكن لا يتسنى التأكد من ذلك بطريقة أكاديمية، إذ لم تمض أيام معدودة على حركة الجماهير، والتي كانت قد بدأت فى الاحتشاد والاعتصام بالفعل من ٢٨ يونيو، حتى خرج القائد العام ببيان تحذيرى أمهل فيه جميع القوى ٤٨ ساعة للخروج من المأزق، (٤) وفى الواقع كان ذلك تحذيراً واضحا للرئيس أكثر من أى قوة سياسية أخرى، ثم خرج القائد العام ببيان ٣ يوليو، وبجواره ممثلون لعدد من القوى السياسية وهى حملة تمرد ووجهة الإنقاذ وحزب النور السلفى، بالإضافة إلى مؤسسى الأزهر والكنيسة ليعلن بشكل مباشر تعطيل الدستور، وبشكل غير مباشر الإطاحة بالرئيس من منصبه عبر تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتاً للبلاد، وهو ماتلاه إجراءات أخرى، تمثلت فى تشكيل حكومة انتقالية برئاسة الدكتور حازم الببلاوى، وحل مجلس الشورى ذى الأغلبية الإخوانية.

وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظتين مهمتين، الأولى أن ضمن القطاعات الشعبية التي نزلت في الثلاثين من يونيو كان هناك تمثيل واسع لقطاعات الدولة الرسمية من الشرطة والقضاء، فضلا عن الجيش الذي كان قد انتشر بالفعل من قبل ٤٨ ساعة لحفظ النظام، فضلا عن قطاعات واسعة محسوبة على النظام السابق (نظام مبارك). أما الملاحظة الثانية، فهي إعلان خارطة المستقبل (والذي كان يعنى عملياً الإطاحة بحكم الرئيس) قد خرج في وجود ممثلين مختلفين عن القوى السياسية والمؤسسات الدينية الرسمية، فضلا عن التيار الإسلامي ممثلا في حزب النور، والتيارات الشبابية ممثلة في حملة تمرد وهو في التحليل الأخير ضربة قاصمة لحكم الإخوان، فالجماهير في الأرض دعمت موقف القوى السياسية في مقر وزارة الدفاع، لتغدو النتيجة الإطاحة بحكم الرئيس؛ وهو ما صعب مهمة الإخوان في إقناع الخارج والداخل بأن ما حدث كان انقلابا والتأكيد أنه ثورة لا تقل عن ثورة يناير ٢٠١١، بل إن إخراج المشهد هذه المرة كان أكثر ديمقراطية من خطاب تنحي مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١، والذي تلاه بيان الجيش في مساء اليوم ذاته.

وهكذا وفي غضون ساعات خسر الإخوان مؤسسة الرئاسة والبرلمان والحكومة، ولاحقا وفي الشهر نفسه كانت خسارة باقي المناصب التنفيذية الأخرى، متمثلة في مناصب المحافظين الذين كان قد عينهم مرسى في يونيو، وكذلك إقالة عدد كبير من المستشارين المحسوبين على الجماعة في العديد من الوزارات والأجهزة الخدمية.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقطتين لا يمكن تجاهلهما، الأولى، أن الخريطة المعلنة في ٣ يوليو كانت هي نفسها التي أعلنها الرئيس المعزول قبلها بساعات معدودة عبر خطابه الأخير في ٢ يوليو، مضافا إليها تعطيل الدستور، والإطاحة بالرئيس نفسه! أما الثانية فهي أن الرئيس قد فوت فرصة، ربما بشكل متعمد، باستخدام المادة ١٥٠ من الدستور واستفتاء الشعب على بقائه! وهكذا فقد عاد الإخوان في ساعات قليلة من المؤسسات الرسمية إلى الميادين والشوارع.^(٥)

٢- على المستوى المجتمعي

تعرضت جماعة الإخوان المسلمون أيضا إلى ضربة مجتمعية، لا تقل ضراوة عن نظيرتها السياسية؛ فبكل تأكيد فقدت الجماعة تأييد أربعة تيارات مجتمعية كانت تدعمها على الأقل منذ ثورة يناير، أول هذه التيارات هو التيار الثوري والأخير لا يعنى فقط الأيقونات الثورية التي اشتهرت منذ ثورة يناير وحتى الآن، ولكنها خسارة تيار شبابي عريض راهن على الجماعة

أو على الأقل اعتبرها فاعلا رئيسيا منحاذا الأهداف الثورة في صراعها ضد السلطة، واكتشف هذا التيار تدريجيا أن الجماعة لا تراهن سوى على السلطة نفسها بأجندة ضيقة ومحدودة الأفق بشكل منقطع النظير، مما دفعه للابتعاد عنها تدريجيا بل ولاحقا اضطرت سياسات الجماعة للوقوف ضدها والمناذاة بسقوطها في ٣٠ يونيو. وتيقنت هذه التيارات الثورية بعد ٣٠ يونيو أنها حتى لو وقفت معترضة على السلطة الانتقالية بعد ٣٠ يونيو فإن هذا الاعتراض لا يعني وقوفها بجانب المظلومية الإخوانية التي تفننت الجماعة في صنعها ببراعة، وظهرت تيارات مختلفة تقف ضد التدخل العسكري في الشأن السياسي؛ ولكنها تؤكد في الوقت ذاته وقوفها ضد الإخوان، وهو أمر يوضح إلى أي مدى خسرت الجماعة تيارا مهما كان سببا في زخم حقيقي لثورة يناير.

أما التيار المجتمعي الثاني الذي خسرت الجماعة فهو بكل تأكيد رجل الشارع العادي، والذي أثبتت تحليلات الانتخابات المختلفة التي فازت بها الجماعة أنها اعتمدت بالأساس على رجل الشارع غير الميسر والمهتم بالأساس بلقمة العيش وحيزه الاجتماعي الضيق، وراهن هذا التيار على الجماعة لسببين، أولا لوعودها الاقتصادية والاجتماعية (لقمة العيش، الأجور، توفير السلع الأساسية.. إلخ) فضلا عن الأمن، وكذلك لأنه رأى ببساطة أن الجماعة خصوصا وتيار الإسلام السياسي عموما يجب أن يحصل على فرصة ببساطة بعد عقود من القمع والتهميش، ولكن رويدا ومع فشل تام للجماعة في تحقيق هذه الوعود قررت هذه القطاعات أيضا الوقوف ضد الجماعة؛ باختصار لأنها في نظرهم فاشلة!

أما التيار الثالث والمهم فهو قطاعا المواطن القبطي، صحيح أنى كباحث يصعب على القول إن «سياسات» الجماعة اضطهدت الأقباط، لكن في الوقت ذاته فإن خطاب الرئيس المرسي المسهب في إشاراته الدينية، وخطاب الجماعات التي التفت حول الجماعة والتي حرصت على تأكيد تطبيق الشريعة وعلى عزمها إقامة الدولة الإسلامية، فضلا عن عجز مرسي عن حماية الأقباط من الانتهاكات المستمرة لحقوقهم وأمنهم الشخصي في الحيز العام، وكذلك حالات الاعتداءات المتكررة على الكنائس، كلها أمور جعلت المواطن القبطي يشعر بعدم الأمن في ظل هذا الحكم البائس، ويظهر اعتراضه القوي على حكم الرئيس مرسي والجماعة.

أما التيار الرابع والأخير الذي خسرت الجماعة فهو خسارتها لبعض التيارات السلفية، وخاصة حزب النور أو بعض المتدينين بالفطرة والذين رأوا بالفعل أن أول من أساء لتجربة الإسلام السياسي ومشروعه السياسي كان الإخوان أنفسهم، ولا دليل أبغ من وجود ممثل

لحزب النور، فضلا عن شيخ الأزهر في إعلان ٣ يوليو. أعلم أن هناك تفسيرات وردودا مختلفة لتقييم مشاركة حزب النور والأزهر الشريف في الخارطة، ولكن الفعل نفسه كان جليا ومعبرا عن أن بعض تيارات الإسلام السياسى قد استاءت بالفعل من تصرفات وحكم الإخوان، وأنهم ليسوا على استعداد للوقوف في صفهم (على الأقل) سياسيا مرة أخرى إلى حين.

قطعا لا يمكن القول إن الإخوان قد خسروا الشارع تماما، وتغطية الإعلام المصرى وتحليلاته في هذا الشأن بها قدر من المبالغة، فالجماعة مازالت تتمتع بتأييد قطاعها الشعبى الثابت، فضلا عن أعداد أخرى يصعب بالفعل تحديدها، وخصوصا مع وقوع ضحايا في صفوفها عقب فض اعتصام «رابعة العدوية» و«نهضة مصر في ١٤ أغسطس ٢٠١٣، وهو تعاطف مرشح للزيادة مع أى سياسات أمنية قمعية في الفترة المقبلة وهو أمر سنتحدث عنه لاحقا بمزيد من التفاصيل.

٣- علي المستوى التنظيمي

تتعرض الجماعة لتحدى العودة إلى المعادلة القديمة لنظام مبارك؛ «معادلة المحظورة»، وخاصة بعد حبس الغالبية العظمى من القيادات التنظيمية على ذمة تهم جنائية (طالت المرشد العام نفسه) وفرار البعض الآخر بشكل جعل قيادات الصف الأول كلها تقريبا مستبعدة من المعادلة الجديدة.

وفي سياق آخر فقد صدر حكم من محكمة القاهرة للأمر المستعجلة بحل الجماعة (مازال حتى وقت كتابة المقال لم ينفذ بعد) وكذلك أوصت هيئة المفوضين بالمحكمة الإدارية العليا بحل حزب الحرية والعدالة؛ لاستناده إلى جماعة خارجة على القانون؛ وهو ما يعني أن الجماعة والحزب من الناحية القانونية قد زالوا أو في طريقهما للزوال.

ثانيا: جماعة الإخوان والمرحلة الانتقالية (النهاية الحتمية)

فور سقوط الجماعة بفعل مظاهرات الثلاثين من يونيو وعزل الرئيس محمد مرسى في ٣ يوليو وما تلاه من إجراءات، فإن السؤال الذى طرح نفسه هو: هل كان سقوط الجماعة حتميا؟ ففي الواقع رأى عدد من أعضاء الجماعة وخصومها في الوقت ذاته، أن السقوط كان

حتمياً، وبينما برر أعضاء الجماعة ذلك بأن السقوط كان بسبب خصومة تاريخية مع الدولة، استمرت منذ ١٩٥٤ بلا انقطاع وهو ما يعنى أن السقوط كان مقصوداً ومدبراً له وليس فقط وليد مظاهرات أو أخطاء ارتكبتها الجماعة. ويرى خصوم الجماعة أيضاً أن سقوطها كان حتمياً، لكونها أصبحت بمثابة دولة داخل الدولة، ولا تعبر عن الهوية الدينية الوسطية للشعب المصرى. (٦) ويعتقد كاتب هذه السطور أن سقوط الجماعة كان حتمياً بالفعل ولا يرتبط فحسب بأخطاء أو خطايا ارتكبتها الجماعة، بل يرتبط أيضاً بخصومة تاريخية مع الدولة وأجهزتها من ناحية، ومن ناحية أخرى يرتبط بطبيعة الهيكل التنظيمى السرى والمشروع المتحدى لطبيعة الدولة القومية، وهو الأمر الذى لم تتسامح الدولة وأجهزتها معه. ورغم ذلك فقد كانت هناك مساحة متاحة للجماعة للصمود فى الحكم لو أحسنت قراءة الموقف المصرى بعد الثورة، ولكنها مدفوعة بخوف عميق من تكرار سيناريو مشابه لسيناريو ١٩٥٤ دفعها دفعا للتحالف مع أجهزة الدولة ضد الأجندة الثورية فى اعتقاد أنها بذلك تؤمن نفسها من السقوط بما يمكن تسميته بمعضلة ١٩٥٤، ورغم ذلك فقد كانت أجهزة الدولة أدهى بكثير، فاستخدمت الجماعة بذكاء لضرب التيار الثورى وتفكيكه أولاً، ثم تعجيزه أمام الشعب المتطلع ثانياً، وأخيراً التخلص منه بلا تكلفة عالية.

وفيما يلي نعرض لأهم أخطاء الجماعة التى قادتها إلى ذلك المصير المحتوم:

١- المشروع الإخوانى

لعل أهم أسباب سقوط الإخوان هو ذلك المشروع الذى طرحته الجماعة بقوة إبان ترشيحها للدكتور محمد مرسى، وعرف باسم مشروع النهضة. والمتأمل لما طرح على أنه مشروع النهضة سيجده ببساطة لا يعدو أن يكون مجموعة منفصلة من المشاريع التنموية مزيناً بعبارات عن القوة والاتحاد والعزم وتنمية الإنسان والحرية. إلخ دون أن توجد فلسفة أو مشروع جامع يتعامل مع الدولة وتركيبها أو خطط واستراتيجيات التنمية بها فضلاً عن غياب التوقيات قطعاً.

ولعل التصريحات المتضاربة لقيادات الجماعة فيما يتعلق بمشروع النهضة بين الحديث عن مشروع جامع شامل، أو الحديث عن مجرد إرهابات مشاريع عامة أكدت ذلك الغموض وعدم الشفافية فى هذا المشروع، بافتراض وجوده. (٧) ولعل الخطورة الكبرى لغياب مشروع متكامل لدى جماعة الإخوان المسلمين، تكمن فى أن الجماعة قررت تحمل المسئولية منفردة بأغلبية حصلت عليها فى المجالس التشريعية والمؤسسات التنفيذية، فضلاً عن مؤسسة الرئاسة

رغم وعودها السابقة بشأن عدم تحمل مسؤوليات البلاد وحدها بالمنافسة على ٣٠٪ فقط من مقاعد البرلمان بغرفتيه،^(٨) وعدم خوضها انتخابات الرئاسة،^(٩) وذلك في ظل معاناة البلاد من ضغوط اجتماعية واقتصادية بعد ثورة كبرى مثل ثورة يناير. كان تحمل الجماعة للمسئولية، دون مشروع واضح، يحدد شكل الدولة الجديد ونسق علاقتها مع المجتمع في إطار توقيات وآليات محددة بمثابة انتحار سياسي، لأنها ببساطة حملت نفسها كل أوزار المرحلة الانتقالية أمام الجماهير الغاضبة من الفشل وانعدام الكفاءة، فكان الفشل والسقوط الحتمي.

٢- التنظيم الإخواني

كما يعد التنظيم الإخواني أحد أهم أسباب فشل الجماعة، فالتنظيم السري أو نصف العلني الذي صمد لسنوات طويلة أمام مبارك، لم يكن له أن يستمر بنفس الاستراتيجية والفلسفة بعد ثورة بحجم يناير أو بعد وصول هذا التنظيم نفسه للسلطة، فالطبيعة السائلة والغامضة للتنظيم وأوضاعه المالية من ناحية، وسيطرته شبه التامة على حزب الحرية والعدالة من ناحية أخرى، وغموض مراكز صنع القرار به جعله وبحق كيانا موازيا للدولة، وسمح بهامش كبير للشك وعدم التيقن من قبل الدولة وأجهزتها من ناحية، وعموم الشعب والتيارات السياسية من ناحية أخرى.

ولعل البعد الآخر والمتمثل في وجود امتداد دولي للجماعة فيما عرف بـ«التنظيم الدولي للإخوان» وطبيعة علاقته بالداخل المصري مثل أيضا أحد أبعاد الأزمة الإخوانية في الحكم، فتحدي الدولة القومية المصرية الحديثة والإيحاء (حتى لو على سبيل الشعارات) بوجود صلات دولية وتنسيق مع تنظيمات عابرة للحدود، لا تتمتع بأي وضع قانوني عجل بسقوط تنظيم الإخوان؛ لأنه لم يعتبر مجرد فصيل سياسي مناوئ، ولكنه عد أيضا كيانا عابرا للقوميات، يستخدم الدولة القومية في تحقيق صفقات دولية، وهو أمر في تقديري حفز الأجهزة الأمنية المختلفة للتربص بالإخوان، والسعى إلى إسقاط تهديدهم المحتمل للدولة القومية والذي تحول تدريجيا وخاصة بعد مؤتمر نصره سوريا في يونيو ٢٠١٣ إلى تهديد واقعي، يهدد أركان الدولة ويورطها في تحالفات غير مستقرة.

٣- السياسات الاقصائية والتحالف مع أجهزة الدولة

يبدو أن هذا السبب متناقض مع السبب السابق ، فقد يقول قائل كيف يتحالف الإخوان مع أجهزة الدولة وفي الوقت نفسه يمثلون تهديداً لها عبر امتداداتهم العابرة للقومية؟ وفي الواقع كان هذا في رأيي هو لب أزمة الإخوان الحقيقية مع الدولة ، فالأخيرة نظرت إلى الإخوان منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ على أنهم أضلاع مؤامرة للانقلاب على الدولة باستغلال فساد واهتراء نظام مبارك السياسى ، أما الإخوان فأنتهم جاءوا إلى الحكم بمساعدة الثورة وشبابها ، وهو ما شكل تحالفاً ضمناً بين الإخوان وشباب الثورة في مواجهة الدولة ، إلا أن الإخوان ارتكبوا خطأ مزدوجاً ، فمن ناحية حرصوا على التفرير بشباب الثورة في اعتقاد عميق منهم أن الثوار ودعاة المدنية والديمقراطية ليسوا منظمين بما فيه الكفاية ولن يستطيعوا حمايتهم من الدولة إن قررت الأخيرة التغول عليهم ، فكانوا أن تحالفوا مع الدولة وتبنوا خطابها وسياساتها القائمة على إعلاء الأمن في مقابل السياسة والتضييق على الحريات والتحيز لأولوية ترميم النظام بدلاً من هدم النظام القديم وبناء آخر جديد ، وأقصوا التيارات الثورية من مراكز صنع القرار ، فانفض الثوار من حول الجماعة في مناسبات عدة بل واتهموها صراحة بالخيانة .

ومن ناحية أخرى لم تنس الدولة رغم تحالف الإخوان معها الضربة التي وجهها الأخيرون لها ، ولم يفت على الدولة أن هناك تائراً قديماً ، وأن هناك مشروعاً عابراً للقومية تتبناه الجماعة وتسعى للتمكين من أجله ، فتركت أجهزة الدولة الجماعة حتى تناصب الثوار العداء ، ونفشل أمام الشعب ثم نفضت أجهزة الدولة يدها من الجماعة وتركتها وحيدة لتواجه مصيرها المحتوم .

وهنا تجب وقفة بشكل برامجتى قبل أن يكون أخلاقياً مع حسابات الجماعة الخاصة بالاحتماء فى أجهزة الدولة والانقلاب على الثوار؛ بدعوى أن الأخيرين لن تحمي الجماعة من الدولة حال قررت الأخيرة تصفيتهم ، فالمتابع لتطورات المرحلة الانتقالية يعلم بوضوح أن الجماعة لم تصعد سوى بسبب انحياز الكتل الثورية وغير المسيسة لها ، فالنجاح فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى ٢٠١٢ جاء فى ظل رضا القطاعات الثورية عن الهامش الذى تجرى فى إطاره الانتخابات حتى لو لم ترحب بالنتائج ، أما فى جولة إعادة لانتخابات الرئاسة فلولا انحياز نفس تلك القطاعات غير المسيسة ، فضلا عن القطاعات الثورية لمرسى لما فاز بمقعد الرئيس ، ومراجعة نتائج الجولتين الأولى والثانية توضح هذه الحقيقة بجلاء ، وهو ما يعنى فى التحليل الأخير خطأ حسابات قيادات الجماعة ، فضلا عن انتهازيتها بكل حال .

٤- الخطاب السياسي

كذلك مثل الخطاب السياسي للجماعة والحزب والرئيس كارثة كبرى لا تقل فداحة عن الأخطاء السابقة، فمنذ اللحظات الأولى لأول اختبار بين الصناديق والميادين في ١٩ مارس ٢٠١١ ظهر خطاب ضيق ومحدود الأفق للجماعة يشحذ الهمم الدينية، ويعلى من قيمة السلطة فوق الثورة، وهو خطاب تفاقم بشدة في صيف ٢٠١١ حينما بدأ ميدان التحرير في الانقسام بين منصات تمثل قوي مختلفة، فعبر زيارات ميدانية للميدان كانت شعارات الجماعة وأسماء أيام الجمع التي دعت إلى التظاهر والاحتشاد فيها بالتحالف مع التيارات الإسلامية هي الأكثر محافظة والأقل ثورية بين التيارات الأخرى.

وقد وصل الخطاب السياسي للجماعة إلى أوج سلطويته وابتعاده عن التوافق الثوري إبان أحداث ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء، إذ ظهر أن الجماعة تترجم كل هذه الأحداث من واقع المؤامرة، وأنها تدفع بأعضائها ومؤيديها للصناديق بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى للمشهد في الشارع وهو ما أسهم قطعاً كما سبق القول في اعتبار التيارات الثورية، على اختلاف مشاربها، الجماعة ككيان خائن للثورة.

كذلك كان الملمح الآخر لهذا الخطاب السياسي، متمثلاً في ابتعادها عن لغة الشارع ومفرداته العادية، فالمتابع لخطب الرئيس مرسى عبر عام كامل من الحكم يستطيع أن يرى ببساطة كيف استخدم الرجل مفردات وسياقاً مخالفاً تماماً وغريباً عن طبيعة المواطن المصري، ليس ذلك فحسب؛ ولكنه أسهب ولمدة طويلة إما في اختيار المساجد كأماكن لعظاته غير مفرق بين دور الرئيس والواعظ من ناحية، أو اختيار جمهور متحيز لخطبه، بما أخرجها بشكل غير وطني. كذلك ظهر ضعف القدرات الخطابية للرئيس مرسى، وكذلك الفريق الذي يعد له الخطب، فضلاً عن فجاجة القدرات الارتجالية لدى الرئيس، كلها أمور أسهمت في جعله مادة دسمة للبرامج الساخرة من ناحية، كما أنها أفقدته كل قنوات التواصل مع عموم المصريين من ناحية أخرى.

ولعل خطاب دعم الثورة السورية في يونيو ٢٠١٣ بلغته المسهبة في دينيتها، وانفصالها عن واقع رفض شعبي للرئيس وانقسام سياسي خطير من ناحية، وظهوره في سياق متحيز وبتقديم ومشاركة رجال دين لا رجال دولة، وبجمهور منظم منضوي تحت راية جماعة الإخوان المسلمين وحدها، وكذلك دعاء أحد المشاركين في مؤتمر «نصرة سوريا» على المشاركين في تظاهرات ٣٠ يونيو، وذلك في حضور الرئيس الذي لم يكثرث بالرد. كلها أمور أوضحت

وبشدة كيف أن الخطاب السياسي للرئيس وللجماعة كان أحد أهم أسباب السقوط لافتقاده القناة التواصلية مع جماهير الشعب. ولعل هذا الخطاب وغيره من الخطب المفصلية؛ كخطاب الاحتفال بالسادس من أكتوبر ٢٠١٢ وخطاب الاتحادية في نوفمبر ٢٠١٢، وخطاب أحداث بورسعيد في فبراير ٢٠١٣، وخطاب كشف حساب عام في يونيو ٢٠١٣، كلها مثلت سقطات فارقة في مصير الجماعة في حكم مصر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجماعة كانت قد لجأت -في مناسبات عدة- إلى استخدام خطب السلفيين والجهاديين كفزاعة للجماهير، وظهر ذلك بوضوح خلال خطاب منصة النهضة في نوفمبر ٢٠١٢، وكذلك في خطاب نصره سوريا في يونيو ٢٠١٢، وهي استراتيجية لجأ إليها الإخوان بوضوح لإخافة الجماهير ودفعها للرضا بحكم الجماعة؛ باعتبار أن الأخيرة هي النسخة الأكثر وسطية من تيارات الإسلام السياسي، ولكنها استراتيجيات أثبتت فشلها دوماً، وانتهت بالجماعة إلى الفشل الذريع في أعين الجماهير.

٥- الإصرار على الانقلاب

لا أكون مبالغاً إذا قلت إن الجماعة والرئيس قد أصرا على الانقلاب، ذلك أن متابعة ردود فعل الجماعة بين يومى ١ يوليو (حيث صدر الإنذار الأول من الجيش) و ٣ يوليو حيث عزل مرسى وإعلان خارطة المستقبل، توضح أن الجماعة والرئيس أرادوه انقلاباً، حيث فوت الرئيس على نفسه الفرصة الأخيرة باستخدام المادة ١٥٠ من دستور ٢٠١٢، والتي تعطى له الحق فى استفتاء الشعب على أمور مهمة، وكان أمام الرئيس فرصة استخدامها ليبقى هو وجماعته لآعين فى المشهد حتى لو جاءت نتيجة الصناديق فى غير صالحهم، ولكنه لم يفعل ويبدو أنه (أو الجماعة) أرادوا دفع المشهد ليبدو وكأنه انقلاب على الصناديق، وهو ما يوضح تصرف الجماعة بشكل طائفى لا وطنى؛ حيث تم إعلاء قيمة المظلومية، والحفاظ على التنظيم مقابل استقرار الدولة أو على الأقل تجنبها مصيراً غامضاً.

لا يعنى هذا قطعاً أن الجماعة مسئولة وحدها عن مصيرها، فذلك أيضاً ليس دقيقاً، فالواقع أنها تتحمل المسئولية الأكبر؛ كونها اختارت تحمل المسئولية بشكل منفرد من ناحية، ومن ناحية أخرى كان متاحاً لها مساحات واسعة لصنع القرار السياسى كان بإمكانها الاستفادة منها، وتجنب نفسها ذلك المصير، ولكن هناك قطعاً قوى مدنية وسياسية عمدت أحياناً إلى تعقيد الأمور، وأخرى تعجلت فى الرهان على الجيش، ودفعته دفعا للقفز على المشهد، ووجدت كل هذه التيارات بلا شك أجهزة دولة جاهزة للتحرك.

ثالثاً: سيناريوهات مستقبل الجماعة:

يتراوح مستقبل الجماعة بين ثلاثة سيناريوهات رئيسية، وذلك على النحو التالي:

الأول: الانسحاق الكامل، ويعني هذا السيناريو أن تتلقى جماعة الإخوان المسلمين هزيمة كاملة تجعلها والعدم سواء، فيخفي تنظيم الجماعة وينقطع عن امتداداته الإقليمي والدولي، ويحل حزب الحرية والعدالة، ويعدل الأتباع عن طريق الجماعة بعد دخول معظم القيادات السجن. يعني هذا السيناريو أن الدولة ستحقق نصراً كاملاً بالضربة القاضية التي وجهت في ٣ يوليو على الجماعة فتنتهي الجماعة فكرياً وتنظيمياً إلى الأبد.

الثاني: العودة! ووفقاً لهذا السيناريو فإن الجماعة ستتمكن من العودة إلى المشهد السياسي بعد ضربة يوليو ٢٠١٣، وستتمكن من استعادة هيبتها ومكانتها وسلطتها في المجتمع، إما عبر توجيه ضربة مماثلة لأجهزة الدولة عن طريق ثورة جديدة، أو حتى عبر انقلاب من داخل أجهزة الدولة نفسها، تستعيد به السلطة مرة أخرى.

الثالث: المعادلة القديمة الجديدة، ويعني هذا السيناريو أنه وبعد فترة من الشد والجذب بين الجماعة والدولة فإن الدولة ستعيد الجماعة إلى اللعبة السياسية بعد وضع شروط جديدة للمعادلة القديمة والتي سادت العلاقة بين كلا الفاعلين في عهد مبارك، حيث تسيطر الدولة على وضع قواعد اللعبة السياسية، وتسمح بهامش محدود من الحركة المجتمعية بل والسياسية للجماعة وبشكل لا يهدد كيان الدولة (بحسب تعريف أجهزتها) وبذلك تبقى الجماعة في صفوف المعارضة والعمل العام بحسب سماح الدولة أو تضيقها بحسب ما تقتضيه أصول اللعبة.

وفي تقديري فإن ترجيح أحد هذه السيناريوهات سيتوقف على المعايير التالية:

١- حفاظ السلطة الانتقالية على وحدتها

ويعنى هذه المعيار أن تحافظ التركيبة الانتقالية في الحكم على وحدتها وانسجامها بالمعنيين التنظيمي والسياسي. فمن الناحية التنظيمية تأمن السلطة الانتقالية عدم حدوث انقلابات أو انشقاقات داخلها، فتأمن استقرار ووحدة المؤسسة العسكرية من ناحية، وألا تحدث انشقاقات أو انقلابات من داخل هذه المؤسسة، وتضمن عدم حدوث انشقاق عميق داخل الحكومة والتيارات السياسية المؤتلفة معها في شكل استقلالات جماعية من الحكومة.

ولعل هذا المعيار يبدو منذ ٣ يوليو وحتى الآن مستقراً نسبياً لصالح السلطة الانتقالية وضد الجماعة. فرغم بعض الخلافات التي طفت على السطح مع حزب النور (شريك إعلان ٣

يوليو) أو الاستقالة المفاجئة التي تقدم بها الدكتور محمد البرادعي نائب رئيس الجمهورية على خلفية فض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة فى ١٤ أغسطس ٢٠١٣ ، فإن السلطة الانتقالية مازالت حتى الآن قادرة على استيعاب هذه الخلافات ، وعدم تحويلها إلى انشقاقات فى المشهد . ولعل الطريقة القاسية التي تم التعامل بها مع استقالة البرادعي ، أو سياسة الترهيب والترغيب التي تتبعها السلطة الانتقالية مع حزب النور هي أمور يمكن تفسيرها بإدراك السلطة الانتقالية لخطورة أى انشقاقات تحدث داخلها وهو الأمر الذي سيصب فوراً لصالح جماعة الإخوان .

ولكن هل يستمر هذا التماسك (ولا أقول التوافق) فى المستقبل؟ فى تقديرى هذه مسألة محل اعتبار ، فهذه السلطة الانتقالية فى تقديرى بها ثلاثة مكونات رئيسية ، ما يمكن تسميته بالمكون المدنى الديمقراطى ، وما يمكن تسميته بالمكون الأمنى العسكرى ، فضلاً عن المكون الدولاتى البيروقراطى الذى يرتبط بشكل أو بآخر بالشبكات القديمة للنظام . ولا يوجد ما يوحد هذه التيارات الثلاثة سوى الاتفاق على استبعاد الإخوان من المشهد وتقليم أظافرهم باستيعاب مختلف لمعنى تقليم الأظافر فى هذا السياق ، وهو ما يعنى أنه كلما قل خطر الجماعة تدريجياً قل معيار تماسك هذه التيارات داخل السلطة الانتقالية ، وهو ما يعنى فى التحليل الأخير أن الإبقاء على الإخوان بدرجة أو بأخرى وعدم القضاء عليها بشكل تام هو أمر معتبر للحفاظ على تماسك هذه السلطة الانتقالية ، وهى مفارقة لا يجب التغاضى عنها أو التقليل من شأنها عند تقييم مستقبل الجماعة!

٢- القدرة على تنفيذ خارطة المستقبل والتحول الديمقراطى واستيعاب الثوار

أما المعيار الثانى فى تحديد مستقبل الجماعة فيتمثل فى مدى قدرة السلطة الانتقالية على تنفيذ خارطة المستقبل بلا تأجيل أو تسويق وبشكل كامل ، فضلاً عن قدرتها -بينما تفعل ذلك- على استيعاب القوي السياسية المختلفة ولاسيما التيار الثورى والشبابى . وبالتالى فالقدرة على تنفيذ خارطة المستقبل المعلنة فى ٣ يوليو والمقننة (وان كان باختلافات وإضافات وحذف) فى الإعلان الدستورى الصادر فى ٨ يوليو ، فضلاً عن دمج التيارات السياسية المختلفة فى العملية السياسية ، ولاسيما فى عملية تعديل دستور ٢٠١٢ تمثل انتصاراً للسلطة الانتقالية على الجماعة .

وهنا يأتى السؤال وهل هذا ممكن؟ فى تقديرى أن تشكيل اللجنة الجديدة لتعديل الدستور (لجنة الخمسين) كان به على الأقل من الناحية النظرية تمثيل أفضل لفئات المجتمع (نقابات

وتيارات سياسية وفئات مجتمعية ومؤسسات دينية و مناطق جغرافية... إلخ) ولكنه جاء بتعيينات غلب عليها الطابع السلطوى فى التعيين لا بالانتخاب من ناحية، كما أنه من ناحية أخرى لم يمثل تيار الإخوان المسلمين وبدأ أنه قد قام بإقصائهم من التمثيل. لكن تظل المشكلة التى تعاني منها اللجنة هى علاقة ما تفعلة بدستور ٢٠١٢، وما إذا كان مجرد تعديل أم كتابة دستور جديد وهو جدل استمر لفترة طويلة وسط لغط حول مدى قانونية كتابة دستور جديد فى ٢٠١٣، وما موقع دستور ٢٠١٢ المستفتى عليه شعبياً؟ وفى رأي فإن الجدل الأكبر يتعلق أيضاً بعدم تأسيس شرعية لما جرى كانت يقتضى فى تقديرى استفتاء الشعب على خارطة مستقبل ٣ يوليو وهو ما لم يتم.

إذا ما وضعنا فى الاعتبار أيضاً أن العديد من التيارات الثورية غير راضية على الإدارة السياسية للسلطة الانتقالية ولجوها إلى سياسات أمنية قمعية واستخدامها للإعلام الخاص والعام لتصفية الحسابات مع الخصوم فإن ذلك يجعل عملية إتمام خارطة المستقبل فى موعدها مع دمج الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة أمراً صعباً خلال المرحلة المقبلة، وكل هزة أو تأخر فى تنفيذ تلك الخارطة سيصب فى صالح الجماعة بكل تأكيد.

٣- الجيش حكماً أم حاكماً؟

لعل واحداً من أهم ملامح مرحلة ما بعد يونيو ٢٠١٣ هو ظهور الجيش كحكم وليس حاكماً بين السلطات. ظهر هذا الدور جلياً حينما ظهر الجيش فى الأول من يوليو ليعطى (جميع الأطراف) مهلة لمدة ٤٨ ساعة للتوافق، ثم ليعلن فى ٣ يوليو خارطة طريق يقوم على ضمان تنفيذها (وليس قيادتها). ورغم أن لغطاً كبيراً جرى حول الدور الحقيقى الذى يلعبه الجيش، وخاصة بعد طلب الفريق أول السيسى التفويض من الشعب، وهو ما تحقق فى ٢٦ يوليو ٢٠١٣، إلا أنه ومن الناحية الرسمية على الأقل فمازال الجيش يلعب دور الحكم والضامن لتنفيذ الخارطة.

لكن ظهر اتجاه قوى فى السياق العام يحاول دفع الفريق السيسى للترشح لرئاسة الجمهورية، فى شكل حملات بدت وكأنها شعبية (مثل حملة كمل جميلك) أو من خلال إعلان العديد من الشخصيات العامة والكتاب عن حتمية، بل واجب الفريق للترشح، ثم من خلال العديد من الشخصيات الرسمية أن الفريق هو المناسب للمرحلة، وأنه قادر على قيادتها، ولا يوجد ما يمنعه دستورياً من ذلك^(١). وفى تقديرى فإن قيام الفريق أو أحد الشخصيات

العسكرية الأخرى بالترشح والفوز بالانتصار سيكون من شأنه أولاً الإخلال بالخارطة من ناحية، ومن ناحية ثانية سيكون بمثابة تثبيت وفصل للجدل الذى ظهر فى توصيف خارطة مستقبل ٣ يوليو، وما إذا كانت ثورة أم انقلاباً، لأنه سيكون تثبيتاً لفكرة الانقلاب (حيث انتهت الخارطة التى بدى فيها الجيش كحكم بأنه حاكم بالفعل) وهو أمر من شأنه أن يزيد الانقسامات الشعبية والسياسية فى الداخل، وهو ما سيصب (حال تحقيقه) لصالح بقاء وحصول الجماعة على مساحات أكبر للمناورة والمراوغة فى المستقبل.

٤- القدرة على مواجهة الضغوط الاقتصادية وإعادة هيكلة أجهزة الدولة

كذلك تمثل قدرة السلطة الانتقالية أو حتى السلطة المنتخبة (بعد تطبيق خارطة المستقبل جزئياً أو كلياً) على مواجهة التحديات الاقتصادية قولا فصلا فى فرص الجماعة فى المستقبل، فقدرة هذه السلطات على تعديل الوضع المتردى للاقتصاد المصرى، ورفع مستوي الدخل وتحسين مستوى المعيشة، بما فيها الخدمات الصحية والتعليمية والعامه، وما يقتضيه ذلك من إعادة هيكلة أجهزة الدولة، وتقديم مشروع جديد اقتصادى وسياسى واجتماعى لقيادة الدولة خلال المرحلة المقبلة. وفى الواقع فإن قدرة الدولة على مواجهة التحدى الاقتصادى سيكون عاملاً مهماً فى تعضيد واستمرار ترتيبات ما بعد ٣٠ يونيو، أما ترنح السلطة الانتقالية اقتصادياً أو استمرار تقديم المسكنات، فمن شأنه أن يحدث حراكاً جديداً وهبات (قد تصل إلى ثورات) جديدة؛ تعبيراً عن رفض الواقع المذرى اقتصادياً واجتماعياً.

أما من الناحية الأمنية، فإن ازدياد شعور الناس بالأمن المادى والإنسانى (متمثلاً فى احترام آدميتهم فى المجتمع، وعند التعااطى مع سلطات الدولة المختلفة) وهو أمر محل تساؤل فى المستقبل المصرى، ذلك أن كل ما ظهر من الدولة بعد ٣ يوليو يعطى انطباعاً مبدئياً (من المبكر الحكم عليه الآن) أن الدولة مازالت تفهم الأمن على أنه أمن نظامها، وتفهم الهيبة أنها هيبه مؤسساتها وقراراتها، وأن البعد الإنسانى (احترام المواطن جسدياً ومعنوياً فى السياق العام) مازال غائباً وبشدة عن منطق صانع القرار المصرى، كما أن عودة الشرطة المصرية مرتبطة بشدة بمدى احترامها لحقوق المواطن وليس بمنطق عودة الانتقام الذى يبدو ظاهراً منها حتى الآن. إذاً فإن عودة الأمن بمعنييه المادى والإنسانى من شأنه أن يقلل من فرص ومساحات وجود الإخوان فى المستقبل أو على الأقل قبولها لأى قواعد لعبة تفرض عليها، فى حين أن عجز الدولة عن فهم هذا البعد الجديد فى مفهوم الأمن، وعدم قدرتها على منع سلسلة

الإهانات والمعاناة التي يعاني منها المواطن بشكل شبه يومي فمن شأنه أن يؤلب الناس مستقبلاً؛ وهو ما سيخلق مساحات مرة أخرى للمناورة للحصول على مكاسب من النظام.

٥- الضغوط الخارجية

إلى أي مدى يضغط الخارج (الإقليمي والدولي) على السلطة الانتقالية من أجل إعادة الإخوان إلى المشهد، وإلى أي مدى ستتجاوب أو ستقاوم السلطة الانتقالية هذه الضغوط؟ في تقديري فإن هذا التساؤل أيضاً مهم كمعيار لتحديد مستقبل وضع جماعة الإخوان المسلمين في المستقبل.

وبمراجعة موقف القوي الدولية والإقليمية بعد ٣ يوليو، فسجد أن المحيط الإقليمي لم يتمكن من ممارسة أية ضغوط في هذا الشأن، فأثرت قطر الضغط من بعيد^(١) وتراجعت الضغوط التركية بالتدريج بعد إظهار ردود فعل غليظة من قبل السلطة الانتقالية في مصر،^(٢) أما السياق الخليجي فقد أظهر تأييداً واسعاً للسلطة الانتقالية في مصر.

أما القوى الدولية فلم تختلف كثيراً فرغم حملة الضغوط الواسعة التي مارسها الاتحاد الأوروبي من خلال ممثلتها السامية لشئون السياسة الخارجية والأمن كاترين أشتون والولايات المتحدة الأمريكية فإن تراجعاً دولياً حدث بوضوح، يمكن قياسه من خلال التصريحات الرسمية لهذه الأطراف الرسمية في شهر سبتمبر، ومقارنتها بنظيرتها في شهرى يوليو وأغسطس.

وفى تقديري فإن الضغوط الدولية لن تشكل عاملاً مستقلاً مؤثراً على مجريات الأمور في مصر، ولكنها ستكون عاملاً تابعاً متأثراً بمدى قدرة السلطة الانتقالية على الحفاظ على الاستقرار السياسى وتطبيق خارطة المستقبل، فضلاً عن الحفاظ على وحدة وقوتها التنظيمية.

٦- براجماتية جماعة الإخوان

إن مدى تمتع الجماعة بالمرونة والواقعية الكافية للتعامل مع الواقع الجديد من بعد ٣ يوليو سيشكل أحد أهم معايير الكيفية التي ستحدد مستقبلها فى الواقع المصرى. وفى الواقع وقياساً على مواقف سابقة للجماعة سواء كانت بعد ثورة يناير أو قبلها فإن الجماعة بالفعل تتمتع بالبراجماتية الشديدة التي قد تمكنها بالفعل من تجاوز صدمة ٣ يوليو. وفى تقديري فإن ما

يبدو من جمود الآن في موقف وشعارات وتصريحات الجماعة^(١٣) إنما هو محاولة للإبقاء على قوة التنظيم وتماسكه بعد لزمة ٣ يوليو، أما ما يبدو أنه تحد للدولة والشعب^(١٤) فهو محاولة لاستنزاف السلطة الانتقالية في مواجهات صغيرة؛ حتى لا تتمكن من السير باستقرار في طريق تنفيذ خارطة المستقبل، وهو ما يشكل أداة ضغط على السلطة حال اللجوء إلى تفاوض محتمل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

خاتمة:

إن مراجعة المعايير الست السابقة المشار إليها تجعلنا نرجح السيناريو الثالث، وهو عودة الجماعة في المستقبل القريب إلى المعادلة القديمة، بحيث يتم دمجها ولفظها بحسب الظروف السياسية التي تقتضيها اللحظة، فكما اتضح من معايير الحكم، ليس من صالح الدولة التخلص تماما من الجماعة؛ لأن تماسك السلطة الانتقالية بعد ٣ يوليو مرتبط باستمرار تهديد الجماعة، كما أن خبرات سابقة للجماعة في الحكم تظهر تمتعها بالبرامجاتية اللازمة للتفاوض مع الدولة حينما تحين الفرصة المناسبة، وكذلك فإن الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة، فضلا عن بعض الضغوط الدولية من هنا وهناك ستمنع من إمكانية التخلص من الجماعة عمليا، كما أنها ستجعل للجيش دورا أكبر خلال المرحلة المقبلة؛ سواء ترشحت شخصية عسكرية بشكل صريح لانتخابات الرئاسة أو دعمت مدينا للحكم، وكلها أمور تصب بشكل مباشر في صالح إتاحة مساحة رسمية أو غير رسمية لوجود ومناورة الجماعة؛ مما يتيح لها الحفاظ على وجودها وهويتها، ويتيح للدولة إبقاء الشعب في أوضاع دفاعية، خوفا من فزاعة الجماعة من أجل تجاوز الإجابة عن الأسئلة الصعبة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الأمنية.

الهوامش

- ١ . انظر نص بيان السيسي على:
<http://arabi.ahram.org.eg/NewsQ/30238.aspx>
- ٢ . لبعض الآراء حول مستقبل الإخوان والتيار الإسلامى . انظر:
<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/231537.aspx>
- ٣ . انظر نص خطاب مرسى ٢٦ يونيو ٢٠١٣ على:
<http://www.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=6bc27c5a-6109-46d1-92e3-408ecd92d0b3>
- ٤ . انظر نص بيان القوات المسلحة، ١ يوليو ٢٠١٣ على:
<http://www.aljazeera.net/news/pages/b35a40bf-2ee0-451f-8931-2be665560a1c>
- ٥ . نص المادة ١٥٠:
«لرئيس الجمهورية أن يدعو الناخبين للاستفتاء فى المسائل المهمة التى تتصل بمصالح الدولة العليا . ونتيجة الاستفتاء ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة فى جميع الأحوال.»
- ٦ . انظر لوجهتى النظر: عبد المعطى ذكى إبراهيم، تفكيك الدولة العميقة فى مصر، متاح على:
<http://www.alamatonline.net/l3.php?id=33937>
See also: <http://www.al-seyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/259051/reftab/59/Default.aspx>
- ٧ . انظر تصريحات خيرت الشاطر حول مشروع النهضة على:
<http://almogaz.com/politics/news/2012/08/29/376441>
<http://www.almasryalyoum.com/node/1109586>
- ٨ . المصرى اليوم، ١٣ مارس ٢٠١٣، متاح على:
<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=290401>

٩. المتحدث باسم الإخوان: ليس لنا مرشح رئاسى خفى، ١٩ مارس ٢٠١٣، متاح على:

<http://www3.youm7.com/News.asp?NewsID=630440>

١٠. انظر تصريحات مصطفى حجازى، المستشار السياسى للرئيس المؤقت، لصحيفة الديلى تليجراف البريطانية على:

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1258715>

١١. يتضح ذلك من زيارة وزير خارجية قطر، خالد العطية، للقاهرة يوم الأحد ٤ أغسطس ٢٠١٣ فى أول زيارة لمسئول قطرى لمصر بعد ٣٠ يونيو ومغادرته القاهرة يوم ٥ أغسطس بعد إتمام محادثاته، انظر:

<http://www.almasryalyoum.com/node/2005516>

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1191638>

١٢. وصل رد الفعل المصري لسحب السفير المصرى من تركيا فى ١٥ أغسطس ٢٠١٣ عقب تصريحات تركيا حول فض اعتصامى النهضة ورابعة العدوية، وكذلك تصريحات أحمد المسلمانى المستشار الإعلامى للرئيس المؤقت أن أردوغان محدود الثقافة الدينية عقب تصريحات أردوغان المتطاوله على شيخ الأزهر، انظر:

<http://www.alarabynews.com/?p=110731>

<http://www.el-balad.com/597738>

١٣. يتمثل هذا الجمود فى مواقف الجماعة التى تطالب بعد ثلاثة أشهر وأكثر من عزل مرسى بالتمسك بالشرعية وأنها يجب أن تكون أساس أى تفاوض، انظر مثلا تصريحات عمرو دراج، عضو المكتب التنفيذى لحزب الحرية والعدالة فى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣ على:

<http://www.almasryalyoum.com/node/2148516>

وكذلك تصريحات جهاد حداد المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين فى ٨ سبتمبر ٢٠١٣ على:

<http://fj-p.com/article.php?id=83816>

١٤. يتمثل هذا التحدى فى دعوة الإخوان المسلمين وجريدتهم الحرية والعدالة إلى التظاهر يوم ٦ أكتوبر ٢٠١٣ للقضاء على الانقلاب وسط دعوات الاحتفال بالذكرى الأربعين لحرب أكتوبر ١٩٧٣. انظر:

<http://almogaz.com/news/politics/2013/10/06/1128271>



نهاية هذا المشروع الإسلامي

إبراهيم الهضيبي *

(١) مقدمة

يسهل الكلام عن "حتمية" الأمور بعد وقوعها، حتى ما بدا مستحيلا قبله، ومن ذلك الحديث الدائر في أعقاب ٣٠ يونيو، والقائل إن سقوط الإخوان كان حتميا، مع سوق أسباب مختلفة لذلك لا يرقى أحدهما -في الحقيقة- للتدليل على الحتمية، بل إن بعضها (كالسمع والطاعة وغياب الرؤية النقدية في التنظيم) احتج به من قبل للتدليل على استحالة إزاحة الإخوان عن عرش مصر. والحق أن سقوط الإخوان لم يكن حتميا، وإنما كان ممكنا تزداد احتمالية حصوله مع تكرار الأخطاء السياسية وإساءة التعامل مع المستجدات، وأما ما كان حتميا فهو انهيار المشروع الإسلامي الذي يحمله الإخوان، والذي سقط في الحقيقة ليس في ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وإنما قبل ذلك بسنة، مع وصول الدكتور محمد مرسي للحكم، والذي لم يؤد لتوريط الإخوان في الحكم مع عدم استعدادهم له (على نحو يقدر في الكفاءة السياسية لقيادة التنظيم) فحسب، ولا اقتصر أثره على بيان أوجه القصور الفكري في "المشروع الإسلامي"

* كاتب وباحث مصري.

الذي تحمله الجماعة؛ بما يستدعي إعادة النظر في البرنامج السياسي، ولا حتى اكتفى بالكشف عن عدم التماسك الداخلي للجماعة مع تنوع (وتعارض) المدارس الفكرية المشكّلة لها، وإنما أدى هذا الصعود لتكشّف التناقض الرئيس في مشروع الإسلاميين بشكل عام، بين الحقيقة "الحدائثية" ودعوى "الأصالة"، وهو تناقض حجبه من قبل ظروف القمع وصراع البقاء، وتهديد "الهوية"، وقد تستمر في حجه على المدى القصير في ظل تجدد القمع، غير أنه تناقض من دون شك يقتل الآفاق السياسية للجماعة على المدى المتوسط والطويل. أما السيناريوهات المختلفة المتعلقة بمستقبل الجماعة التنظيمي فستكون محكومة باعتباريات أخرى، منها الصراع اللحظي الدائر وما يسفر عنه، والبيئة المحيطة بالإخوان سياسياً ودينياً، والمتغيرات التي ستشهدتها في الأشهر القادمة.

تهدف هذه الورقة لتقديم قراءة في مستقبل جماعة الإخوان بعد ٣٠ يونيو، من حيث المشروع السياسي والواقع التنظيمي، وذلك بتسليط الضوء على المشكلات التي أوصلت الجماعة لهذا المشهد بمستوياتها المختلفة (بدءاً من الأخطاء السياسية، وصولاً للتناقضات الفكرية)، ثم طرح السيناريوهات المختلفة المتصلة بمستقبل الجماعة في ظل الصراعات الدينية والاجتماعية والسياسية القائمة، مع بيان آفاق تأثير كل من هذه الصراعات على الجماعة.

٢) قراءة في أسباب الضل

كانت جماعة الإخوان عشيّة ثورة يناير تعج بالتناقضات من حيث مدارسها ومشاربها ومصالح أعضائها، فأما من حيث المدارس ففيها المدرسة التراثية الأزهرية (المستندة إلى التراث العلمي المتراكم، والقائلة بالصحة المتكافئة للمذاهب الفقهية السنية الأربعة، والطرق الصوفية السبع بفروعها، والمؤمنة بتوازن وتداخل دوائر الانتماء، التي تجعل الهوية ناتجة عن مجمل الانتماءات المختلفة الدينية والجغرافية والمهنية والعائلية، والتي تحمل رؤية اجتماعية للتغيير وإدارة المجتمع)، ومدرسة الأستاذ البنا (وهي قريبة من الأولى، وإن بنزعات حدائثية تتحدى سلطة التراث في الفقه أساساً^(١))، وتنادى باحترامه مع العودة للنصوص الأصلية والاجتهاد فيها، وتحمل مواقف أكثر حدائثية فيما يتصل بالدولة ومسالك التغيير)، والمدرسة القطبية (القائمة على قراءة مسيسة للنصوص الشرعية، تقسم الناس لقسمين: المدافعين عن الإسلام وأعدائه، بمناطق رمادية محدودة أو منعدمة، وتؤكد على ضرورة تطوير طليعة تركز على التجديد وبناء تنظيم قوي، مع تأجيل الأسئلة الفكرية)، والمدرسة السلفية (التي شقت طريقها للإخوان والمجتمع المصري الأوسع في السبعينيات، وهي أيديولوجية حديثة لا

تكثرث بالتراث، فتعتمد بدلاً من ذلك على "اجتهاد مباشر من نصوص الوحي"^(٢) بعيداً عن المذاهب الأربعة،^(٣) مما يؤدي إلى تآكل فكرة التراكم العلمي، كما تتميز السلفية بقراءة محافظة للشريعة، تعتمد على نهج ظاهري يستخدم النصوص مع إغفال مناهج الاستنباط منها^(٤)، وأما من حيث المشارب فتشكلت الجماعة من المشغليين بالعمل الخيري والتنموي (الذي يحتاج لهدوء وعلاقات طيبة بالسلطة الحاكمة)، ومن يرون أنفسهم جماعة ضغط (منشغلة بالشأن السياسي، وبالتالي أقل استقراراً، لكنها تحافظ على علاقات غير سيئة مع السلطة الحاكمة)، ومن يرون أنفسهم كحزب سياسي (في صراع مع السلطة)، وأما من ناحية المصالح فقد شهدت الجماعة في العقدين الأخيرين ظاهرتين متوازيتين، أولاهما "ترييف الإخوان" بنمو كبير في الوجود التنظيمي على المستوى القاعدي لأبناء الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى والشرائح الأقل حظاً خارج القاهرة، والثانية الصعود الكبير لرجال الأعمال (الذي يظهر بشكل كبير في آخر تشكيلين لمكتب الإرشاد على سبيل المثال)^(٥)، وبين الفئتين تعارض حتمي في المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وقد حافظت الجماعة -مع كل تلك التناقضات- على تماسكها بصورة مبهرة، مستندة إلى استراتيجية من أربعة أضلاع، توظف القمع وتهديد الوجود؛ لضمان التماسك التنظيمي، أول الأضلاع وضع صيغ شديدة العمومية تصلح لاستيعاب التناقضات داخلها، بحيث تصير الجماعة أوسع من المشروع الذي تحمله (بدلاً من أن يكون التنظيم معبراً عن جزء من الفكرة)، وتلخصت هذه الصيغ في أربعة مقولات رئيسية لم تخضع للتدقيق والتفسير الموحد، وهي القول إن الإسلام نظام شامل يتناول مظاهر الحياة جميعاً وليس ديناً فحسب، والقبول بالديمقراطية والتعددية السياسية، ورفض العنف كأداة للتمكين السياسي، ودعم حركات المقاومة والتحرر الوطني في الأقطار المحتلة من العالم الإسلامي. ثاني أضلاع الاستراتيجية كان الاستناد إلى الديمقراطية المركزية اللينينية، القائمة على مركزية اتخاذ القرار ولا مركزية تنفيذه، بحيث تقل دوائر الجدل والخلاف بعزل عموم الجماعة عن صنع القرار، ولا تتهدد قدرات التنظيم التنفيذية بالاعتقالات المتلاحقة بالحفاظ على درجات عالية من تمكين القواعد من التنفيذ المستقل. وثالث الأضلاع "ميكنة خط الإنتاج" (بأدوات منها استبدال التنظيم المركزي بوظيفة الشيخ المربي في الطرق الصوفية، وتنميط أدبيات الدعوة الفردية، وساعد على ذلك صعود التسلف في التنظيم، الذي غذى التركيز على الأمور البرانية والإجرائية وساعد على صناعة أنماط فيها) بحيث يصير أعضاء التنظيم متشابهين؛ فقتل الرؤى النقدية التي تزج التماسك التنظيمي (لم يكن التنظيم يحتاج لـ"عقول" أعضائه وقت انسداد الأفق

السياسي قبل الثورة ، وإنما احتاج ”رؤسهم“ كأعداد في المظاهرات والانتخابات). أما رابع الأضلاع فكان مركزة مفهوم الضرورة من غير تعريفها (رغم وجود تعريفات منضبطة لها في كتب الفقه والأصول ، غير أن هذه تم تجاوزها)، والضرورة -بحسب القواعد الشرعية- تبيح المحظورات ، ومن ثم فقد أدت مركزتها وضبابية تعريفها إلى تغيير الأحكام الشرعية (إباحة المنكرات ، ومنع المباحات ”لما يترتب عليها من مفسد“) تبعا لإرادة قيادة التنظيم (التي تتخذ القرارات ، وتصير بحكم منصبها ، وتضحياتها ، وتأريخ الجماعة ، هي المعرفة للمصلحة والمفسدة) ، لتصير ”الشرعية“ لفظا غير مستقر المعنى والأحكام ، ويصير الثابت الأود هو مصلحة التنظيم .

نقلت الثورة الإخوان من السجون إلى القصور ، وكان الفاصل بين آخر اعتقال للدكتور محمد مرسي وبين دخوله قصر الرئاسة سبعة عشر شهرا ، فكانت خطوات الانتقال أسرع من قدرة الإخوان على تطوير استراتيجية للتعامل معها ، وظهرت أربعة تحديات رئيسية ، فشلت الجماعة في التعامل معها جميعا ، بدرجات متفاوتة ، فأدت -مع أسباب أخرى- لسقوط الرئيس ، وتكشف إفلاس مشروعها السياسي ، وتمثلت هذه التحديات في تعريف وضبط العلاقة بين الديني والسياسي (على المستويات المختلفة) ، وبناء مشروع سياسي بانحيازات واضحة تتسق مع أصول المشروع الإسلامي ، وإدارته على الأرض بفعالية وكفاءة ، وأن يكون ذلك كله معبرا - في النهاية - عن مشروع يجمع بين الصحة والصلاحية من منظور ”إسلامي“ .

أ-التنظيم أولا: الحسابات والسياسات الخاطئة للإخوان بعد الثورة

تطلب انفتاح الأفق السياسي في أعقاب الثورة انتقال الجماعة من تعريف نفسها على أساس الهوية ”الإسلامية“ الجامعة لأعضائها إلى بناء مشروع سياسي ، يحمل مواقف وبرامج واضحة في الاقتصاد وبنية الدولة والسياسة الخارجية وغيرها من المجالات ، بما فيها تعريف علاقة الدين بالدولة (من حيث الخطاب والمؤسسات والسياسات) ووضع تصور للتعامل مع نقاط التماس بينهما؛ أي أن المطلوب كان الانتقال من ”الهوية“ إلى ”التدبير“ و”السياسات“ ، وقد أعاقت حالة الجماعة عشية الثورة هذا التحول من جهتين ، أولاها أن تناقضات التنظيم (على المستويين الديني والاقتصادي/الاجتماعي تحديدا) صعبت هذه المهمة ، والتي كان إنجازها سيؤدي غالبا لانقسامات في التنظيم ، بسبب تناقض الرؤى والمصالح (خاصة في ظل وجود مساحة لعمل ”إسلامي“ يقوم على انحيازات مغايرة) ، وثانيتها أن التركيز على ”الهوية“

قبل الثورة سيطر على تفكير أعضاء الجماعة، بحيث صار معيار التمايز عن الأطراف الموجودة في الساحة السياسية هو "الاعتدال" الديني (إزاء "الإفراط" السلفي، و"التفريط" العلماني) لا الموقف السياسي (بين اليمين واليسار)، فكان تطوير الرؤية السياسية - عند من حاول ذلك - محكوماً بهذا المعيار غير السياسي.

كانت أولوية الحفاظ على التنظيم (تلك الفكرة الموروثة من ثقافة الإغلاء من قيمته بسبب القمع) هي المتحكمة في القرارات السياسية للجماعة بعد الثورة، وجسد أدائها خلال السنتين الماضيتين الكفاءة الإجرائية مع الضعف السياسي، فوصلت للسلطة (في البرلمان ثم الرئاسة) في غياب العمق الفكري والحكمة السياسية، التي تُمكن من تطوير رؤية واضحة للأهداف وكيفية الوصول إليها، بل يمكن الزعم أن الجماعة استدرجت من هذا الباب تحديداً (التميز الإجرائي مقابل الضبابية على مستوى المشروع) للوصول للسلطة من غير الاستعداد لذلك، فوقعت بسبب ذلك في أخطاء وتناقضات كثيرة، منها وقوعها في أسر مشروع "الدولة المصرية"، التي "دولنت" الجماعة أكثر مما "أخوتتها" الأخيرة، كما بدا - على سبيل المثال - في التراجع الكبير في مساحة استقلال المجتمع المدني بين القانونين المطروحين من قبل الإخوان في ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي، وقد أدى ذلك لانحياز الجماعة لصالح القوى التقليدية (المحلية والإقليمية) التي قامت الثورة ضد هيمنتها، فظهر الانحياز للمؤسسة القمعية العسكرية والشرطية بالنصوص الدستورية التي منحت العسكريين وضعاً مميزاً، وضمنت استقلالهم الاقتصادي (المواد ١٩٥ إلى ١٩٨ من دستور ٢٠١٢ المعطل على سبيل المثال)، وظهر انحيازهم للشرطة في ثناء الرئيس المتكرر على أدائهم، واختياره وزيراً للداخلية شارك في "مجزرة" محمد محمود، وظهر الانحياز لرجال الأعمال بتقريب الرئيس إليهم، وسفرهم معه في جولاته الخارجية، والتأكيد المتكرر على أهمية تشجيع القطاع الخاص وجذب الاستثمار مع استمرار تجاهل وقمع المظاهرات والاعتصامات الفتوية والعمالية. وظهر الانحياز للحلفاء الدوليين (محور "الاعتدال" الحليف للولايات المتحدة) في استمرار تدمير الأنفاق الموصلة لغزة وفرض الحصار على القطاع، والتطابق مع الموقف الأمريكي والخليجي حيال سوريا، وعدم اتخاذ أي خطوات جادة لتحسين العلاقة مع إيران. وقد اتخذ الرئيس والجماعة - مع ذلك - بعض الإجراءات التي ترمي للحفاظ على التماسك التنظيمي المهدد بتلك المواقف، فعزل الرئيس قيادات المجلس العسكري (المشير طنطاوي والفريق عنان) من غير أن يقرن ذلك بأي تغيير حقيقي في العلاقات المدنية/العسكرية، وحرص على ألا يذكر لفظة "إسرائيل" أبداً في خطبه وتصريحاته، وهاجم فيها غير مرة "إفساد" رجال الأعمال الذين يمولون أنشطة الثورة

المضادة، وحرص على التأكيد على انحيازه لمحدودي الدخل، وهي المواقف التي حافظت -في ظل ضعف الوعي السياسي بسبب طبيعة التنشئة السياسية في الجماعة- على التماسك التنظيمي، واستمرار التقليل من قيمة النقد الموجه لسياسات الرئيس.

وبقي عدم الإنجاز مع ذلك يمثل تهديدا جادا للتماسك التنظيمي للإخوان (مع عجز الرئيس عن الوفاء بالتزاماته التي قطعها على نفسه في الحملة الانتخابية، سواء ما يتعلق بوعود المئة يوم، أو القصاص، أو تحسين الوضع الاقتصادي والأمني على سبيل المثال)، غير أن الجماعة تعاملت مع تلك المعضلة باستراتيجية تكونت من شقين، وأولهما استدعاء ثقافة المواجهة وتوجيه اللوم المتكرر للأعداء الخارجيين بسبب سعيهم لإفشالها، بدأ ذلك في البرلمان باتهام الحكومة بعدم التعاون والسعي لتشويه صورة البرلمان أمام من انتخبه، ثم في تذرع الرئيس بالإعلان الدستوري (الذي أصدره العسكريون قبيل جولة الإعادة) في عدم القدرة على العمل، ثم بلوم القضاة على تعطيل كل مسعى للإصلاح، فالإلقاء باللوم على عدم وجود دستور يساعد على إيجاد بيئة اقتصادية صحية، وأخيرا التوجه للوم المعارضة والإعلام بإفشال الرئيس، وهذه الادعاءات -على ما يحمله بعضها من صحة- تتجاهل حتمية الخلاف وسعي قوى المعارضة لإسقاط الحكومة سياسيا، كما تتجاهل سبق المعرفة بموقف الأجهزة الحكومية المصرية من التغيير وتمكين المجتمع (وهو موقف موروث من تأريخ هذه الدولة، التي احتكرت منذ نشأتها الحديثة في منتصف القرن التاسع عشر صناعة السياسة في مصر)، وقد استخدمت الجماعة استدعاء المواجهة على هذا النحو في إلقاء مسؤولية الفشل على الخصوم، لا على الرئيس الذي فشل في التعامل مع التحديات المطروحة. أما الشق الثاني للاستراتيجية فكان افتعال أزمات محدودة تشعر الجماعة بقدر من التهديد وتعيد توحيدها على أساس الهوية فتؤجل كل نقد واختلاف آخر، ومن ذلك ما حدث وقت الإعلان الدستوري (الذي تم تصوير الخلاف حوله باعتباره خلافا حول الهوية، كما ظهر في مليونية الشرعية والشريعة التي أطلقها أنصار الرئيس وقتها)، وما حدث وقت الاستفتاء على الدستور، وفي غيرها من المناسبات التي استخدمتها الجماعة (أو افتعلتها) لإشعار أعضائها بالتهديد.

وفي المجمل، يمكن الزعم أن الهدف الرئيس للإخوان خلال وجودهم في الحكم لم يكن "الأخونة" كما يزعم نقادهم، غير أنه لم يكن الانتصار للثورة كذلك، وإنما كان الهدف الأول هو الحفاظ على التماسك التنظيمي في الظرف الجديد الذي لم تعتده الجماعة، ثم التقدم بعد ذلك -وبالقدر الذي لا يهدد هذا التماسك- لوراثة دولة مبارك ونظامه من غير إدخال أيه تغييرات جوهرية أو هيكلية في سبل عملها، فكانت المحصلة النهائية هي التفكيك والحوسلة

كاملة لمنظومة القيم الحاكمة للجماعة (بحيث لم يعد ثمة مستقر إلا بقاء التنظيم وتماسكه)، و"دولنة" ألبستها ثياب نظام مبارك (في ظل غياب الطرف الموضوعي الذي مكن مبارك من البقاء ٣٠ سنة، وهو شبكة العلاقات التي انبنت حول حكمه وأسهمت في قمع المجتمع وتدجينه)، فأوقعها -خلال أشهر معدودة- في أهم مشكلاته، وهي العجز عن التواصل مع الجماهير غير المؤطرة تنظيمياً، والبطء الشديد في التعامل مع مطالباتها، بالإضافة لتبدي الضعف الإداري للقيادات الإخوانية في الدولة (لأسباب تاريخية تتعلق بانغلاق الدولة على نفسها، وصناعتها -دون المجتمع- للقيادات السياسية، على نحو جعل كل الساسة القادمين من خارجها - ومنهم الإخوان - يعجزون عن فهم كيفية إدارتها).

ب- داء بلا دواء، التناقض المركزي لمشروع الإخوان

كل الأدوية السابقة لجماعة الإخوان لها أدوية، ووجودها يقدر في كفاءة التنظيم لا في نفس المشروع الذي يحمله، أما الداء الذي لا دواء له فهو التناقض المركزي في المشروع الإسلامي للإخوان، بين إدعاء الأصالة والبناء على التراث، وحقيقة الطبيعة الحداثية للمشروع، وهو تناقض يتجلى في أهم مقاصد الإخوان (والجماعات الإسلامية بشكل عام)، وهي تقنين الشريعة، وتصورهم للنهضة على أسس إسلامية، وينبغي لفهم هذا التناقض النظر للسياق التاريخي الذي نشأت فيه هذه الجماعات.

كانت إدارة المجتمع قبل وصول محمد علي للحكم تتم بالأساس من خلال مؤسسات أهلية، أهمها الطرق الصوفية، وعلماء الأزهر، وشيوخ الحرفيين، والأوقاف، وكانت العلاقات بين هذه المؤسسات متشابكة، إذ انتمى معظم (إن لم يكن كل) الأزاهرة للطرق الصوفية، واستندت كلتا المؤسساتين الأزهرية والصوفية على الأوقاف لتمويل أنشطتهما، كما مولت الأوقاف الخدمات الأخرى كالرعاية الصحية والتعليم، فكان وجود الدين في الحياة يتم من خلال مؤسسات وقنوات أهلية، أهمها التعليم الذي كان في مجمله خاضعاً للمؤسسة الدينية، والطرق الصوفية التي انتمى جل المصريين المسلمين إليها، وتعاضمت روابطها مع نقابات الحرفيين فأنشئت -على سبيل المثال- طرق صوفية للجزائريين وهي الطريقة البيومية التي كانت تهتم -مع التربية الروحية- بتعليم الجزائريين؛ الأحكام الشرعية للذبح بعدما لاحظ الشيخ البيومي وقوع بعضهم في مخالفات شرعية.

وعلى مدار القرن التاسع عشر سلك محمد علي وخلفاؤه ثلاثة مسارات متوازية ومتداخلة، كانت ذات أثر بالغ على تطور المجتمع، أولها مسار التمصير، الذي بدأ سنة ١٨٢٢ بضم علي

أربعة آلاف مصري مسلم للجيش،^(٦) قبل أن يجند سعيد الأقباط،^(٧) ويستبدل التجنيد الإجباري بالجزية سنة ٥٥٨١،^(٨) وجاء «تمصير القضاء الشرعي» في السنة نفسها^(٩)، وتعريب صحيفة الوقائع المصرية وتحول العربية للغة الرسمية للمخاطبات الحكومية سنة ١٨٦٩^(١٠)، وعين قضاة أقباط خلال حكم إسماعيل بالتزامن مع إنشاء المحاكم الحديثة، بحيث «صار قضاء مصر يَخضع له المصريون عامة على أساس الجامعة الوطنية»^(١١)، وتجلي التمصير بشكل أكثر وضوحاً في أعقاب ثورة ١٩١٩، بقانون منع تملك الأجانب للأراضي،^(١٢) وكذا إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ (لتمويل الأنشطة الصناعية)، واتحاد الصناعات بالقطر المصري.^(١٣)

ثاني المسارات كان التحديث، الذي تجلّى في إنشاء الجيش الحديث، والبيروقراطية ونظام التعليم المدنيين، كما ظهر في سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية، بتأميم الأراضي الزراعية، وإدخال العديد من الصناعات المملوكة للدولة، وإنشاء مشروعات الري،^(١٤) واستقدام العبيد للمشاركة في الأنشطة الزراعية^(١٥) واستخدام عوائد التصدير لتطوير البنية التحتية، على نحو أدى لتزايد الوجود الأجنبي، إذ نجحت بريطانيا في الحصول على مشروع السكة الحديد بين الإسكندرية والسويس،^(١٦) ثم استخدم إسماعيل عوائد التصدير في مشروع تحديث القاهرة على النمط الفرنسي، في إطار ما يذهب البعض لكونه محاولة أعم لتغيير «نمط حياة الإنسان المصري... غير التقويم من الهجري إلى الميلادي، وغير الساعة من العربي إلى الإفرنجي، وغير الأزياء، وغير نمط المعيشة»^(١٧).

أما ثالث المسارات فكان الدولة، أي سطو الدولة على المؤسسات الأهلية، وفي القلب منها المؤسسات الدينية التي مزجت وظيفتها الدينية بوظائف اجتماعية، أهمها تمكين المجتمع من التنظيم الذاتي لشئونه وإيجاد نخب مستقلة نسبياً عن الدولة ولها صلات عميقة بفئات مجتمعية واسعة، ومن ثم فقد مثلت تهديداً لسيادة الدولة، التي أخذت في بسط نفوذها التدريجي عليها حتى أحكمت قبضتها عليها، كما حدث مع الأوقاف (بإنشاء ديوان عمومي للأوقاف سنة ١٨٣٥م، وتحوله لنظارة سنة ١٨٧٨، وعودته ديواناً سنة ١٨٨٤، ثم وزارة سنة ١٩١٣، وبالتدخل في «مصارف» الأوقاف، بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦، ثم القانون ٣٠ لسنة ١٩٥٧)، والطرق الصوفية (بإصدار فرمانات اعتماد شيخ مشايخ الطرق، ثم تدخل الدولة لـ«تحديد مجالات السلطة لكل من شيخ السجادة البكرية وشيخ الأزهر»، فأصدر لائحة الطرق الصوفية في ١٨٩٥م، فلائحة ١٩٠٣م، وتعديلاتها ١٩٠٥م، وصولاً للقانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ (١٨)، والأزهر الشريف (بتعيين شيخه بعد وفاة الشيخ الباجوري سنة ١٨٦٠م، فالتنظيم القانوني لطريقة الحصول على العالمية في ١٨٧٢، فالتحديد القانوني لمؤهلات المدرس

الأزهري في ١٨٨٥، فتأليف مجلس عالٍ لإدارة الأزهر ١٩٠٨، فتحديد اختصاص شيخ الأزهر في ١٩١١، فتحديد نظم التعليم في الأزهر سنة ١٩٣٠، ووصولاً لقانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١ الذي أحال الأزهر جامعة حكومية وشيخه موظفاً عاماً^(١٩)، فكانت المحصلة النهائية أن قامت الدولة بتصفية «مؤسسات المجتمع التقليدية، ليس لإحلال المؤسسات الأهلية الشعبية الجديدة محلها، ولكن لإحلال السيطرة المركزية للدولة الحديثة محلها، وهي التي قضت تباعاً على التكوينات الأهلية التقليدية لا لتفسيح لتكوينات شعبية أهلية أحدث وأكفأ من حيث الإدارة اللامركزية واتخاذ القرارات الذاتية، ولكنها قضت على القديم لتنتهي الوجود الذاتي لمؤسسات تعتمد على فكر وأعراف وصلات اجتماعية راسخة، ولتنشئ واجهات مؤسسات حديثة تنشأ وتعمل تحت الهيمنة السيادية لجهاز الدولة القابض»^(٢٠).

كانت الثمرة الرئيسة لهذه المسارات هي الانتقال من تحكيم المؤسسات الأهلية إلى حكم الدولة، وقد أثر ذلك على تصور الدين وأنماط التدين والفعل الديني من عدة جهات، أولها أن سيادة الدولة عنت احتكار المؤسسات الدينية التابعة لها للمجال الديني، فصار «الأزهر» علماً على مؤسسة (تابعة للدولة) لا على منهج (مستقل عنها)، كما أن الدولة أخضعت المؤسسة الدينية لتبني مواقفها، على نحو ظهر على سبيل المثال في تغيير موقف الأزهر من إسرائيل تبعاً لموقف الدولة، ففي ١٩٧٣ أكد شيخ الأزهر الفحام «حتمية الجهاد ضد إسرائيل لإنقاذ الأراضي الإسلامية من سيطرة الأعداء عليها»^(٢١) ثم أعلن خلفه الشيخ عبد الحليم محمود «تأييده لزيارة الرئيس السادات إلى القدس»^(٢٢) وأقامت مشيخة الطرق الصوفية حفلاً كبيراً في مسجد الإمام الحسين بمناسبة توقيع اتفاقية السلام.

وبانتقال الإدارة إلى الدولة لم تعد المؤسسة الدينية الأهلية صاحبة الدور الرئيس في تشكيل الوعي، إذ أسست الدولة -كغيرها من الدول الناشئة- «نظام تعليم قومياً ينتج كفاءات للتوظيف، وحقلاً ثقافياً من وسائل الإعلام يعمل بلغة قومية معيارية»^(٢٣) فأنتهى احتكار المؤسسة للتعليم بنشأة هذا النظام، ثم بتأسيس مدرسة دار العلوم سنة ١٩٧٢، ثم جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٠٨، إضافة للتوسع في البعثات التعليمية التي اقتصرت وقت محمد علي على «البضائع» كالطب والهندسة ثم توسعت في عهد خلفائه لتشمل العلوم الاجتماعية والإنسانية، فكانت النتيجة إيجاد نخبة ثقافية حديثة تدير البلاد، بعيدة -في مجملها- عن التصورات التي كانت موجودة قبل عقود، كما تراجع دور الطرق الصوفية مع نعتها بالتخلف والخرافة في ظل موجة «الحداثة»، وانفصلت عن الحياة العامة بحل نقابات الحرفيين وإخضاعهما (النقابات والطرق) لسيطرة الدولة الكاملة، وقد استوجب هذا التغيير في موازين القوى وفي

أشكال التأثير في المجتمع تغيرا في تصور علاقة الدين بالمجال العام .

وكان أول تجليات هذا التغير إعادة النظر في معنى وجود الشريعة في المجتمع وسبل تطبيقها، ونشأة فكرة «التقنين»، أي صوغ أحكام الشريعة «في نصوص مرتبة، ووضع هذه النصوص في مجموعة مبوبة أو مرقمة على غرار القوانين الحديثة من مدنية وجنائية وإدارية»^(٢٤) وربط المخالفات بالعقوبات، وهي الفكرة التي مثلت تجسيدا للتصير والدولة والتحديث جميعا، فجاءت أولى محاولات التقنين كرد فعل «مصري» لجلة الأحكام العدلية الصادرة من الباب العالي سنة ١٨٧٦،^(٢٥) وتمثلت في لجان ترأسها محمد قذري باشا -وزير الحقانية- انتهت بإصدار مجموعة من القوانين سنة ١٨٨٣، «نصت في مادتها الأولى على أنها «لا تنفي أي حق مقرر في الشريعة الإسلامية»^(٢٦)، وعبرت عن قبول بالإدارة من خلال الدولة المركزية، القائمة على أسس شرعية قانونية مكتوبة، والتي رأت ضرورة التقنين باعتبار القانون أساس الحكم فيها، ولأن «تعدد الآراء الفقهية وكثرة الاختلافات في المسألة الواحدة؛ ليس فقط بين فقهاء المذاهب المختلفة، وإنما أيضا بين فقهاء المذهب الواحد. . . فقد كان من العسير على قضاة المحاكم الاهتداء إلى الحكم واجب التطبيق في الحالات المتماثلة، وهو ما يعني بدوره إهدارا لمبدأ المساواة أمام القانون (وفق منطق الدولة القومية الحديثة، الحريص على التنميط، والممهّد لحكم السوق)»^(٢٧)، وهكذا تحول الوجود الرئيس للشريعة من وجود مجتمعي -يتمثل بالأساس في الطرق الصوفية ثم التعليم، وحتى الوجود التشريعي لها لم يكن سياسيا^(٢٨)- إلى وجود سياسي يتمثل بشكل شبه حصري في القوانين والتشريعات، المنبئية على منطلقات معرفية مغايرة لتلك التي كانت قائمة قبل صعود الدولة.

ومع نهايات القرن التاسع عشر دافع الشيخ محمد عبده -مفتى الديار المصرية وقتئذ- عن العمل في ظل الدولة في حقل التعليم تحديدا، وكان من المناادين بالإصلاح من خلالها، فأسهم في إضفاء الشرعية على هذه الدولة، وعبر عن أمر واقع جديد كانت فيه الدولة هي صاحبة النفوذ الأوسع في تشكيل الوعي، فكان ذلك إيذانا بتوسع الانشغال بالسياسي على حساب الاجتماعي عند المتدينين، الذين صارت الدولة مقصدهم الرئيس يسعون إليها، ثم يسعون بها إلى التغيير في المجتمع، فصار «تقنين الشريعة» هدفا أسمى، وصار استعمال الدولة في بث القيم الدينية مسلما، من غير كثير التفات إلى الأسئلة المتعلقة بشرعية هذه الدولة المتسلطة، ومدى مناسبة هيكلها وبنائها والفلسفة التي تقوم عليها للشريعة التي ينادون بها.

وفي هذا السياق تحديدا نشأت الحركات الإسلامية الحديثة، فكانت حركات «دولتية»، حلت في الدولة الحديثة محل الطرق الصوفية قبلها، إذ عبرت عن تيار متدين يسعى لتحكيم

الشرع من غير تحدٍ لطريقة إدارة المجتمع (الطرق من خلال المؤسسات الأهلية، والحركات الإسلامية من خلال الدولة)، ولذلك لم يكن غريباً أن تستخدم الحركات الإسلامية شبكات الطرق الصوفية (التي أهملت للأسباب السابق ذكرها) في التوسع والانتشار، وأن تستند لبعض الطقوس الصوفية؛ تماشياً مع الأعراف والثقافة السائدة وقتئذ، خاصة خارج المدن التي كانت آثار التحديث قد أتت عليها، وأن تصل الحركة من خلال هذه الشبكات إلى القرى والنجوع على نحو لم يصل إليه غيرها.

وهذه الحركة التي جعلت الدولة مقصداً تواجهه بسبب ذلك تناقضات رئيسية، منها كون التوسع الإداري من خلال الدولة (أي القوانين والأحكام الملزمة) مع وجود تشريعات شديدة التفصيل يؤدي لتعطيل الحياة، وكون الانشغال بالتقنين أدى لتحولات كبيرة في فهم الشريعة، بحيث صارت «سياسية» بالأساس» بعد أن كان تجليها الرئيس اجتماعياً، فانحصر «الدين» في «الفقه» و«الأحكام» على نحو حوله لللائحة جزاءات منقطعة الصلة بالواقع الاجتماعي، غير عابئ بتغيير «مناط الأحكام» و«محال النظر» المتغيرة، كما أن الفقه له - بطبيعته - نسق مفتوح، لا ترتبط فيه الجرائم بالضرورة بالجزاءات الدنيوية (باعتباره ديناً تمثل الدار الآخرة القسط الأكبر من عقوباته)، بخلاف القواعد القانونية التي تتسم بالعموم والتجريد، والتي تقترن فيها كل جريمة - بالضرورة - بعقوبة دنيوية، وفي المجمل يمكن الزعم بأن الانشغال بتقنين الشريعة - بهذا المفهوم السياسي - عبر عن انتصار الدولة الحديثة على الإسلاميين، بحيث صارت المؤطرة لتفكيرهم، وأوجب عليهم بفعل الهيمنة^(٢٩) العمل في إطاراتها، والتفكير بمنطقها، فوقعوا في إشكاليات وتناقضات لا تكاد تُحصَر، تجلت بشكل واضح في فترة وجودهم في الحكم.^(٣٠)

ومع تراجع حكم الدولة لصالح تحكم السوق - بدءاً من سبعينيات القرن المنصرم - شهدت الساحة الدينية تغيرات فكرية كبيرة، أهمها تراجع دين الدولة تدريجياً لصالح دين السوق، على نحو تبدي أولاً في كسر احتكار الأزهر للساحة الدينية، مع تمدد الوهابية واكتساب الإخوان مساحات «دينية» مستقلة عنه في السبعينيات (كان مساحات الإخوان قبل ذلك سياسية، وكان تمددهم الديني مرتبطاً بالأزهر غير مستقل عنه)^(٣١)، واستعمال المال الخاص في إنشاء مساجد ومعاهد دينية مستقلة عن الدولة، كان لرأس المال (الخليجي ثم المحلي) دور رئيس في تحديد توجهاتها، وعلى مستوى الأفكار كان لصعود السوق أثر كبير في نمو وسيادة التيارات المتصالحة معه، من التيار الوهابي الذي غابت عن تصورات أنصاره الأجندة الاجتماعية بصورة شبه كاملة (وإن ظلت الدولة حاضرة في وجدانه بسعيه لتقنين الشريعة)،



للإخوان الذين غزاهم السوق فتراجع خطاب «تقنين الشريعة» الذي تقوم فيه الدولة بالدور الرئيس لصالح «المشروع الإسلامي» المتشكل من شراكة الدولة والسوق (الذي يسمى وقتئذ بالمجتمع)، وظهر الشعار الإخواني «الإسلام هو الحل» معبرا عن هذا التوجه، الذي يسعى لـ «تسويق» الإسلام، (يفرض على الأحكام الشرعية أن توافق المصالح الدنيوية ليصير الدين تابعا غير متبوع، مرتبطا في أحكامه بالمصالح الدنيوية أكثر من الانضباط والصحة العلمية)، ومن ثم ووجه الإسلاميون بتحدٍ كبير في تسويق الأحكام الشرعية المستقرة، غير المحققة للمصالح الدنيوية المتصورة (كأحكام الربا المعطلة للاقتصاد)، أو غير التماشية مع قيمتي «التسامح» و«الاعتدال» اللتين يفرضهما السوق (كأحكام الحدود)، وهو تحدٍ أسهمت مركزة الضرورة وتفكيك تعريفها في التعامل معه على المدى القصير، غير أنه أدى لمزيد من التآكل في شرعية الأصول والافتراضات النظرية التي يقوم عليها المشروع في بعده السوقي، بعد أن كشفت قبلها إشكالية في البعد الدولي.

٣) مستقبل الإخوان مشروعا وتنظيما

انتهى المشروع السياسي للإخوان مع وصول الرئيس مرسي للحكم في منتصف ٢٠١٢، فبوصوله كشفت تناقضات الفكرة الحاملة للجماعة وافتراضاتها النظرية، إذ لم يجد «المشروع الإسلامي» من السياسات ما يدعي به التميز عن غيره من حيث الأطروحات السياسية، وفشل -خلال تلك السنة وقبلها- في بلورة أي رؤية ناظمة لتلك السياسات، التي كانت -إضافة لذلك- في مجملها أميل للمحافظة (على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية جميعا) في ظرف ثوري عجزت الجماعة عن إدراك أبعاده وعن احتواء منتجاته، وبدت فكرة «المشروع الإسلامي» منحصرة -إلى حد بعيد- في «الرئيس المسلم» أي الملتزم بأحكام الشرع في ظاهره وحياته الشخصية، بقطع النظر عن أثر ذلك على «إسلامية» سياساته وقراراته، وفق فرضية تقول إن هذا «الملتزم» هو الأقدر على التعامل مع تحديات الحكم؛ بسبب ابتعاده عن شبهات الفساد من جهة، وجديته وانضباطه من جهة أخرى، غير أن هذه الفكرة -التي سهل ترويجها من قبل، وكانت أحد أسباب التفوق الانتخابي للإسلاميين- لم تعد خلال عامي الثورة سهلة الترويج، بسبب التركيز الإعلامي على «فضائح» الإسلاميين (من دعاة وبرلمانيين وغيرهم) وضعفهم الإداري والسياسي (على ما في هذه التغطية الإعلامية من مبالغة)، فبدأ مشروع الإخوان -بسبب هذا كله- مشروعا عشائريا، يقوم على تمكين «الأهل والعشيرة»، الذين فتحت لهم الأبواب باعتبارهم أهل الثقة، ورأى في ذلك الخصوم «أخونة»

للدولة، لا بمعنى تغيير سبل حكمها لتكون أكثر إخوانية، وإنما بمعنى صعود أفراد الإخوان إلى أعلى هيكلها البيروقراطي والسياسي.

كان الرهان الأخير للجماعة للبقاء في الحكم -مع تبدي سقوط المشروع- هو غياب المعارضة المنظمة القادرة على منافستها انتخابياً، وهو رهان لم يصمد طويلاً أمام الميل العام للجوء للشارع، فلم يقف غياب البديل عائقاً أمام دفع الجماهير الإخوان عن سدة الحكم، وانتقل الحكم - بالتالي - للعسكريين: اللاعب دائم الجاهزية في المشهد السياسي، والذي تخلى سريعاً عن حلفائه «الليبراليين» و«المدنيين»، ولجأ للخيار الأمني في التعامل مع الإخوان والإسلاميين بصفة عامة، بدءاً من إغلاق الوسائل الإعلامية، مروراً بالتحريض الإعلامي واعتقال القيادات، ووصولاً لـ«مذبحة» رابعة العدوية، ثالثة المذابح في أربعين يوماً، وأكثرها أهمية في تحديد المسار المستقبلي للجماعة.

دفع هذا التعامل الأمني الإخوان مجدداً إلى خانة المظلومية، فدفعهم للتمترس خلف أطرهم التنظيمية، ووآد الرؤى النقدية التي كان من شأنها كشف أوجه القصور الفكري على نطاق واسع في التنظيم، وبالتالي إضعافه، فانقطعت بالكامل الصلة بين التنظيم والمشروع، وأمكن بقاء الأول مع موت الثاني، ثم أدت مذبحة رابعة إلى «غياب مؤقت» للتنظيم، الذي شلت آليات اتخاذ القرار فيه بسبب غياب القيادات، وانقطاع سبل الاتصال، في لحظة يتحرك فيها الأفراد في الشارع في حالة من الغضب، فتكون القرارات غير مركزية، تتخذها قيادات دون المتوسطة بشكل محلي.

وهذا الغياب المؤقت لتنظيم الإخوان، والممتد حتى لحظة كتابة هذه السطور، لن يستمر طويلاً، إذ مع مرور الوقت والهدوء النسبي للأحداث، ستعود جماعة الإخوان للتشكل تنظيمياً مع وجود متغيرات مهمة في بنيتها، أهمها الانتصار والهيمنة (شبه) الكاملة على المستوى القاعدي للفكرة القطبية (بعد أن كانت القواعد تتأرجح بين المشروعات الفكرية المختلفة)، ومن ثم الإغلاء من قيمة التنظيم (أكثر ربما من أي وقت مضى)، والانشغال بترميم ما انكسر منه (ومن ثم تأجيل كل القضايا الفكرية)، والتمادي في مسألتي العزلة الفكرية، وتجهيل المجتمع (من غير التصريح بتكفيره)، مع عودة الانضباط التنظيمي إلى ما كان عليه قبل الثورة، التي أدى غياب القمع فيها لتدني مستويات الالتزام التنظيمي على المستويين التربوي والإداري.

غير أن الجماعة لن تستطيع -في جميع الأحوال- الحفاظ على تماسكها الكامل، إذ ستدفع تجربة العامين السابقين عدداً من أنصار الجماعة للانشقاق عنها في أربعة اتجاهات مختلفة، تختلف بحسب مستوى إدراكهم لطبيعة الصراع وللتناقضات المتضمنة في مشروع الجماعة،

فأما الاتجاه الأول فهو اتجاه دولتي، يقوم على إدراك عدم إمكان تطويع الدولة للإسلاميين (لأسباب فكرية أو واقعية تتعلق بموازين القوى)^(٣٢) مع نمو حالة الثأر مع هذه الدولة (بسبب ارتفاع عدد ضحايا المظاهرات والمواجهات)، فيرغب في تدمير هذه الدولة باللجوء للعنف، أي أنه يندفع إلى خاثة انعدام المشروع السياسي لانسداد الأفق وضيق الخيال، أما ثاني الاتجاهات فدولتي-سوقي، يدرك -على مستوى معين- صعوبة الوصل بين "الدولة" و"الشريعة"، فيسعى لربط الأخيرة بالسوق، ويحل فيه "المشروع الإسلامي" القائم على مفاهيم كـ"التنمية بالإيمان" حلولا كاملا محل "تقنين الشريعة"، وينتج ذلك مشروعا سياسيا على نمط حزب العدالة والتنمية التركي^(٣٣): لا تتسم تشريعاته وسياساته بالإسلامية، ويتحول الدين فيه لإطار ناظم للقيم، وربما موجه للتحالفات، غير أنه مقطوع الصلة، بشكل (شبه) كامل بالتشريع، ويكون استناد المشروع لقوة أنصاره الاقتصادية (كما هو الحال مع رجال أعمال الأناضول في تركيا)، وسيراهن هذا التوجه -بطبيعة الحال- على الحاجة السوقية لمشروع إسلامي بديل للإخوان، يكون أكثر اندماجا في أوساط النخبة الاقتصادية والاجتماعية المتحكمة، وأكثر تفهما لتخوفاتها ومصالحها، أما ثالث الاتجاهات المنبثقة عن الإخوان فيسكون صوفيا، يريد الابتعاد عن "السياسة" بصراعاتها، والسعي "للخلاص الروحي" عن طريق التصوف بدلا من الإخوان، أو يسعى لإعادة ربط الدين بالحياة عن طريق اجتماعي غير سياسي، والتقارب بين هذا التيار والأزهر حتمي، غير أنه مستبعد في ظل ما يبدو أنه انحياز واضح من جل القيادات الأزهرية الكبرى ضد الإخوان، على نحو يؤجل ظهور مثل هذا التيار بسبب الحاجز النفسي النامي بين أفراد الإخوان (وإن تغيرت أفكارهم) وتلك القيادات، التي أسهمت -في رأيهم- في قتل زملائهم وذويهم، أما رابع الاتجاهات فيسكون "علمانيا" بالكلية، لفقدانه الثقة في "الحل الإسلامي" بتكشف أوجه التعارض بين الأحكام الشرعية والمصالح الدنيوية المتصورة، ومن ثم سقوط مقولة "الإسلام هو الحل" التي كانت بالأساس سببا في انضمامه للحركة الإسلامية.

وستتباين درجة التفلت التنظيمي من الإخوان وتوجهه بحسب الطرف الاجتماعي الحاكم، إذ سيتحقق النجاح التنظيمي الأكبر بتخلي النظام الحاكم عن حالة "المواجهة الشاملة" للإخوان، والعودة لسياسة مبارك القائمة على القمع الجزئي المقترن بالاحتواء المحسوب، وهي المعادلة التي ستحقق للإخوان ظرفا اعتادوا العمل فيه، وستوفر لهم من التهديد الخارجي ما يضمن التماسك الداخلي، أما استمرار المواجهة الشاملة فمن شأنه دفع المزيد من الأنصار تجاه التيارات المنتهجة للعنف، فيما سيؤدي "الإدماج المشروط أيديولوجيا" على النمط التركي

لصعود التيارات المشابهة لحزب العدالة والتنمية، وتوجه مواز للتصوف، أما الاختفاء الكامل للقمع، والذي كان من الممكن أن يؤدي قبل شهرين لإضعاف شديد للتنظيم، فإنه سيبقي على التنظيم مع إضعافه، وسيؤدي للاندفاع في جميع الاتجاهات باستثناء خيار اللجوء للعنف.

٤) خاتمة

فتحت الثورة المصرية أبواب السياسة على مصاريعها، وصار الوصول لسدة الحكم متاحا للجميع، فكشف ذلك عن ضعف الكفاءة السياسية للأطراف السياسية الرئيسية، والتي لم ينجح أي منها في تبني استراتيجية تحقق أهدافه، إذ أدى صعود الإخوان المتعجل لسقوط مشروعهم السياسي، وأدى تجبر العسكريين عليهم ولجوئهم للحل الأمني دون السياسي للحفاظ على التنظيم الإخواني، وأدى ذلك مجتمعا - مع تغير السياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحاكمة - لإعادة طرح أسئلة مهمة، تتعلق بماهية المشروع الإسلامي، وعلاقة الدين بالمجتمع والدولة والسوق، وكذا علاقته بالسياسة والاقتصاد، وهذه الأسئلة جميعا لم يقدم الإسلاميون لها إجابات متناسقة، وهو ما أدى لسقوط مشروعهم، غير أن هذا السقوط لا يعني بالضرورة أن يكون البديل علمانيا، إذ طرح الأسئلة وتقديم إجابات مختلفة عنها من شأنه - على المدى المتوسط والبعيد - إعادة تعريف التيار الإسلامي، ليكون مشروعه السياسي أكثر عمقا، ولا يكون مقتصرًا في بنائه على فكرة "الهوية"، وتكون له تصورات أكثر جدية وأصالة مرتبطة بالتعامل مع الواقع.

الهوامش

١. أي أنها -خلافا للمدرسة التراثية الأزهرية- لا ترى الالتزام بمعتمدات المذاهب السنية الأربعة في الفقه واجبا، وإنما ترى الاسترشاد بما في المذاهب مع الاجتهاد المستقل عنها، متأثرة -إلى حد بعيد- بمقولة "الشريعة صالحة لكل زمان ومكان".
2. Haykel, Bernard". 2009. On the Nature of Salafi Thought and Action ".In Global Salafism :Islam's New Religious Movement, edited by Roel Meijer .33-50 :London :Hurst and Company ,p36
٣. المدرسة السلفية لا تشغل كثيرا بعلوم الآلة التي يستطيع بها الفقيه التعامل مع النصوص الشرعية، ومنها علوم المنطق وأصول الفقه، وهي العلوم التي قامت عليها المذاهب الأربعة فكانت الخلافات بينها في "المنهج" لا في "الثمره"، وبسبب عدم انشغال السلفية بهذه العلوم فقد انصبّت مباشرة على النص الشرعي، متجاوزة التراث العلمي، وحادة من أهمية التأهيل العلمي
٤. د. محمد عمارة، تيارات الفكر الإسلامي، دار الشروق، ص ١٣٠.
٥. للمزيد عن تنوع الأفكار والمصالح داخل الجماعة راجع El Houdaiby ,Ibrahim". 2013. From Prison to Palace :The Muslim Brotherhood's Challenges and Responses in Post-Revolution Egypt ",FRIDE Working Paper
٦. المستشار البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، القاهرة- مصر ٢٠٠٤، ص ١٦-١٧.
7. The State and the Church in Nineteenth Century Egypt. Afifi, Muhammad ,3. November, 1999 Die Welt des Islams ,Vol,39 . pp ,273-288 .p282
8. Farah ,Egypt's Political Economy ,p100
٩. المستشار طارق البشري، المسلمون والأقباط، ص ٣٦.
١٠. المرجع السابق، ص ٣٥.
١١. المرجع السابق، ص ٣٧.

12. Farah ,Egypt's Political Economy ,p29
١٣ . محمد حسني ، الحركة العمالية المصرية .
14. Farah ,Egypt's Political Economy ,p26
15. Cuno ,Kenneth M.African Slaves in 19 th-Century Rural Egypt, International Journal of Middle East Studies ,v ,2009 ,41 pp 186-188
- ١٦ . الدكتورة لطيفة محمد سالم ، القوى الاجتماعية في الثورة العرابية ، ص ١٣ .
- ١٧ . الدكتور علي جمعة ، التجربة المصرية ، نهضة مصر - القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ١٩ .
- ١٨ . الدكتور عمار علي حسن ، التنشئة السياسية للطرق الصوفية .
- ١٩ . يروي الشيخ محمد سعيد عبد البر ، عن شيخه الشيخ حسين أمين صديق (١٨٩٨-١٩٩٨) الأزهري - رحمه الله تعالى- أنه لما تقرر تحويل الأزهر لجامعة وإنشاء كلية لأصول الدين بها طلب منه التدريس بها ، وأنهم أخبروه أنه بشهادة العالمية التي حصل عليها- صار دكتوراً ، فاستنكر ذلك ، واستنكر بشدة قيامه مع جلوس الطلبة في المحاضرة ، فكان يأخذ الطلبة ويذهب بهم للتدريس في الأروقة بالمسجد ، ولما أنكرت عليه إدارة الجامعة ذلك أصر وقال إن هذا شرطه للاستمرار في التدريس ، وكان يرفض استعمال السبورة للكتابة ، ويقول إن الطلاب ليسوا أعياء ولا سذجاً ليحتاجوا إلى تكرار ما يقوله كتابة .
- ٢٠ . المستشار طارق البشري ، تقديم كتاب الأوقاف والسياسة في مصر ، إبراهيم البيومي غانم ، ص ٩ .
- ٢١ . الدكتور وليد محمود عبد الناصر ، التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها تجاه الخارج: من النكسة إلى المنصة ، الشروق - القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٧٠ .
- ٢٢ . الدكتور وليد محمود عبد الناصر ، التيارات الإسلامية ، ص ٧١ .
- ٢٣ . سامي زبيدة ، الشظايا تتخيل أمة: حالة العراق ، في كيف نقرأ العالم العربي اليوم؟ رؤى بديلة في العلوم الاجتماعية ، تحرير إيمان حمدي ، حنان سبع ، ريم سعد ، ملك رشدي ، ترجمة شريف يونس ، دار العين للنشر - القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٣٠٦ .
- ٢٤ . الدكتور إبراهيم البيومي غانم ، تقنين الشريعة بين المجتمع والدولة ، ص ٢٦ .
- ٢٥ . إبراهيم البيومي غانم ، تقنين الشريعة بين المجتمع والدولة ، الشروق الدولية - القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٤٦ .
- ٢٦ . الدكتور علي جمعة ، التجربة المصرية ، ص ٣٤-٣٥ .

٢٧. الدكتور إبراهيم البيومي غانم، تقنين الشريعة بين المجتمع والدولة، ص ٣٣.

٢٨. لم يكن القضاء من حيث المذاهب المستند إليها مسيساً، وإن كانت للقاضي وظائف سياسية أخرى، للمزيد راجع كتاب رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر.

٢٩. أو الهيجمونيا hegemony كما يسميها أنطونيو جرامشي.

٣٠. على سبيل المثال، يتحدث الفقهاء عن عقد الأمان الذي بموجبه يدخل غير المسلمين أمنين لبلاد المسلمين، وهذا العقد -بحسب الفقهاء- يصح عقده بمسلم واحد، ويتحدث الإسلاميون عن استبداله بتأشيرة الدخول للدولة، رغم أن هذه الأخيرة تشترط موافقة الدولة، ولا تكفي فيها موافقة أحد مواطنيها كما كان الحال من قبل، والأمثلة على تكفير الإسلاميين من خلال عدسة الدولة، وتأثير ذلك على رؤيتهم للأحكام الفقهية المستقرة، لا تكاد تحصر.

٣١. على سبيل المثال، يحكي الشيخ عبد المنعم تليوب -رحمه الله تعالى- وهو من علماء الأزهر الذين انضموا للإخوان وقت الأستاذ البنا أنه لما عرض أمر الانضمام للجماعة على بعض مشايخه وهو جالس تحت قدميه في الأزهر، فكر الشيخ طويلاً ثم قال له: لا مانع، ولكن أين يطلب العلم يا عبد المنعم؟ فقال في الأزهر يا مولانا، فكرر السؤال مع التشديد: أين العلم يا عبد المنعم؟ فقال: تحت قدميك يا مولانا، ويحكي الشيخ محمد أمين سراج، التركي الحنفي، الذي عاش في مصر في أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، أن جل الندوات المنعقدة في مقر الإخوان وقتئذ كان المحاضرون فيها من الأزاهرة، وفي مذكرات الأستاذ البنا ومذكرات الشيخ القرضاوي الكثير مما يؤيد هذا الأمر، وهو ما يبدو أنه تغير مع الصدام بين الجماعة والدولة في الحقبة الناصرية.

٣٢. الأسباب الفكرية لعدم إمكان تطويع الدولة للإسلاميين تتمثل بشكل رئيس في التناقض المشار إليه أعلاه بين ادعاء الأصالة الذي يتفرع عنه بالضرورة الانشغال بالمجتمع أكثر من الدولة، باعتباره المكون الأهم في نمط الحكم والإدارة، وأما الأسباب الواقعية فتتمثل في إدراك الإسلاميين أن ثمة عقبات تحول دون "أسلمة" الدولة وإن فازوا بأغلبية انتخابية، منها التوجهات الأيديولوجية لمؤسسات القوة في المجتمع، ودور المال والإعلام والتأثيرات الإقليمية والدولية التي يفوق تجاوزها طاقتهم.

٣٣. للمزيد حول المشروع التركي والنحول من "المشروع الإسلامي" لـ "مشروع مسلم" أو "متصالح مع الإسلام" راجع:

White, J. (2005). The End of Islamism? Turkey's Muslimhood Model. In R. W. Hefner (ed-atsetnoC, msilarulP :scitiloP milsuM gnikameR, (notecnrP .(111-78 .pp) noitazitarcomeD ,noit

الإسلاميون .. حجرة سيزيف تسقط من جديد

صلاح الدين الجورشي *

كشفت الثورات العربية في كل من تونس ومصر وليبيا عن مفاجئين من العيار الثقيل . أولهما انهيار سريع لأنظمة الحكم في هذه الدول أمام إصرار شعوبها وإرادتها في تغيير الأوضاع القديمة التي طالت واستفحلت أزمتها. أما المفاجأة الثانية، فقد تمثلت في صعود الإسلاميين إلى الركن السياسي والاجتماعي بشكل قوي وغير مسبوق، وذلك بعد أن فازوا بالمرتبة الأولى في انتخابات ديمقراطية وشفافة إلى حد كبير، مما مكنهم من الانتقال إلى السلطة في تونس ومصر والمغرب التي استفادت من رياح التغيير دون أن تقع فيها ثورة، كما شكل الإسلاميون رأس المعارضة داخل البرلمان في ليبيا، واقتسموا الحكومة مع التيار الليبرالي. كما أن الإسلاميين يحتلون مكانة أساسية في اليمن ضمن عضويتهم في تحالف أحزاب اللقاء المشترك، ويلعبون من خلال ذلك دورا لا يستهان به في إدارة المرحلة الانتقالية. كما أن الإخوان المسلمين يشكلون طرفا أساسيا في الثورة السورية التي لا تزال مفتوحة على كل الاحتمالات، وذلك إلى جانب التنظيمات السلفية بمختلف فروعها، بما في

* كاتب وباحث تونسي.

ذلك «السلفية الجهادية» المرتبطة بتنظيم القاعدة، والتي يزداد حجمها ودورها ميدانيا بشكل متسارع ومؤثر في الأحداث وفي صناعة المشهد المقبل لسوريا. كذلك يقود الإسلاميون الشيعة المعارضة في البحرين، إلى جانب الأحزاب الوطنية العلمانية. وفي الأردن يشكل الإخوان وذراعهم السياسية ممثلاً في جبهة العمل الإسلامي القوة الرئيسية في المعارضة التي تحاول أن تستثمر أجواء الربيع العربي لتحقيق الحد الأدنى من الإصلاحات.

كل هذه المعطيات والمؤشرات، جعلت من حركات الإسلام السياسي المستفيد الأساسي من رياح التغيير، التي هبت فجأة ودون تخطيط مسبق على العالم العربي، وجددت الأمل في إمكانية الخروج من منظومة الاستبداد والفساد إلى احتمال قيام أنظمة ديمقراطية تستند على قيم الوطنية والحريات، وتوفر فرصة لتأسيس دول مدنية وديمقراطية وعادلة. فهل يمكن لهذه الحركات أن تسهم بخصوصياتها الأيديولوجية والسياسية في تمكين الثورات العربية من تحقيق أهدافها، خاصة في مجال تجسيد الكرامة على أرض الواقع، وذلك من خلال ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين، وفي ظل الحريات المدنية والسياسية والثقافية. هذه الأهداف المشروعة التي طالبت بها الجماهير العربية في كل الساحات، والتي كلفت إلى حد الآن أكثر من مائة ألف بين شهيد وجريح، الجزء الأكبر منهم سقط ولا يزال على الأرض السورية؟.

هذان السؤال يطرح اليوم، ونحن نستحضر ما حدث في كل من مصر وتونس، حيث يجد الإخوان في الحالة المصرية أنفسهم خارج دائرة الحكم ليس بسبب انتخابات خسروها، ولكن بعد أن تمردت عليهم قطاعات واسعة من المصريين، بمن في ذلك القوات المسلحة التي تدخلت وقامت بإقصاء الرئيس السابق محمد مرسي، مما عجل في مراكمة الأزمة الهيكلية والخطيرة التي تمر بها مصر، وفتح المجال أمام استعمال مفرط للقوة، وسقوط عدد كبير من القتلى، واعتقال قادة الحركة، وفي مقدمتهم المرشد العام للإخوان محمد بديع، وبداية التفكير في اتخاذ قرار يقضي بحل الجماعة. كما تجد حركة النهضة في تونس نفسها في مواجهة معظم القوى السياسية والمدنية، وذلك على إثر استمرار مسلسل الاغتيالات السياسية، وسقوط محمد البراهمي صريحا بعد ستة أشهر فقط من تصفية المعارض اليساري شكري بلعيد. وهو ما جعل المعارضة تصطف ضد حركة النهضة، وتطالب بإخراجها من دوائر الحكم خلال ما تبقى من المرحلة الانتقالية.

هذا ما ستحاول الصفحات القادمة البحث فيه، وتوفير الحد الأدنى من المعطيات التي من

شأنها أن تساعد على تقديم بعض عناصر الإجابة عن السؤال المطروح .

الإسلام السياسي .. الظاهرة المعقدة:

حركات الإسلام السياسي ليست ظاهرة جديدة في العالم العربي . إنها تعود إلى العشرينيات من القرن الماضي ، وبدأت تحديدا مع الإعلان عن تأسيس جماعة «الإخوان المسلمين» في عام ١٩٢٨ في مصر بقيادة شاب تميز بالذكاء والطموح ، منحدر من عائلة دينية ذات منحى صوفي ، كان يشغل مدرسا ، ويحمل اسما سيصبح أشهر من نار على علم هو حسن البنا . هذه الجماعة التي تشكلت نواتها الأولى بمدينة الإسماعيلية ، سرعان ما تعاضم شأنها داخل مصر وخارجها ، وتحولت في بضع سنوات إلى قوة ضاربة سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية ، فلفتت الأنظار ، وشغلت الجميع محليا وإقليميا ودوليا بحكم طبيعتها التنظيمية والسياسية المركبة والمعقدة ، وأيضا بسبب تعدد أهدافها وأدوارها ووجوهها ، وهو ما دفع إلى اغتيال مؤسسها في ظروف غامضة وبتواطؤ من الإنجليز إلى جانب أطراف مصرية أصبحت يومها تخشى الرجل وجماعته .

مصطلح «الإسلام السياسي» جديد الاستعمال ، ابتدعه بعض المستشرقين الذين درسوا الحركات الإسلامية . ولا يخلو هذا المصطلح من اللبس وتضارب المعاني والدلالات ، مثله مثل بقية المصطلحات التي تم صكها للتعبير عن هذه الظاهرة التي لا تزال عصية على مناهج العلوم الإنسانية ، بما في ذلك علم الاجتماع وعلم السياسة . لأنه كلما حاول الباحثون ، خاصة الغربيين منهم ، الاقتراب من هذه الحركات ، ومحاولة تصنيفها أو التنبؤ بمساراتها ومستقبلها ، وجدت أحداثا استثنائية ، سرعان ما غيرت المعطيات في اتجاه ينسف الكثير من التوقعات والنبوءات السابقة . فعلى سبيل المثال ، عندما بدأت علامات الفشل تبرز بالنسبة للثورة الإيرانية ، أخذت تروج كتابات تنبأ فيها أصحابها بنهاية قريبة لحركات الإسلام السياسي ، لكن الثورات العربية جاءت لتعطي نفسا جديدا لهذه الحركات ، بل وتنقلها لأول مرة من المعارضة إلى الحكم . لكن بعد تجربة قصيرة في إدارة شئون الدولة ، خاصة في مصر وتونس ، تعددت خلالها مؤشرات الإخفاق والفشل ، تنبأ الكثيرون من جديد بقرب خروج الإسلاميين من التاريخ السياسي للمنطقة ، وذلك بعد أن «جربوا ولم يصحوا» .

ويعود هذا الإخفاق في التكهن بمستقبل هذه الحركات إلى محاولات كثير من الباحثين إسقاط مناهج وتجارب نشأت وتطورت في سياقات اجتماعية وسياسية مغايرة للسياق العام

الذي تمر به المجتمعات العربية والإسلامية. فأبي بحث جاد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمعات التي يراد إخضاعها للدرس والتشريح، حتى يمتلك القدرة لفهم ما يجري داخلها وفق قوانينها الذاتية، وبناء على رمزياتها التاريخية والثقافية.

ظاهرة ما يطلق عليها بحركات الإسلام السياسي قد تبدو للبعض بسيطة، لكنها في العمق شديدة التعقيد، ومتنوعة إلى حد كبير. فليس كل متدين هو عضواً في جماعة. وليست كل مجموعة متدينة تحمل صفة الإسلامية؛ هي مجموعة سياسية يمكن إدراجها تحت عنوان «الإسلام السياسي». إذ هناك جماعات عديدة ذات خلفية إسلامية لا علاقة لها بالشأن السياسي، بل ومنها حركات ترفض الاهتمام أو الاقتراب من المجال السياسي، مثل «جماعة الدعوة والتبليغ» الممتدة عبر عواصم كثيرة في العالم بما في ذلك الدول الغربية. كما هو الشأن بالنسبة للحركات الصوفية التي لا يخلو منها أي بلد عربي أو مسلم، والتي تعطي الأولوية القصوى للتربية الروحية والأخلاقية. حتى السلفيون الذين يعيشون حالة صعود خلال الفترة الحالية، ليسوا متفقين فيما بينهم حول الموقف من العمل السياسي، فكثير من رموزهم ومجموعاتهم ترفض العمل الحزبي، بل وتحرمه، ولا تقر بشرعية المعارضة والخروج على السلطان، حتى لو كان جائراً، وترى في ذلك «فتنة أشد من القتل». ولهذا السبب، لم يكتف شق من السلفيين في مصر -على سبيل المثال- بعدم المشاركة في الثورة عند انطلاقها، بل إن منهم من انتقد بقوة الثوار ووصفهم بدعاة فتنة، ووقف رموز وجماعات من هذا الفريق مع نظام مبارك إلى آخر لحظة من منطلقات دينية، وذلك قبل أن يغير بعضهم مواقفه، ويلتحق بالثورة في أيامها الأخيرة.

الإخوان المسلمون طليعة الإسلام السياسي:

المقصود بحركات الإسلام السياسي تلك الجماعات والتنظيمات التي يعتقد مؤسسوها وأنصارها أن الإسلام رسالة سياسية مثلما هو رسالة دينية، ويرون أن الحكم يجب أن يكون إسلامياً في شخوصه ومراجعته وأحكامه وآلياته، أو على الأقل تستمد الدولة مرجعيتها من الدين والشريعة. وبالتالي تضع هذه الحركات ضمن أهدافها الرئيسية العمل على الوصول إلى السلطة بوسائل مختلفة باختلاف منهج العمل من حركة إلى أخرى، اعتقاداً منها أن ذلك من شأنه أن يحقق ويضمن قيام «الدولة الإسلامية» التي يعتبرونها فريضة دينية؛ وبالتالي فإن إقامتها -من وجهة نظرهم- واجب شرعي على كل المسلمين، إن قام بها البعض سقطت

عن البقية، لكن إذا ما قامت هذه الدولة وجب على المؤمنين دعمها والولاء لها. وهذا النمط من الأحزاب أو الحركات ذات المرجعية الدينية، يعتبر ظاهرة جديدة كما سبقت الإشارة إليه، قد دشنته الإخوان المسلمون، قبل أن تتكاثر فيما بعد هذه التنظيمات لتخترق جميع الدول والطوائف والمذاهب.

لم يكنف «الإخوان المسلمون» -على سبيل المثال- بتأسيس تنظيم محلي داخل مصر، وإنما حرص الشيخ حسن البنا على التمدد في عدد من الدول، انطلاقاً من اعتقاده أن المسلمين في كل مكان يشكلون أمة واحدة، وأن من بين أهداف الجماعة التي كونها في أواخر العشرينيات من القرن الماضي «تحرير الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي»، وهكذا نجح الإخوان في تأسيس فروع لهم في معظم البلاد العربية أو دعم حركات موالية لهم، وذلك بدءاً من فلسطين والأردن وسوريا والعراق ولبنان، وصولاً إلى السودان واليمن وليبيا ودول الخليج، قبل أن يمتد وجودهم نحو تونس والمغرب والجزائر وموريتانيا وغيرها من البلدان العربية والإسلامية، حيث بلغ تأثيرهم دولاً إسلامية في آسيا وإفريقيا، مؤسسين بذلك -في مرحلة لاحقة- ما يعرف بالتنظيم الدولي للإخوان الذي تشير بعض الأوساط إلى أنه قد يضم ممثلين من نحو ٧٠ دولة.

بناء عليه، يعتبر «الإخوان المسلمون» القاطرة التي تقود معظم الحركات الإسلامية في كامل المنطقة، وإن كانت هناك حركات أخرى حاولت ولا تزال منافستهم، ودخلت معهم في صراعات ممتدة إلى الآن، لكن دون أن يقلل ذلك من حجم ودور الإخوان. من تلك الحركات المنافسة «حزب التحرير الإسلامي»، أو التيارات والجماعات السلفية. هذا يعني أن ما يصيب الإخوان في بلد ما قد تنتقل آثاره وتداعياته إلى البقية سلباً أو إيجاباً.

عندما تختلط الجماعة بالحزب:

حركات الإسلام السياسي هي في النهاية أحزاب سياسية تعمل من أجل الوصول إلى السلطة لتنفيذ مشاريعها الأيديولوجية، مثلما كانت تعمل الأحزاب المنافسة لها كالشيوعيين والقوميين والتيارات ذات التوجه الليبرالي. لكن مع ذلك، فإن هذه الحركات تختلف من حيث فلسفتها وبنيتها التنظيمية ومناهجها التربوية عن بقية الأحزاب السياسية. فالأحزاب عموماً يجمع بين أعضائها برنامج سياسي أو أيديولوجيا مشتركة، في حين أن الحركات الإسلامية تضيف إلى ذلك عناصر أخرى مهمة، مثل اشتراط التدين في العنصر المنتمي، وكذلك وحدة العقيدة

والمذهب، فالحزب الإسلامي الشيعي يكون أعضاؤه عادة من أبناء المذهب الاثنا عشري على سبيل المثال سواء في العراق أو في غيرها، وكذلك الشأن بالنسبة للأحزاب الإسلامية السنية التي لا تسمح بأن يكون من بين أعضائها من ليس على مذهب «أهل السنة والجماعة».

كما تعمل الحركات الإسلامية أيضا على توحيد مناهج تربية أعضائها لتصبغهم بصبغة خاصة و متميزة عن غيرهم، إلى جانب كونها تقوم بتوثيق العلاقة بين البعد الديني بمختلف الأبعاد السياسية والحزبية والاجتماعية، وهو ما يؤسس في النهاية حالة نفسية وتنظيمية قائمة على الولاء للحركة وقيادتها، إلى درجة يصبح فيها الأعضاء بمثابة الذرات التي تدور حول الجماعة النواة، حيث يختلط الشأن الخاص مثل الزواج والأذواق والمصالح بمنظومة الضوابط التي تضعها الحركة.

بناء على هذا التشابك العضوي والمصيري، يندمج، أو يختلط مفهوما «الجماعة» و«الحزب». وهما مصطلحان ومفهومان مختلفان في نشأتهما التاريخية، وفي تطور مضامينهما عبر التاريخ العربي الإسلامي الذي ارتكز في التنظيم السياسي على مفاهيم الجماعة والفرقة والمذهب والقبيلة والأمة، في حين استندت التجربة السياسية الأوروبية والأمريكية على نحت مفهوم الحزب القائم على المصالح المشتركة والتقسيم الطبقي وأخيرا البرنامج السياسي.

لا يزال التمازج والتداخل بين «الجماعة» «الحركة» و«الحزب» يشكل أحد التحديات التي تواجه الإسلاميين في أغلب الدول العربية والإسلامية. فهذا التمازج بقدر ما يشكل عنصر قوة لهذه التنظيمات، بقدر ما أحدث ولا يزال مشكلات معقدة، سواء لهذه الحركات، أو بالأخص لدى بقية المنافسين السياسيين الذين لا يتمتعون بنفس الخصائص وآليات النضال والتحرك، والذين يصرون على ضرورة الفصل بين الديني والسياسي.

إن تأخر تحول هذه الحركات من بنية الجماعة إلى بنية الحزب يعود إلى أسباب متعددة، لكن من بينها رغبة شديدة لدى قيادات هذه الحركات في عدم الحسم، وتحقيق انتقال سريع وضروري، حتى لا يضيع عديد من المكاسب التي يوفرها هذا الخلط المقصود، والذي بدأ مع الولادة الأولى لحرك الإخوان. فالمؤسس حسن البنا كان حريصا على بناء تنظيم متعدد الواجهات، يديره قلب تنظيمي صغير قادر من خلال المرشد على التحكم في بقية مكونات الجماعة. ولهذا السبب كثرت مخاوف الآخرين منه وتعاضمت شكوكهم، مما أسهم في أن يكون تاريخ الإخوان تاريخ صراع مع الحكومات والأنظمة المتعاقبة. وعندما وصلوا إلى

الحكم، لم يستحضروا ثقافة الدولة، وإنما تحركوا وفق آليات ثقافة الجماعة، وذلك من خلال محاولة السيطرة على مفاصل الدولة، دون تقدير منهم لقدرة هذه الدولة العميقة على الدفاع عن نفسها. وهو ما أدى إلى تجدد الصدام بينها وبين المؤسسة العسكرية.

لقد بدأت بعض هذه الحركات تشعر بالتداعيات السلبية لهذا الخلط، ومنها من حاول ولا يزال البحث عن صيغ تعالج هذا الإشكال. لقد حصل هذا الشعور لدى قادة بعض هذه الحركات، لكنه جاء في البداية لأسباب واعتبارات أمنية، حيث لوحظ أنه كلما دخلت إحدى هذه الحركات في مواجهة مع بعض الأنظمة الشرسة، تضرر من جراء ذلك القطاع الدعوي، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من القطاعات الأخرى للبناء الحزبي الواحد. فمثلاً في الحالة التونسية، عندما اصطدم الرئيس السابق زين العابدين بن علي بحركة النهضة، قاومها بشراسة، وقرر اقتلاعها من جذورها، إلى درجة التورط في انتهاك حرية المعتقد والعبادة، عندما شن حملات ظالمة على عدد واسع من رواد المساجد، واعتبرت المخابرات التونسية يوماً أن تدين شاب يمكن أن يمثل دليلاً على احتمال ارتباطه بحركة النهضة أو غيرها من التنظيمات الإسلامية، وبالتالي قد يكون ذلك كافياً لاعتقاله ومحاكمته. ولهذا تضررت الحياة الدينية في تونس خلال مرحلة حكم النظام السابق، وقد كان من نتائج تلك السياسة الخرقاء تفشي حالة شديدة من الفقر الديني تم استثمارها بعد الثورة من قبل المجموعات الراديكالية.

لقد ازداد الشعور لدى هذه الحركات بالتداعيات السلبية لهذا الخلط بين الحزبي والدعوي على طبيعة نشاطها الميداني عندما دخلت الحقل السياسي من بابه الواسع، وأخذت تتحمل مسؤولية إدارة الحكم، ولو جزئياً. ولهذا أخذ بعضها منذ سنوات خلت -مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب- يؤسس لإحداث تمييز تنظيمي بين النشاط السياسي الحزبي من جهة، وبين النشاط الدعوي من جهة أخرى. وهو ما سعت إليه جزئياً حركة الإخوان المسلمين عندما أسس جزء من كوادرها حزب «الحرية والعدالة» لخصوص الانتخابات البرلمانية، في محاولة بقيت محدودة الأثر للتمييز بين الجماعة والحزب. حدث ذلك بعد أن سبق للجماعة أن رفضت مثل هذه الصيغة طيلة المرحلة السابقة من مسيرتها. لكن رغم تأكيد قادة الجماعة والحزب على أن فك الارتباط التنظيمي بينهما حقيقة فعلية، إلا أن العلاقات بينهما بقيت وطيدة، حيث يعتقد الكثيرون داخل مصر وخارجها، بأن ذلك يجري في سياق خطة مدروسة قائمة على توزيع الأدوار أكثر من كونها تغييراً في منهجية الفلسفة التنظيمية التي قامت عليها حركة الإخوان، والتي تجعل من الهيئات والجمعيات والمؤسسات مجرد واجهة لنواة صلبة. فالولاء بقي إلى حد بعيد للمرشد العام، كما أن السياسات الكبرى تتخذ بالاشتراك

بين الطرفين داخل الهياكل القيادية للجماعة. وعندما حصلت الأزمة السياسية ثم المواجهة تعرض الطرفان للتداعيات نفسها، أي أن الحركة بقيت واحدة في بنيتها التنظيمية والسياسية.

الخطط مدخل لتحويل التدين إلى رصيد سياسي:

هذا الحرص لدى أغلبية الحركات الإسلامية على الاستمرار في الخلط بين مفهومي الجماعة والحزب، يعود بالأساس إلى الكسب السياسي والتنظيمي الذي ينجر عن ذلك. إذ لا تخفى أهمية تجييش المشاعر الدينية وربطها بأهداف سياسية في مجتمعات لا يزال الدين يلعب فيها أدوارا قوية وحاسمة في كثير من المسائل والمجالات. وخلافا لما افترضه كثير من المثقفين العرب من ذوي الأيديولوجيات الحداثية خلال عشرات السنين التي خلت، فقد بقي الخطاب الديني حاضرا بقوة في أوساط عموم المواطنين، خاصة خلال الأزمات الكبرى التي مرت بها المنطقة مثل الهزائم العسكرية والحروب الأهلية وفشل السياسات التنموية. وهو رأسمال رمزي حرصت الحركات الإسلامية على استثماره بشكل ملحوظ، خاصة تلك الحركات التي رفعت شعار الإخوان المركزي «الإسلام هو الحل»؛ إذ من خلال هذا الشعار، تقوم هذه الحركات بربط مجمل المشاكل التي تعاني منها شعوب المنطقة بما تعتبره غيابا أو إبعادا للإسلام عن دفة الحكم. وبالتالي اختزلت تلك التنظيمات مجمل الأزمات البنوية الموروثة والقائمة في نوع من الأوتوبيا، أو في صيغة من صيغ الحلم الجماعي المستند على وجوب العمل على استعادة الإسلام الذي تمت مصادرته تاريخيا أو حصل إبعاده وتهميشه من قبل «الأنظمة العلمانية» حسب الوصف الشائع. ولا تتحقق عملية الاستعادة لهذه الصورة الافتراضية للإسلام من وجهة نظر هذه الحركات إلا من خلال خوض المعركة السياسية، وكسب دعم الشعوب والفئات المتدينة بالخصوص، ودعوتها للوقوف إلى جانب الإسلاميين، ومنحهم الثقة ليتمكنوا من تحقيق «هذه المهمة التاريخية» المتمثلة فيما تصفه بعض أدبيات هذه الحركات بـ «استئناف الحياة الإسلامية».

المشكلة الكبرى التي واجهتها الحركات الإسلامية التي تولت الحكم، أنها بعد انتقالها إلى السلطة مستفيدة من رصيد الثقة التي منحها الشعوب لها، أنها وجدت نفسها عاجزة في معظم الحالات عن مواجهة المشكلات الكبرى الموروثة عن المرحلة السابقة، إلى جانب عدم امتلاكها للخبرات الضرورية وللسياسات البديلة. وهو ما شكل صدمة لمختلف الفئات التي راهنت عليها أو راهنت على الرصيد الرمزي الذي اعتمدت عليه هذه الحركات.

يعتقد كثير من الخصوم السياسيين والأيديولوجيين للحركات الإسلامية بأن سر تفوق هذه الأخيرة يعود إلى توظيفها للعامل الديني في الصراع السياسي، وهو أمر لا خلاف حوله، أكدته نتائج الانتخابات في عدد من التجارب مثل تونس ومصر. لقد منح كثير من المواطنين في دول الربيع العربي أصواتهم لصالح الحركات الإسلامية انطلاقاً من اعتقاد جزء لا بأس من هؤلاء الناخبين بأن الطابع الديني لهذه الحركات قد يجعلها أكثر نقاوة من غيرها في مجال إدارة شؤون الدولة. لكن مع ذلك فإن اختلاط الديني بالحزبي والسياسي ليس العامل الوحيد الذي يفسر هذه الفجوة القائمة بين أحجام الحركات الإسلامية من جهة، وبين أحجام بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية من جهة أخرى. لقد جاءت الثورات لكي ترفع الغطاء عن مصادر قوة هذه الحركات، كما كشفت في المقابل عن مكامن ضعفها وأحياناً عجز بقية التنظيمات الحزبية أو معظمها على الأقل في كل البلاد العربية دون استثناء، وبالأخص في دول ما سمي بـ «الربيع العربي».

بناء على ما سبق نعود لتتساءل عن الأسباب التي مكنت حركة النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر من تحقيق هذا الانتصار الانتخابي التاريخي، وأن يتقدما الصفوف متخطين كل الأحزاب العريقة في نضالها ووجودها القانوني أو السياسي مثل حزب الوفد في مصر، أو أحزاب وسط اليسار في تونس.

لهذه الأسباب انتصر الإسلاميون انتخابياً:

لو أخذنا الحالة التونسية كمثال، لأمكن أن نتوقف من خلالها على الأسباب العميقة التي وقفت وراء أسباب تفوق الإسلاميين سياسياً. وفيها السياق يمكن التوقف عند ثلاثة عوامل أساسية حسمت أمر الانتخابات لصالح حركة النهضة. وهذه العوامل يمكن ترتيبها كما يلي:

أولاً: تشظي الساحة السياسية في كل من تونس ومصر، حيث أصيب الجميع خاصة في تونس بحمى تكوين الأحزاب التي تجاوز عددها في الأيام الأولى التي تلت الرابع عشر من يناير ٢٠١١ المائة حزب قبل أن يتوقف توالدها عند حدود ١٣٢ حزبا. هذا دون الأخذ بعين الاعتبار العدد الهائل من المستقلين الذين اشتركوا بكثافة في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي دون أن يحصدوا نتائج تذكر، حيث تجاوزت قوائم المرشحين ١٥٠٠ قائمة لانتخاب ٢١٧ نائبا، وهو ما أدى إلى تشتيت الأصوات وإرباك الناخبين، ووفر فرصة لحركة النهضة لتقديم نفسها للتونسيين بكونها الحزب الوحيد والأكبر القادر على مسك البلاد، وإدارتها بعد

الفراغ الكبير الذي خلفه نظام شمولي حكم تونس لمدة تتجاوز الخمسين عاما .

كذلك الأمر في مصر ، إذ على الرغم من أن النزوع نحو تأسيس أحزاب جديدة لم يبلغ ما حصل في تونس ، وذلك بسبب الشروط الصارمة لقانون الأحزاب ، لكن ذلك لم يمنع تعدد الكتل الانتخابية ولم يحد من انقساماتها الداخلية ، حيث أثبت خصوم الإسلاميين عدم قدرتهم على التوحد والتنسيق فيما بينهم ، وعدم استعدادهم لتجاوز الخلافات الأيديولوجية والسياسية الموروثة عن المرحلة السابقة ، ولم يتمكنوا من القفز فوق صراع الزعامات الحزبية والشخصية التي تسببت في قتل أحزاب كثيرة وإضعاف أخرى .

المشهد المصري لم يختلف كثيرا عن المشهد التونسي . فالأحزاب الليبرالية واليسارية والقومية فشلت بدورها في بناء قطب انتخابي قوي قادر على منافسة الإخوان والسلفيين . وهو ما أدى إلى إفراز برلمان مختل التوازن ، سيطر عليه الإسلاميون بمختلف تياراتهم ، في حين وجدت الأحزاب العلمانية نفسها تمثل أقلية غير فعالة ، خاصة عندما تم الانتقال إلى مرحلة صياغة الدستور الجديد .

ثانيا: وقوع الأحزاب العلمانية في عدة أخطاء من الحجم الثقيل ، من أهمها التورط في الدفاع عن قضايا أيديولوجية ذات علاقة خلافية مع بعض المسائل الدينية ، وهو ما وفر فرصة إضافية للإسلاميين لتعزيز مواقفهم ، وتقديم أنفسهم كحماة رئيسيين لهوية البلاد والشعب . وتجلى هذا بأكثر وضوح في الحالة التونسية ، إذ بعد الثورة مباشرة ، أطلق البعض حملة من أجل إقامة دولة لائكية . وهو مصطلح فرنسي يعني إقامة نظام علماني يتم فيه الفصل الكلي والصريح بين الدين والدولة ، دون الأخذ بعين الاعتبار الثقافة السائدة لدى جمهور لا تتوفر لديه الآليات المعرفية والسياسية التي تمكنه من التمييز بين المفاهيم والقضايا ، ولا يعرف حتى المصطلح ودلالاته ونشأته وتطوره التاريخي . كما أن هذا الاستعمال لمصطلح اللائكية في مرحلة تحول وانتقال ، وفي مجتمع يلعب فيه الدين دورا حاسما في أكثر من مجال وعلى أكثر من صعيد ، أدى إلى نتيجة عكسية ، حيث استثمرته القوى الإسلامية في حملتها السياسية ضد جميع العلمانيين دون تمييز ، وأشعرت الرأي العام بأن الإشكالية المركزية في تونس ما بعد الثورة قد تحولت إلى معركة مفتوحة ومصيرية بين أنصار الهوية الإسلامية وبين الذين يهدفون حسب اعتقادهم إلى «فصل تونس عن إسلامها» .

كانت النتيجة أن جزءا لا بأس من الرأي العام أحس فعلا بأن هويته الدينية قد أصحت في الميزان ، وهو ما ساعد على جعل التصويت يتم بكثافة لصالح قائمات حركة النهضة التي

اعتبرها الكثيرون بمثابة صمام أمان ضد المساس بقدسية الدين ودوره. وهكذا فوتت بعض الأوساط العلمانية والديمقراطية فرصة تاريخية لنقل الصراع السياسي إلى مستوى البرامج والاختيارات والسياسات، لتجد نفسها تخوض معركة فاشلة على أرض متحركة لاتعرف خصائصها وليست قادرة على التحكم في خفاياها أو منعرجاتها، وهو ما سهل مهمة خصومهم الذين نجحوا في حشر معظم الأحزاب العلمانية في زاوية حادة، ووضعوها في حالة تضاد مع مجتمع في مرحلة إعادة تأسيس لهويته السياسية والثقافية. وعلى الرغم من أن معظم هذه الأحزاب والتيارات ليست معادية للإسلام كدين، فإنها وجت نفسها تخوض معركة فاشلة لم تنتهياً لها أو توفر لها الزاد المعرفي الضروري في مثل هذه المعارك.

ثالثاً: العامل الثالث الذي يفسر تفوق الإسلاميين على بقية القوى، والذي كشفت عنه وقائع العمل اليومي والحملات الانتخابية، هو قدرتهم على التواصل مع عموم المواطنين عبر امتدادهم الجغرافي والجماهيري، وتمكنهم من تنشيط شبكاتهم المسجدية والاجتماعية، واستثمار مرحلة القمع التي مروا بها، والتي كلفتهم كثير من الضحايا والمهجرين.

إلى جانب هذه الاعتبارات الظرفية والتكتيكية، يمكن القول إن الذي ساعد الإسلاميين على تحقيق هذا الصعود السياسي والانتخابي هو خطابهم الذي جنح في البداية نحو الاعتدال في محاولة لطمأنة النخب والقوى الدولية، وهو ما مكّنهم من الاندماج بسرعة سواء في مصر أو المغرب، وبالخصوص في الحالة التونسية التي تجمع بين الانفتاح على الحداثة وبين التشبث بهوية متحركة يلعب فيها التسامح الديني دوراً حيوياً، خلافاً لأطراف عديدة من مكونات المشهد السياسي، التي خاطبت التونسيين من منطلقات أيديولوجية بعيدة عن الناس وعن تراثهم ووجدانهم.

وزالت العقبة الرئيسية:

كانت العقبة الرئيسية التي عطلت إمكانيّة وصول الإسلاميين إلى الحكم في كثير من الدول العربية وجود أنظمة سياسية مستبدة. ونظراً لكون هذه الأنظمة فاسدة وفاقدة للشرعية، فقد أدركت منذ البداية أنها تواجه منافساً جدياً وقادراً على سحب البساط من تحتها لو تم تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية. ولهذا لجأت هذه الأنظمة إلى تزوير إرادة شعوبها، وامتنعت كلياً عن رفع سقف حرية التنظيم والتعبير. وقد سبق للرؤساء الأربعة الذين تمت الإطاحة بهم، وهم بن علي ومبارك والقذافي وعلي عبد الله صالح، أن صرحوا بذلك

بصيغ مختلفة ولكنها مباشرة ، عندما حاولوا ابتزاز الحكومات الغربية من خلال قولهم إن الإسلاميين سيحكمون في حالة إقامة أنظمة ديمقراطية على الشاكلة الغربية ، أو إذا ما تعمدت الحكومات الأمريكية والأوروبية إضعافهم وإبعادهم عن السلطة .

بناء عليه وفرت الثورات فرصة تاريخية للإسلاميين لكونها أزاحت من طريقهم عقبة الأنظمة القوية والشرسة ، ومكنتهم من عرض أنفسهم ومشاريعهم على مواطنيهم في انتخابات لم يطغ عليها التزوير مثلما كان يحصل من قبل ، وهو ما جعل حركة النهضة في تونس ، وحركة الإخوان في مصر من خلال حزب الحرية والعدالة ، يتقدمان القوى السياسية ، ويحصلان على أغلبية الأصوات هنا وهناك . كما وفرت هذه الثورات أيضا مناخا ملائما لحزب العدالة والتنمية المغربي ليحصد النسبة الأعلى من الأصوات في الانتخابات البرلمانية ، مما جعله يتبوأ رئاسة الحكومة لأول مرة في تاريخ المملكة المغربية ، وهي الدولة التي يديرها ملك يحمل لقب «أمير المؤمنين» ، ويتمتع بصلاحيات الانفراد بإدارة الشأن الديني في البلاد . هذه الخاصية التي ظن بعض المتقنين المغاربة في مراحل سابقة أنها كفيلة بجعل بلادهم محصنة ضد تمدد حركات الإسلام السياسي .

في ضوء هذا التحول السياسي الكبير تغيرت الإشكالية برمتها داخل دول الثورات ، حيث لم يعد السؤال المطروح يتعلق بمدى حق الإسلاميين في الوجود القانوني من عدمه ، أو البحث عن كيفية إدماجهم في الحقل السياسي ، كما هو الحال في معظم الدول العربية ، فذاك إشكال بدا وكأنه أصبح جزءا من الماضي ، وإنما التحدي اليوم في كل من تونس ومصر والمغرب ، يتمحور أساسا حول مدى قدرة هذه الحركات على إدارة الحكم وتحقيق أهداف الثورات ، والارتقاء إلى مستوى آمال الشعوب في الحرية والعدالة والتقدم؟ .

حتى في مصر ، حيث عادت المواجهة الشاملة والعنيفة بين الإخوان والجيش المدعوم بقطاعات عريضة من المعارضة والمواطنين ، فإن فكرة القضاء على الإخوان لا يستسيغها الكثيرون ، وهي في النهاية فكرة غير ديمقراطية ، ولن يكون لها مستقبل على المدى البعيد وحتى المتوسط . صحيح أن غرور الإخوان وإحساسهم بالقوة قد جعلهم يتوقعون بقاءهم الدائم على رأس الدولة ، لكن الأحداث بينت بأن ذلك لم يكن سوى فرضية ، وان تجربتهم في الحكم لم تتجاوز السنة الواحدة؛ أي أن الصراع السياسي يمكن أن يترد عليهم بسرعة لكي يعيدهم إلى بداية الخمسينيات من القرن الماضي . ففي عالم السياسة لا يوجد وضع مضمون مائة بالمائة . لكن مع ذلك فإن المعالجة الأمنية لملف الإسلاميين تبقى في النهاية قاصرة ، ولن تكون قادرة على الاستمرار كثيرا ، خاصة إذا التزمت الأطراف الأخرى بقواعد العمل الديمقراطي .

الثورات ليست مشروعا أيديولوجيا:

لم تشارك الأحزاب السياسية - خصوصا بتونس أو في مصر- بشكل مباشر في تفجير الثورات أو في قيادتها. هذا يعني أن الأيديولوجيا لم تكن حاضرة عندما اندلعت المواجهات التي قادها الشباب المهتمش اجتماعيا، والمقصى سياسيا ضد تعسف النظامين. لقد فوجئ الجميع، بما في ذلك الإسلاميون، بالمنعرج الذي اتخذته تلك التحركات الاحتجاجية، كما لم يتوقعوا الانهيار النفسي والسياسي السريع للرئيس بن علي ومغادرته البلاد دون رجعة، أو الاضطراب والتردد الذي أفقد مبارك القدرة على التفكير وحوله إلى ما يشبه بالمومياء.

لا يعني ذلك أن الإسلاميين مثل غيرهم لم يسهموا في تهيئة أجواء الاحتقان التي تراكت عبر السنوات، حتى أدت في النهاية إلى تفجر الأوضاع في هذه البلدان. فالؤكد أن نظام بن علي تأكلت شرعيته تدريجيا؛ بسبب عوامل عديدة، من بينها حجم القمع الذي سلطه على الإسلاميين لمدة لا تقل عن عشرين عاما من حكمه جعلت كل المنظمات الدولية تعتبره من بين الأنظمة الأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان في العالم. كما أن التحاق الإخوان المسلمين بالحراك الثوري هو الذي حسم الأمر في اتجاه قلب الأوضاع رأسا على عقب، وهو ما اعترف به رجال مبارك بعد أن تم اعتقالهم، حيث نقل عنهم قولهم إن «جماعة الإخوان هي التي أنجحت الثورة»^(١)، وإن كان ذلك قد تم بعد تجاذبات قوية حلت داخل جسم الجماعة. ولذلك كانت الثورة بمثابة الهدية الإلهية للشعبين التونسي والمصري، وأيضا للإخوان ولحركة النهضة التي تمكنت في ظرف وجيز من ترميم صفوفها، وإحياء شبكاتهما القديمة والمبعثرة، وبلورة «برنامج سياسي» جاء على عجل وتضمن وعودا كثيرة، وتميز بالشمول وحسن الإخراج الإعلامي ونبرة عالية من الاعتدال السياسي.

أما الإخوان المسلمون فقد تعاملوا في البداية بحذر شديد مع التحركات الاحتجاجية، وذلك قبل أن يعدلوا موقفهم تدريجيا بضغط من شبابهم، لينضموا في النهاية إلى ميدان التحرير. ثم قاموا بعد انهيار النظام بتوجيه رسائل طمأنة إلى الداخل والخارج من خلال التأكيد على أنهم لا ينوون السيطرة على أجهزة الدولة، وذلك بعدم الترشح في الانتخابات الرئاسية، والالتزام بعدم النزول بكثافة في الانتخابات البرلمانية. لكن بعد أن نجحوا في معالجة الوضعية القانونية للجماعة التي بقيت تعتبر منحلة منذ المواجهة بينها وبين الرئيس جمال عبد الناصر، وذلك

١- انظر شهادة البرلماني السابق وأحد مؤسسي حزب الغد رجب هلال حميدة الذي تم توريثه في قضية معركة الجمل، ووجد نفسه معتقلا مع رموز النظام السابق. صحيفة «الشرق الأوسط»، بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢.

بتأسيس حزب «الحرية والعدالة» الذي يصفه الكثيرون بكونه «الذراع السياسية للإخوان»، نزلوا بكامل ثقلهم في الانتخابات البرلمانية مما جعلهم يفوزون بالمرتبة الأولى. ثم تراجعوا عن قرارهم السابق، عندما أعلنوا عن رغبتهم الشديدة في الوصول ديمقراطياً إلى منصب رئاسة الجمهورية، وبذلك ضمنوا سيطرتهم الكاملة على السلطتين التشريعية والرئاسية. هذه السيطرة هي التي فتحت عليهم أبواب جهنم، وعمقت القطيعة بينهم وبين خصومهم، قبل أن تفجر الخلافات بينهم وبين حلفائهم.

النهضة أمام ثلاثة احتمالات:

بعد فوز حركة النهضة بأكثر المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي، وجدت نفسها مخيرة بين البقاء خارج السلطة في انتظار أوضاع أفضل، أو التوجه نحو مشاركة محتشمة وموزونة في حكومة وطنية ممثلة لجميع الأطراف الفعالة، أو أن تتولى تشكيل حكومة تكون هي المحرك لها، وهو السيناريو الذي اختارته، وبذلك وضعت نفسها في قلب الإعصار. وما حصل مع حركة النهضة، تكرر مع الإخوان المسلمين، الذين سيطر عليهم شعور مبالغ فيه بالثقة والتفوق على إثر النتائج التي أسفرت عنها انتخابات مجلس الشعب، والتي جعلتهم في مقدمة الأحزاب السياسية، وحولتهم إلى محور رئيس ضمن «أغلبية إسلامية» بفضل تحالفهم مع القوى السلفية التي احتلت المرتبة الثانية.

يعتقد البعض أن الإسلاميين «معارضون جيدون؛ لكنهم في المقابل حكام فاشلون». هذا رأي قابل للنقاش نظراً لصيغته التعميمية. لكنه في الآن نفسه لا يخلو من جزء واسع من الواجهة إذا ما تم الرجوع إلى أمثلة عديدة تمت هنا وهناك، فباستثناء المثال التركي الذي لم يدرس إلى حد الآن بشكل جيد في العالم العربي، فإن معظم التجارب الأخرى التي تولى فيها إسلاميون الحكم لم تقدم نماذج يمكن الافتخار بها أو الدفاع عنها. ولهذا يجوز القول إن الإسلاميين في تونس ومصر والمغرب قد وضعوا أنفسهم في اختبار صعب عندما تسرعوا في دخول لعبة الحكم في هذه المرحلة الصعبة من الانتقال الديمقراطي. فعلى سبيل المثال، تتعرض حركة النهضة بعد نحو سنتين من قيادتها للحكومة المؤقتة لانتقادات واسعة من قبل أوساط متعددة، بمن في ذلك قسم واسع من المواطنين الذي منحوا أصواتهم للحركة، وذلك بسبب بطء الحكومة الأولى والثانية في الاستجابة للمطالب الاجتماعية الكثيرة، وهو ما هدد شعبيتها بالتآكل نظراً للنتائج المتواضعة التي تحققت في الكثير من الملفات الحارقة، وفي ظل

توقعات عالية من التونسيين الذين راهنوا كثيرا على مرحلة ما بعد هروب بن علي، وبعد تنظيم انتخابات ديمقراطية كانت فريدة من نوعها في تاريخ البلاد. هذا الاحتمال أكدته عمليات سبر الآراء التي أنجزت مؤخرا، والتي أثبتت أنه في حالة تنظيم انتخابات برلمانية قريبا، فإن حركة النهضة مهددة بأن تخسر أكثر من ثلث الناخبين الذين صوتوا لصالحها خلال انتخابات ٢٣ أكتوبر الماضي. وقد انتهى هذا المسار باضطراب الحركة التخلي عن الحكومة ورئاستها، وأن تقبل بشروط المعارضة ومن أهمها تشكيل حكومة تكنوقراط برئاسة شخصية مستقلة، وذلك قبل تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. وإذا كان الإخوان قد أخرجوا من الحكم عن طريق القوة إلى جانب الضغط الشعبي، فإن حركة النهضة قد وصلت إلى النتيجة نفسها ولكن عبر العزلة السياسية وضغوط المعارضة والمجتمع المدني والرأي العام.

الذي يفشل في الاقتصاد يفشل في السياسة:

تواجه الحركات الإسلامية التي انتقلت من المعارضة إلى الحكم عددا من التحديات الرئيسية. وفي مقدمة هذه التحديات يأتي التحدي الاقتصادي. وفي هذا السياق يجدر التوقف عند الجوانب التالية:

- معظم هذه الحركات، إن لم نقل جميعها، لم تكن تملك قبل الثورات برامج اقتصادية دقيقة، وإنما كانت لها مواقف نقدية واحتجاجية ضد سياسات المرحلة السابقة، إلى جانب استنادها على حزمة من المطالب والملاحظات والاختيارات العامة، وهي تشترك في الكثير من هذه المطالب والانتقادات مع بقية أحزاب المعارضة. وبما أن العضلة الرئيسية التي تواجه المراحل الانتقالية في كل من تونس ومصر والمغرب، هي اقتصادية اجتماعية بالدرجة الأساسية وليست دينية أو أيديولوجية كما يعتقد البعض، فقد وضعت كل القوى السياسية نفسها، وفي مقدمتها الحركات الإسلامية، أمام محك صعب، لأن القاعدة في هذا المجال أن كل حزب أو حكومة يعجزان عن إنعاش الدورة الاقتصادية، ولا يوفران القدر الأعلى من وظائف العمل خاصة للشباب، ويتورطان في اتخاذ إجراءات غير شعبية، إضافة إلى عدم وضع برامج سريعة تحقق القدر الأدنى من النهوض بالخدمات الأساسية في المناطق الفقيرة والمهمشة، فإن هذا الحزب أو تلك الحكومة سيكونان عرضة لنقد عاصف من قبل الجماهير، التي غالبا ما تكون غير مستعدة لسماع مختلف التبريرات، حتى ولو كان بعض هذه التبريرات وجيها.

- لقد وجدت الحكومات التي شكلها إسلاميون أو شاركوا فيها، وجدت نفسها تتخبط منذ البداية في محاولة تنشيط الدورة الاقتصادية التي أصيبت بالتعطل أو التراجع؛ نتيجة الاضطرابات السياسية والأمنية التي أصابت مختلف المرافق العامة والخاصة. وقد صاحب ذلك استمرار مظاهر الاحتجاج، ما جعل النشاط الحكومي غارقا في كثير من جوانبه في قضايا جزئية، ومحدودة. وبدل أن يطور ذلك الحالة الاجتماعية للفئات الرئيسية، ازدادت حالة التدهور، مما وسع في دائرة المتضررين، وخلق ردود فعل سلبية على نطاق واسع. وهو ما استثمرته المعارضة لتزيد من إرباك الحكومات الإسلامية.

- معضلة غياب البدائل يواجهها الإسلاميون بطريقة أكثر تعقيدا مقارنة بغيرهم. فهم من جهة لا يتوفرون على حلول جاهزة وجذرية مثلهم مثل بقية القوى السياسية الأخرى، لكنهم بحكم وجودهم في السلطة مطالبون أكثر من غيرهم بتقديم حلول عاجلة هم لا يملكونها. ومن جهة أخرى، فإن الإسلاميين بحكم استنادهم على خطاب أيديولوجي مختلف في بنيته عن بقية التيارات الفكرية والسياسية، مدعوون إلى أن تكون بدائلهم مستمدة من المرجعية الإسلامية. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى الضمور الذي لا يزال يشكو منه «الفكر الاقتصادي» الذي يحاول الإسلاميون تأسيسه والدفاع عنه منذ قيام حركة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨، وذلك انطلاقا من فريضة طرحها منذ البداية تقول بوجود (اقتصاد إسلامي)، مختلف عن الاقتصاد الرأسمالي، أو الاقتصاد الاشتراكي. لكن، ونظرا للتقدم الجزئي الذي تحقق في هذا المجال فقد وجدت هذه الحركات نفسها -بما في ذلك حركة النهضة- متأثرة إلى حد كبير بالتوجهات الليبرالية الراجحة حاليا على الصعيد الدولي، والتي لا تخرج عن أدبيات البنك الدولي وبقية المؤسسات الكبرى للنظام الرأسمالي. وهي التوجهات التي تبنتها الحكومات السابقة، وأسهمت بشكل رئيس في فشل محاولات التنمية بالعالم العربي وبغيره من مناطق العالم. ولعل هذا الأمر هو الذي يفسر قرار مؤسسات التمويل الدولية وكذلك الحكومات الغربية بتقديم الدعم المالي السريع للحركات الإسلامية الماسكة بالسلطة في تونس ومصر، لأنها لم تجد في اختياراتها ما يتناقض مع ثوابت المنظومة الرأسمالية، بما في ذلك التشجيع على إنشاء شبكات واسعة من البنوك الإسلامية.

الميزة الرئيسية التي يحاول الإسلاميون توظيفها لإبراز اختلافهم في مستوى الأداء عن سبقوهم في الحكم، هي سعيهم لمواجهة الفساد الذي كان مستشرياً في مختلف أجهزة الدولة.



فمن جهة تم تعيين مسئولين من أعضاء حركة النهضة لم يعرف عنهم فساد مالي، وهذا في حد ذاته عامل إيجابي، لكن جهود هذه الحكومات في فتح ملفات الفساد لا تزال محدودة بسبب مراعاة مصالح متعددة، من بينها وجود رغبة في عدم معاقبة جماعية لعدد كبير من رجال الأعمال المورطين مع مراكز القوى في العهد السابق. وهو ما يفسر محافظة الكثير من هؤلاء على مصالحهم. كما أن العديد منهم قد غيروا ولاءهم لكسب رضا الإسلاميين بنفس الطريقة التي استعملوها مع النظام السابق. ماذا يعني هذا؟. إنه مؤشر على أن الدولة تفرض على الجميع منطقتها الخاص، وذلك بقطع النظر عن شعاراتهم وأيديولوجياتهم. أي أن السياسة تقوم على تحقيق مصالح متعددة، ومن بينها المصلحة الحزبية التي تقضي توسيع دائرة الولاءات، وتقوية العصبية، والتركيز على كسب الجمهور الانتخابي، والعمل على ضمان البقاء في السلطة أو الوصول إليها. المشكلة أن الإسلاميين العرب لم يحققوا نتائج مهمة، حتى في هذا المجال، حيث لم يتحالف معهم الجزء الأكبر من رجال مثلما حصل في التجربة التركية.

الديمقراطية ليست فقط انتخابات:

لا يشك أي مراقب موضوعي في أهمية التحول الذي طرأ على الخطاب السياسي للحركات الإسلامية، وفي طبيعتها حركة النهضة التي بدأت تتكيف مع مبدأ الاحتكام للديمقراطية منذ ثمانينيات القرن الماضي. وقد أثبتت الانتخابات التي جرت في تونس في شهر أكتوبر الماضي التزام الحركة بقواعد اللعبة، بل ومساهمتها الجدية في إنجاح أول مناسبة يحتكم فيها التونسيون لصندوق الاقتراع في أجواء تنافسية واسعة النطاق.

لكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن المسألة الديمقراطية لها أكثر من بعد، ولا يجوز اختزالها في تقنيات العملية الانتخابية، وفي النتائج التي ترتبت عليها. فالديمقراطية ليست فقط الاستناد على حكم الأغلبية العددية، وإنما هي تتجسد أيضاً في حماية الأقلية وإشراكها في صناعة القرار، خاصة خلال المراحل الانتقالية التي تستوجب استشارة الجميع في رسم المعالم المستقبلية التي ستحدد مصير البلاد، وتضع القواعد الصلبة للنظام الديمقراطي، وذلك مثل صياغة الدستور، أو رسم السياسات الكبرى التي تشمل القطاعات الرئيسية مثل الاقتصاد والتعليم والسياسة الخارجية. وهو أمر لم يتحقق في الحالة التونسية، حيث اعتمدت الحكومة الانتقالية على قاعدة الأغلبية العددية بالمجلس التأسيسي لتمرير الكثير من اختياراتها مما عمق الفجوة والصراع بينها وبين المعارضة.

صحيح أن الائتلاف الحاكم بقيادة حركة النهضة قد عرض على جزء أساسي من أحزاب المعارضة المشاركة في الحكومة عند تأسيسها، لكن هذه الأخيرة رفضت العرض لأسباب غير مقنعة، غير أن ذلك ليس مبررا لتهميشها فيما بعد، ووضعها أمام الأمر المقضي. كذلك الشأن بالنسبة لهيئات المجتمع المدني الرئيسية، التي وجدت نفسها في عديد المناسبات في حالة صراع مفتوح مع الحكومة مثل الاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة الصحفيين وهيئات الدفاع عن القضاة، وكذلك المنظمات الحقوقية وغيرها.

باختصار لم تكن هذه الحركات مهياً فكرياً وتنظيمياً وسياسياً للمساهمة في ممارسة الديمقراطية التوافقية، التي تستوجبها بالخصوص المراحل الانتقالية. وهو ما يفسر وقوع هذه الحركات في العزلة السياسية التي عملت المعارضات على إحكامها، مستفيدة من الحجم الكبير للأخطاء التي ارتكبتها هذه الحركات.

مأزق التعامل مع الظاهرة السلفية :

في الحالة التونسية بالخصوص، برز على السطح بعد الثورة تيار يصف نفسه بالسلفية الجهادية، حاولت بعض أطرافه أن تغير ما اعتبرته «منكراً» باليد، وهو ما فتح الباب على مصراعيه لسلسلة من اعتداءات طالت مثقفين وسياسيين ونساء وفنانين وبائعي خمور وغيرهم. كما يجري تهديد من تشيعوا من التونسيين خلال الثلاثين سنة الماضية، والدعوة إلى ترحيلهم من البلاد؛ بحجة كونهم من «الرافضة». وقد تطورت هذه الظاهرة إلى أن أصبحت تهدد الأمن القومي للدولة التونسية، خاصة بعد اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد، والمناضل الناصري محمد البراهمي، ثم تمركز مجموعة من مقاتليها بمنطقة جبال الشعانبي، وإقدامهم على قتل تسعة جنود، وذلك بذبح اثنين منهم. وأمام هذه الظاهرة التكفيرية الخطيرة غير المسبوقة في تاريخ تونس، والتي تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، توجهت النخب التونسية بمختلف مكوناتها، إلى الحكومة تطالبها بتطبيق القانون وتأمين الحماية لمواطنيها، ومعاينة المعتدين.

هنا لوحظ عدم وجود الحزم الضروري لتأمين الحريات الفردية والجماعية، وهو ما أثار موجة من الاحتجاجات ضد حركة النهضة، وجعل البعض يذهب إلى حد الاعتقاد بكونها «متواطئة» مع هؤلاء الذين ينسبون أنفسهم إلى التيار السلفي، وأنها «تستعملهم كورقة ضغط لاعتبارات سياسية وانتخابية». وهو أمر مستبعد نظرا لتباين آراء الغنوشي مع ما يردده

هؤلاء في أكثر من قضية مركزة. لكن ذلك لم يمنع وجود تيار داخل حركة النهضة هو أقرب للفكر السلفي، ولا يختلف عنه إلا في بعض المسائل مثل منهج التغيير، أو القبول بالانتخابات كآلية للوصول إلى السلطة. وهو ما زاد في تعميق حالة الغموض لدى الرأي العام، وأربك المتابعين لمسارات حركة النهضة. وهذه معضلة أخرى ستبقى تواجه حركة النهضة، وتتمثل في مدى قدرتها على لجم التيار السلفي، وبالخصوص الجهادي منه، وحماية الحريات الفردية للتونسيين، دون أن يقودها ذلك إلى إعادة إنتاج سياسة القمع التي انتهجها سابقا نظام بن علي. لأن التساهل في زجر هذا التيار، مكن هذا الأخير من التغلغل والانتشار، وأدى بالضرورة إلى استضعاف الدولة من قبل هذه الجماعات.

التحدي الفكري والبدائل المفقودة:

من بين أهم التحديات التي يواجهها الإسلاميون اليوم، سواء في تونس أو في دول أخرى، أن وصول الإسلاميين إلى السلطة قد تم في لحظة تاريخية لم تكتمل فيها المراجعات الضرورية للفكر الإسلامي بمدرستيه السنية والشيعية. فالإصلاح الديني في العالم العربي بالخصوص، لا يزال يقف في منتصف الطريق ولم يحسم أمورا كثيرة ليست من الفروع، ولكنها تعتبر من الأصول، وهو ما يفسر حالة التعثر وارتباك المواقف لدى هذه الأحزاب الإسلامية الحاكمة. هذه مسألة قد تبدو نظرية، لكنها على غاية من الأهمية، خاصة لفهم مختلف التعثرات، بل ربما الأزمات التي يمكن أن تمر بها هذه الحركات في المرحلة المقبلة.

إن انشغال الإسلاميين بالعمل السياسي جعلهم يهملون كليا المسألة الفكرية، التي أصبحت تحتل مرتبة ثانوية جدا، وهو ما من شأنه أن يزيد من حدة الأزمة التي يمر بها الفكر الإسلامي، خاصة في هذه المرحلة المفصلية. وهو ما سيكون له تداعيات خطيرة على أكثر من صعيد. فلعبة الدولة تختلف عن لعبة المعارضة، وإذا كانت كلفة المعارضة هي تقديم عدد من الضحايا، فإن كلفة الحكم ثمنها انهيار المصادقية وتآكل الشرعية، شرعية الحركات والزعامات والرهانات.

إن ما حصل في مصر يخشى أن تكون له آثار تتجاوز حدود هذا البلد. لقد بلغت أزمة الثقة بين الإسلاميين وخصومهم درجة عالية من الحدة، وقد تفتح الباب لجولة أخرى من العنف والصراع المفتوح على جميع الاحتمالات. لقد عانت هذه الحركات كثيرا من منطق العنف والعنف المضاد. وهي اليوم تواجه من جديد هذا التحدي القاتل، الذي سيزيد من تعميق عزلتها، وسيعيد لها إلى دائرة الضحية والدوران حول ذاتها المجروحة والمهددة.

إن فشل محاولة إدماج إسلاميي مصر في الانتقال السياسي من موقع الحكم يجب ألا يؤدي إلى إعادة إنتاج السيناريوهات السابقة. وإذا كانوا هم مدعوين إلى القيام بمراجعات حقيقية وعميقة فكرية وسياسية وتنظيمية، فعلى خصومهم من عسكر ونخب سياسية وفكرية عدم استسهال منطق القطيعة والمراهنة مرة أخرى إلى الحلول الأمنية، لأن ذلك من شأنه أن يقضي على إمكانية إنجاز مهمة الانتقال الديمقراطي، إضافة إلى كونه يعيد حتما إنتاج الدولة القمعية التي جففت منابع الحرية، وعمقت الانقسام المجتمعي، وأفقرت المجتمعات، وقوضت أسس السلم الأهلي.

مستقبل جماعة الإخوان المسلمين ومستقبل مصر

د. علي مبروك *

إذا كان لا يمكن الحديث عن مستقبل أي ظاهرة من دون الوعي بجملة المحددات الحاكمة لنشوتها وشروط اشتغالها، فإنه لا مجال لقول جدّي بخصوص مستقبل جماعة الإخوان المسلمين في حال عدم الوعي بالمحددات الحاكمة لنشأة هذه الجماعة، وآليات اشتغالها على مدى العقود منذ بدء ظهورها في نهاية عشرينيات القرن المنصرم. ولسوء الحظ، فإن النقاش الدائر في مصر بين بعض أطراف نخبتها حول مستقبل الجماعة- بعدما تبدي من فشلها في إدارة الشأن المصري، وبما ترتب عليه من سقوطها المدوي عن عرش السلطة- إنما يتسم بقدر هائل من التبسيط والهشاشة. إذ يكاد يجري اختزال مستقبل الجماعة- ضمن هذا النقاش- في بضعة أمور إجرائية تدور حول ضرورة إعلان الجماعة نبذها للعنف، وقبولها لمطالب سياسية بعينها، كشرط لازمة لاحتفاظ الجماعة لنفسها بمكان في المستقبل. وهكذا فإن أحدًا لا يذهب إلى التساؤل عما إذا كانت المحددات الموضوعية لنشأة الجماعة وآليات اشتغالها- التي تجاوز إرادات ومقاصد الفاعلين فيها- مما يتيح للجماعة أن تحافظ على وجودها ضمن

* أستاذ الفلسفة بجامعة القاهرة.

مستقبل، تسعى فيه مصر إلى بناء أحداثها السياسية والعقلية الحقّة. وبالطبع فإن ذلك يندرج في إطار ما لا تعرف هذه النخبة العليّة سواه، من الانشغال بالسياسي والإجرائي، وذلك في مقابل إهمالها الفاضح لما يقوم وراءهما من المعرفي والتأسيسي. ولسوء الحظ، فإنها لا تتوقف عن هذه الممارسة البائسة رغم كل ما تأدت إليه -على مدى تاريخها الطويل- من ضروب الإخفاق والفشل.

وإذ يقتضي الأمر التعرّف على هذه المحددات، فإنه يلزم التنويه بأن هذه المحددات كانت هي الحاكمة لتبلور واشتغال كل التيارات العاملة في فضاء الخطاب العربي الحديث؛ بصرف النظر عن تباين المضامين الأيديولوجية لهذه التيارات. وبالأساس، فإن هذه المحددات تتمثل في كيفية ترتيب العلاقة مع الحداثة من جهة، وفي تحديد العلاقة بين الدين والسياسة من جهة أخرى. والملاحظ أن الجماعة -بما هي جزء من ظاهرة الإسلام السياسي الأوسع- قد أدخلت على هذه المحددات ضروباً من التلبس بقصد إظهار نفسها كبديل له من التفرد والامتياز ما يجعل منها الأكثر قدرة على إخراج الواقع المصري من أزمتته. لكنّه؛ ولأن القصد من وراء كل تلبس لا يكون إلا التديس، فإن الأمر قد انتهى -والحاصل الآن في مصر خير شاهد- إلى ازدياد حدة المأزق ومفاقمته. إذ الحق أن كل ضروب التلبس غالباً ما تكون -رغم تخفيها- مُتعمدة؛ وذلك من حيث يسعى بها صانعوها إلى تثبيت الوعي المشوه والمغلوط أو المنقوص حول أيديولوجيا -أو حتى فكرة أو ظاهرة- بعينها، لترسيخ هيمنتها السياسية.

وبحسب ذلك فإن ظاهرة الإسلام السياسي - وتحتل موقع القلب فيها جماعة الإخوان المسلمين - تقوم، وبالأساس، على ضروب من الالتباسات التي يجري إخفاؤها، وعن عمد، لتكون بمنأى عن الوعي المنضبط بها؛ وعلى النحو الذي يهبها الديمومة واستمرار البقاء. كما يرتبط ذلك بالسعي إلى تصوير الجماعات المكونة لظاهرة الإسلام السياسي عموماً، على أنها جماعات "طهورية"، لا انشغال لها بما يجاوز حدود "المقدس" الديني؛ وبما يعنيه ذلك من تعمّد إخفاء طابعها السياسي. ومن هنا وجوب فض الالتباسات المتعلقة بموقف هذه الجماعات من الحداثة، والعلاقة بين الدين والسياسة، والعقل والتقليد والطاعة وغيرها؛ وبما يؤول إلى إبراز طبيعتها "الدينيّة" التي يحضر فيها "المقدس" بما هو مجرد أدواتها الرئيسية في احتكار المجال العام، لا غير.

وفيما يخص الالتباس المتعلق بالموقف من الحداثة، فإن الأصل فيه يأتي من أن أحداً لم يلتفت -بما يكفي- إلى استقصاء السياق الفكري والمعرفي الذي تبلور فيه خطاب جماعة الإخوان المسلمين، وتيار الإسلام السياسي على العموم، وذلك على الرغم من غزارة

الالتفات إلى السياق السياسي والتاريخي الذي تآدى إلى ظهور كلٍ منهما؛ والذي يتمثل في إعلان سقوط الخلافة في العام ١٩٢٤، بالذات. ولعل المدخل إلى الوعي بهذا السياق المهمل، ينطلق من الإقرار بأن تيار الإسلام السياسي - وضمنه جماعة الإخوان - هو جزءٌ من صميم ما يُعرف بظاهرة الحداثة العربية؛ وإلى حدٍ إمكان القطع بأنه لو أمكن تصور غياب ظاهرة "الحداثة" على العموم - والنمط العربي منها على الخصوص -، لما كان لتيار الإسلام السياسي أن يتبلور من الأساس. ويعني ذلك أنه يستحيل استيعاب ظاهرة الإسلام السياسي خارج القوانين والمحددات التي حكمت انبثاق وتطور ظاهرة التحديث في العالم العربي؛ منذ العقود الأولى في القرن التاسع عشر. وبالطبع فإنه لا يؤثر في ذلك ما يجري الإيهام به من أن الإسلام السياسي يبغى استبدال الإسلام - كمنظومة حياة - بالحداثة، من أجل استرداد ماضيه الذهبي السابق عليها؛ حيث الأمر لا يتجاوز مجرد استخدام الإسلام والحداثة معاً من أجل بناء وتثبيت أيديولوجيا سياسية، لا تختلف عن غيرها من أيديولوجيات مناوئة إلا من حيث نوع القناع التي تتخفى خلفه.

فقد بدا، ومع ابتداء تبلور تجربة الحداثة العربية عند مطلع القرن التاسع عشر، أن القوة وحدها - متجسدة في الدولة القاهرة - سيكون لها الدور الحاسم في تغيير الأوضاع في مصر؛ وأعني من حيث أنه لم تتوفر فيها آنذاك - وربما للآن - روافع التغيير الأخرى من العقل والفكر. ولقد كان ذلك ما سجله أحد شهود تلك اللحظة؛ وهو المعلم الجنرال يعقوب الذي مضى إلى "أن تغييراً في مصر لن يكون نتاج أنوار العقل أو اختمار الآراء الفلسفية المتصارعة، وإنما تغيير تجريه قوة قاهرة على قوم وادعين جهلاء". ومن هنا ما بدا من المركزية الكاسحة للدولة في صيرورة التغيير في مصر؛ وهي المركزية التي لا تزال تفرض نفسها للآن. وبصرف النظر عن أن التغيير الدولتي يظل مفروضاً من أعلى على المجتمع، فإن الأخطر من ذلك أنه يبقى تغييراً سطحياً، لأنه يبقى مرتكزاً على التغيير في "الواقع" البراني، من دون أن ينشغل كثيراً بالعمل على تغيير بنيات "الوعي" الجواني. فالدولة - أي دولة - إنما تعمل بمنطق التغيير في "المدة القصيرة" الذي يسهل إحداثه في الواقع، على عكس إحداث التغيير في العقل الذي يكون عملاً في "المدة الطويلة"؛ كثيراً ما تهمله الدولة. بل إنه يبدو أن الدولة تعتمد هذا الإهمال للعقل، لأنها لا ترغب لجماهيرها - فيما يبدو - أن يغادروا موقع "الوادعين الجهلاء" في الأدنى، إلى مقام الأنداد من "المشاركين العقلاء". ولهذا فإن من صاغوا خطاب التغيير في العالم العربي قاموا بالتمييز في الحداثة الأوروبية - ومنذ البدء - بين المكون "التقني الإجرائي" لها؛ والذي اعتبروه من "النفيس" المقبول الواجب نقله إلى ديار المسلمين، وبين مكونها "العقلي النقدي"؛ الذي اعتبروه من "الخشيس" المرذول الذي

لا يجوز تعاطيه أو نقله إلى ديارهم . وبالطبع فإن ما يجري الآن في العالم العربي ، لما يقطع بأن هذه الأطروحة التي استقر عليها الجميع على مدى القرنين الفائتين ، قد حافظت للجمهور على وضع ”الجاهل“ الذي يشهد ما يحصل الآن بأنه لم يغادره ، و فقط فإن هذا الجمهور قد اختار - مع تراخي قبضة الدولة - أن يتخلى عما فرضته عليه من ”الوداعة“ .

ورغم ما بدا من بؤس هذا الضرب من التغيير في الواقع الخارجي ، مع الإهمال شبه الكامل للشرط العقلي اللازم لأي تغيير حقيقي ، فإن ذلك قد حدد طريقة عمل الفرقاء العاملين تحت مظلة الخطاب العربي الحديث؛ والتي تتمثل في وجوب الإمساك بأدوات القوة التي تفرض التغيير من أعلى ، والتي تتمثل في الدولة بالأساس .

وضمن هذا السعي إلى الإمساك بالدولة ، فإن دعاة الإسلام السياسي لا يختلفون - من جهتهم - عن غيرهم من الذين عملوا ، من جهة أخرى ، تحت رايات الأيديولوجيات التحديثية (الليبرالية والقومية والاشتراكية وغيرها) . وأعنى من حيث إنهم جميعاً يراوون تحت مظلة الأطروحة ذاتها التي لا ترى للتغيير سبيلاً إلا بتسكين الجوانب التقنية الإجرائية من الحداثة فوق ذات البنيات التقليدية المتوارثة للوعي التي تحتفظ للجمهور بوداعته وهدوئه وطاعته^(١) . و فقط فإن الاختلاف بينهما يأتي من نوع المفردات التي يستخدمها كل فريق في سعيه إلى الهيمنة على المجال العام . إذ فيما ظل دعاة الأيديولوجيات الحداثوية يستخدمون المفردات المتداولة في إطار الأيديولوجيات التي يبشرون بها (من قبيل الحرية والديمقراطية والدستور والاشتراكية والطبقة العاملة والقومية وغيرها)؛ والتي لم يقدروا على السيطرة بها على المجال العام ، لعدم امتلاك الجمهور - المقصود التأثير عليه بها - للتراث المعرفي والتاريخي الذي تقف عليه هذه المفردات ، فإن دعاة الإسلام السياسي يستخدمون مفردات تنتمي للرأسمال الرمزي الديني للجمهور للسيطرة على المجال العام (من قبيل الشريعة والحكم بما أنزل الله وتطبيق الحدود وغيرها)؛ وبما سيجعل من دولة الإسلام السياسي ، ”الدولة الثنين“ فعلاً . حيث ستحضر الدولة؛ كقوة قابضة ليس فقط بكل أدوات قمعها الحديثة ، بل وكذا على الرأسمال الرمزي المقدس الذي سيجعل من الخروج عليها هرطقة وكفراً . وهكذا فإنه ، وبدلاً من تجاوز أطروحة مركزية الدولة في التغيير ، عبر نقد أطروحة التغيير البراني الذي تفرضه الدولة من أعلى على المجتمع الوديع المستكين في الأدنى ، وفتح الباب أمام ضرورة امتلاك الشروط العقلية والمعرفية للدخول إلى عصر الحداثة الحقة ، فإن الإسلام السياسي لا يملك ما يقدمه إلا المزيد من ”مركزة“ الدولة من جهة ، و”إخضاع“ الجمهور من جهة أخرى؛ وبما يعنيه ذلك من أنه لا يقدم تجاوزاً للمأزق العربي ، بقدر ما ينتهي إلى تكريسه ومفاقمته .

الالتباس بين الدين والسياسة في خطاب حسن البنا:

وفيما يخص الالتباس الأهم المتعلق بالعلاقة بين الدين والسياسة، وعند جماعة الإخوان المسلمين بالذات، فإنه يمكن القطع بأن هذا الالتباس يكاد يكون أحد أهم الآليات التي يبنى عليها خطاب الأستاذ حسن البنا؛ الرائد المؤسس لهذه الجماعة، وابتداءً من تحديده لهوية تلك الجماعة. فإذ يقرر - من ناحية - أن الجماعة «دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية»؛ وبما يعنيه ذلك من تأكيد هويتها الدينية، فإنه لا ينفي عن الإخوان - في الوقت نفسه - أنهم «هيئة سياسية لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم في الداخل، وتعديل النظر في صلة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم في الخارج، وتربية الشعب على العزة والكرامة والحرص على قوميته إلى أبعد حد»^(٢). ولقد أتاح هذا الالتباس للجماعة ومشايخها أن يروجوا للجماعة على أنها ذات «هوية دينية»، وأن ما تمارسه من السياسة إنما يرتبط بكونها - أي السياسة - ركناً من أركان الدين؛ حيث «الحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد والأصول، لا من الفقهيات والفروع»^(٣). ولكن المفارقة تتأتى، هنا، من أن البنا حين راح يجعل «الحكم السياسي» من «العقائد والأصول»، فإنما كان ينقض ما وصف به جماعته من أنها «طريقة سنية»؛ حيث السياسة معدودة عند أهل السنة من «الفقهيات والفروع»، على عكس الشيعة الذين انفردوا وحدهم باعتبارها من «العقائد والأصول»^(٤). وإذ لا يمكن الشك في معرفة الرجل بما يقول به الشيعة بخصوص الإمامة والسياسة، فإنه لا يبقى إلا أن التزامه ما يقول به الشيعة هو النهاية التي تفرض نفسها على كل من يسعى إلى إخفاء ممارسته السياسية وراء أسنار المعتقد الديني؛ وإلى الحد الذي يبلغ به تخوم اعتبار السياسة ديناً.

وللغرابة، فإنه يبدو - والحال كذلك - أنه إذا كانت السياسة هي التي شطرت المسلمين، في القديم، إلى سنة وشيعة؛ فإنها تعود لتقرب بينهما في اللحظة الراهنة. والعجيب أن يكون الاستبداد حاضراً، وبقوة، في كلتا اللحظتين معاً. فقد كان الاستبداد، هناك في لحظة الانقسام، حين راح الشيعة يتعالون بالسياسة إلى السماء (حيث جعلوا تعيين الإمام بالنص من الله)؛ وذلك على سبيل «اليأس» من الناس الذين حالوا بين أئمة آل البيت وبين ما يراه الشيعة حقاً لهم في الإمامة. وبالمثل فإنه كان حاضراً عند أهل السنة، حين راحوا يجعلون ما يقولون أنه تعيين الإمام من الناس بالبيعة والاختيار، ستاراً يخفون وراءه آليات «الشوكة والمغالبة» التي كانت هي الفاعل الحقيقي - والأهم - في مسار ممارستهم السياسية. ولعل هذا التماثل القديم هو ما يقف وراء تقاربهما الراهن؛ وأعني من حيث ما تتكشف عنه التجربة السياسية الشيعية (متجسدة في النظام السياسي الإيراني الحالي)، والسنية (متجسدة في جماعة الإخوان المسلمين

في مصر)، من السعي إلى توظيف الرأسمال الديني المتجذّر في تثبيت خطاب وصائي أبوي . ولعل هذا الطابع الوصائي الأبوي للخطاب يتأكد من خلال المركزية الطاغية لمفهوم «المرشد» في كلا النظامين الإيراني (الشيوعي) والمصري (الإخواني/السنّي). وهنا يلزم التنويه بأن هذا الخطاب الوصائي إنما ينبني، وعلى نحو جوهرى، على تصور العقل قاصراً عن تدبير شأن الإنسان الذي يبقى، لذلك، في احتياج دائم إلى «مرشد» يقرر له ويختار. وغني عن البيان أن ذلك التصور هو ما يؤسس -على مدى التاريخ- لكل أنماط السلطة المستبدّة القامعة، التي تسلك بمنطق فرض الوصاية على الناس .

وبالرغم من مركزية وضع «المرشد» في كلا النظامين، فإن ثمة ما يميز به النظام الإيراني؛ وأعني من حيث ما يعرفه من تنظيم الدستور لمكانة وحدود دور المرشد على رأس هذا النظام، وذلك في مقابل خلو الدستور المصري من النص على ما ينظم دور ومكانة المرشد في النظام السياسي. وهكذا، فإنه ورغم ما ينطق به واقع الحال، ويشهد به كثير ممن أدوا أدواراً سياسية في النظام المصري الراهن^(٥)، من ممارسة المرشد-ومكتب الإرشاد على العموم- لدور سياسي كبير، فإنه يبقى دوراً منفلاً، وخارج رقابة الدستور؛ وبما يعنيه ذلك من أن ممارسته للسلطة، لا يترتب عليها أي نوع من المسؤولية. وانطلاقاً من مبدأ أنه «لا سلطة من دون مسؤولية»، فإن ذلك يبقى من قبيل القصور الذي يلزم تداركه؛ على ألا يكون ذلك من خلال النص على سلطة المرشد في الدستور، بل من خلال النص على ما يمنع التابعين لجماعات تتلاعب بالرأسمال الديني، ويكون لها مرشد أعلى يقف على رأس تراتبيتها التنظيمية، من الوصول إلى قمة النظام السياسي المصري. ويرتبط ذلك بأن الإنسانية على العموم قد بلغت -في تطورها العقلي- مرحلة الرشد، ولم تعد في حاجة إلى من يقوم بإرشادها إلى ما فيه فلاحها. ولعله يمكن القول بوجود التحصين الدستوري لهذا المبدأ الذي يتجاوب فيه التطور العقلي مع البيان الديني المتمثل في قوله تعالى: «لا إكراه في الدين، قد تبين الرشد من الغي»^(٦). ومن هنا ما كان من المصير إلى ختم النبوة وانتهاء وحي السماء، الذي رأى فيه «محمد إقبال» إعلاناً ببزوغ عصر اكتمال العقل، على نحو لم يعد معه الإنسان في حاجة إلى إرشاد من أحد. ولا يمكن الاحتجاج هنا بأن ثمة من المبادئ الإنسانية الكبرى ما يتعارض مع مستوى التطور الثقافي الراهن للمصريين، وأنه لا يمكن فرضها عليهم بالدستور أو القانون، ولا بد من ترك التطور يأخذ مدها. إذ الحق أن غياب الوعي بهذه المبادئ هو ما يتيح لأصحاب خطابات الأبوية الوصاية أن يفرضوها على الناس، وبما يعنيه ذلك من أن مصلحتهم تستلزم إبقاء المصريين عند نفس المستوى الثقافي الذي يسمح لهم بفرض وصايتهم عليهم^(٧). وبالطبع

فإن ذلك يعني أنه لن يكون ممكناً الخروج بالمصريين من حالهم الثقافي المتردي إلا عبر توفير الشروط التي تجعل هذا التطور ممكناً؛ وأهم هذه الشروط هو نزع غطاء المشروعية عن أصحاب خطابات الوصاية.

ورغم ما يبدو -على العموم- من أن الأمر ينتهي إلى إجبار من ينتمي إلى مذهب أهل السنة على القول بما يقول به خصومه المذهبيون من الشيعة؛ فإن المفارقة تنبثق زاعقة من أن كل سعي إلى «تدين» السياسة يبقى، هو نفسه، عملاً سياسياً؛ وعلى النحو الذي يمكن معه القول إن المرء يكون سياسياً حتى وهو يسعى إلى إلغاء السياسة عبر تحويلها إلى «الدين» أو إخفائها وراء مطلقاته. وغني عن البيان أن اعتبار هذه الممارسة من قبيل «العمل السياسي» يرتبط بحقيقة أنه لا يمكن أبداً فهمها خارج شروط العملية السياسية وقوانينها الحاكمة. ومن هنا استحالة فهم الالتباس المشار إليه عند البنا، بخصوص تحديده لهوية الجماعة، إلا باعتباره - هو نفسه - من قبيل الممارسة السياسية المقصودة، أو حتى التعمّدة. وهكذا فإنه إذا كان قد بدا استحالة فهم ظاهرة الإسلام السياسي خارج محددات التجربة الحداثية في العالم العربي، فإنه يستحيل، بالمثل، فهم ظاهرة تدين السياسة خارج محددات التجربة السياسية العربية.

والحق أن الففز على حقيقة أن السياسة تكاد، تاريخياً، أن تكون هي الإطار المحدد، من جهة، لنشأة جماعة الإخوان المسلمين عند أخريات العقد الثالث من القرن المنصرم، والحاكم، من جهة أخرى، لكل مجريات تطورها على مدى العقود اللاحقة^(٨)، والإلحاح - الذي لا يهدأ - على إخفاء الهوية السياسية الغالبة للجماعة وراء براقع الديني وأستاره، لا يكشف إلا عن محض السعي إلى استئناس نوع من التاريخ الطويل - الذي عرفه الأسلاف - من ممارسة السياسة بالدين؛ وهي الممارسة التي كان قد شاع الظن بأنها قد انقطعت وتوقفت تحت تأثير ما بدا وكأنه القصف بالحدائث، على العالمين العربي والإسلامي، الذي انطلق مع حملة بونايرت على مصر في أخريات القرن الثامن عشر. لكنه بدا وكأن ما تخلف عن هذا القصف الصاخب لم يكن إلا بضعة خدوش تافهة على سطح عالم ظل محتفظاً، في العمق، بمعظم ثوابت نظامه التقليدي الموروث.

ولعله يلزم التنويه، هنا، بأنه إذا كانت العلاقة بين الديني والسياسي في الإسلام تحتاج إلى استقصاء أعمق يتجاوز حدود هذا الحيز، فإنه يمكن القول - على العموم - إنه إذا كان الدين قد ظل يقدم للسياسة لغتها وقاموس مفرداتها، فإن كافة موجهاتها ومحدداتها الرئيسة قد ظلت تنتمي إلى مجال آخر غير الدين. وبعبارة أخرى، فإنه إذا كان الدين قد منح السياسة لغتها وشكل ممارستها، فإن مضمون تلك الممارسة ومحتواها قد ظل شيئاً يقع خارج حدوده

في الأغلب. ولعل استقراراً للمصنفات التاريخية الكبرى يؤول إلى أن صراعات القوة قد كانت هي المحدد الرئيس لممارسة السياسة في الإسلام. فلا يكاد ابن خلدون -الذي يستمد قيمته الكبرى من كونه صاحب خطاب عن التاريخ، وليس من كونه مجرد مؤرخ، أو ناقلٍ للأخبار مثل غيره- يرى في تاريخ المسلمين، إلى عصره، إلا نوعاً من الفاعلية شبه المطلقة لقانون العصبية القبلية التي كانت- ولعلها تبقى للآن- الشكل السائد لاشتغال «القوة»^(٩). والغريب أن المحاولات لا تتوقف لإخفاء هذا التاريخ الطويل الذي كتبه القوة لكي يتوارى من الذاكرة بالكلية، لحساب تاريخ مثالي ومُتخيل يستخدمه دعاة الإسلام السياسي في الترويج لأجنداتهم السياسية النازعة للهيمنة. ورغم هذا السعي الدائب إلى طمس هذا التاريخ الذي يجرح الوعي ويشقيه، فإن ما يشهده العالم العربي، في اللحظة الراهنة، من انفجار المكبوت القَبلي والعشائري والطائفي والمذهبي الذي لطالما جرى كتمه وراء أقنعة الدين -ثم الحداثة بعد ذلك- لما يؤكد على أنه من قبيل التاريخ الذي يأبى الغياب والسكوت.

ولعل هذا الالتباس بين الدين والسياسة قد ترك أثره الضاغط على العلاقة بين الجماعة وبين الحزب الذي أنشأته ليكون ذراعاً سياسية لها. فإن قبول ورثة الأستاذ «البناء» لفكرة الحزب كأداة لممارسة السياسة، لا يعني أنهم قد توقفوا عن ممارسة السياسة بالمفاهيم التي يتخفى مضمونها السياسي والاجتماعي وراء قناع الدين، بل يعني فقط أنها سوف تتحقق من تحت رداء الحزب السياسي الذي جرى استدعاؤه -كمفهوم حديث تبلور في فضاء من الممارسة التي تحقق فيها ضبط العلائق بين الديني والسياسي- ليخيل بتبني الإخوان لممارسة سياسية متحررة من توظيف الدين، كقناع، فيها. ولكن الأمر لا يتجاوز فعلياً حدود أن «الحزب» -المُفترض فيه ممارسة السياسة بحسب قواعد العقل- سوف يجعل من «الجماعة» ذراعاً الديني، الذي سيكون مطلوباً منه أن يقوم على حشد وتجييش الأتباع؛ وهي الممارسة التي تبرع فيها الجماعة لما تمتلك من تاريخ لا تشغل داخله إلا قيم الطاعة والإذعان المعادية لإعمال العقل. ويعني ذلك أنهم ينخرطون في إطار تاريخ من الممارسة التي حققت لها الأشعرية السيادة، والتي يحضر فيها العقل كمجرد قناع يُراد التغطية به على الاشتغال المهيمن لكل ما يتناقض مع نظامه. وإذ يكاد الحزب -والحال كذلك- أن لا يجاوز كونه محض قناع حديث يتخفى وراءه المضمون القديم ذاته؛ فإن ذلك يعني أن قيامه لم يؤثر على نظام الجماعة وطرائق اشتغالها. ويتجلى ذلك في أنه إذا كانت «الدعوية» -بما تعنيه من تحفيز الجانب العاطفي الانفعالي في الإنسان- هي آلية اشتغال الجماعات الدينية، فإن «الإقناع» -بما يعنيه من تحفيز الجانب العقلي في الإنسان- هو الآلية الغالبة على اشتغال الأحزاب الحديثة؛ فإنه

يبدو- ولسوء الحظ- أن المراقب يلمح أن الحزب القائم على خدمة الجماعة، إنما يعوّل في اشتغاله على الجانب «الدعوي» العاطفي، وليس «الإقناعي» العقلي؛ وأعني من حيث تظل الرطانة الدينية هي الغالبة على صياغة الخطاب الذي يتوجه به إلى الجمهور.

وترتيباً على ذلك، فإنه يمكن القول إن مستقبل جماعة الإخوان يتوقف، وبالأساس، على مدى قدرتها على فض هذه الالتباسات المتعلقة بموقفها من الحداثة، ومن العلاقة بين الدين والسياسة؛ وعلى النحو الذي يفتح معه الباب أمام تجاوز الطابع الإجرائي البراني للحداثة إلى امتلاك الشروط العقلية والنظرية المؤسسة لها، وأمام ممارسة سياسية رشيدة تنبني على غير منطق الوصاية والأبوية، وعلى تحفيز الجانب الدعوي الانفعالي عند المتلقين.

لكنه يلزم التنويه بأن مقاربة على هذا النحو لتلك المحددات لن تعني إلا أن تضع الجماعة نهاية لوجودها، رغم ما سيترتب على ذلك من فتح الباب أمام مستقبل مصر. فإنه لا مستقبل لمصر إلا على الضفة الأخرى المعاكسة لتلك التي ستقف عليها الجماعة إذا اختارت لنفسها أن تقف عند ثوابت التاريخ التي رافقتها على مدى العقود، ولم تقدر الزخارف الشكلية التي كانت تتجمل بها على أن تقلل من سطوة تأثيرها على كل من خطابها وممارستها.

الهوامش

١. وبالطبع فإن ذلك يمثل أحد أكبر أنماط الالتباس في الممارسة العربية على مدى القرنين الفائتين؛ والذي يقوم، بالأساس، على إخفاء بؤس المضمون وتقليديته وراء لمعان الشكل وحدثته.
٢. حسن البنا: مجموعة الرسائل (دار الكلمة للنشر والتوزيع) القاهرة، ط ١، ص ١١٨-١١١.
٣. المصدر السابق، ص ١٢٣.
٤. «واعلم أن الكلام في الإمامة ليس من أصول الديانات، ولا من الأمور اللابُدَيَات (الواجبات)، بحيث لا يسع المكلف الإعراض عنها، والجهل بها؛ بل لعمري إن المُعْرِض عنها لأرجى حالاً من الواغل فيها، فإنها قلما تنفك عن التعصب والأهواء، وإثارة الفتن والشحناء، والرجم بالغيب في حق الأئمة والسلف بالإزراء، وهذا مع كون الخائض فيها سبيل التحقيق، فكيف إذا كان خارجاً عن سواء الطريق؟. لكن لما جرت العادة بذكرها في أواخر كتب التكلمين، والإبانة عن تحقيقها في عامة مصنفات الأصوليين، لم نر من الصواب خرق العادة بترك ذكرها في هذا الكتاب، موافقة للمألوف من الصفات، وجرياً على مقتضى العادات». انظر: سيف الدين الأمدي: غاية المرام في علم الكلام، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) القاهرة ١٩٧١، ص ٣٦١. وهكذا فإنه ليس من أساس لإيراد الإمامة في كتب الأصول إلا ما جرت به عادة الأسبقين فقط. والحق أنه لا أحد من أهل السنة إلا وقد أورد هذا الاعتذار، مُردفاً بعده أن الإمامة- عندنا- من الفرعيات الفقهية.
٥. يمكن الإشارة هنا، على وجه الخصوص، إلى ما أورده الدكتور محمد فؤاد جاد الله (الذي عمل لشهور طويلة مستشاراً قانونياً لرئيس الجمهورية) في خطاب استقالته من أن كثيراً من القرارات

كانت تأتي جاهزة من خارج القصر، لُفاجاً هو، وغيره من مساعدي الرئيس، بصورها عن الرئاسة من دون معرفة مسبقة بها.

٦. البقرة: ٢٥٦.

٧. ولعله يلزم التنويه هنا بأن هذا الطابع الوصائي لم يقف عند حد مجرد فكر جماعة الإخوان، بل إنه كان سمة غالبية على ممارستها السياسية؛ الأمر الذي تجلّى - على نحو واضح - في طبيعة خلافها مع ثوار يوليو ١٩٥٢. فإن هناك الكثير مما يُقال عن الانتماء شبه التنظيمي لكثيرين من ضباط ثورة يوليو للجماعة؛ الأمر الذي لم يسمح للجماعة فحسب بأن تحتفظ بوجودها القانوني رغم القرار الصادر عن مجلس قيادة الثورة آنذاك بحل كل الأحزاب والجماعات السياسية، بل وأن تُدعى للمشاركة في العملية السياسية أيضاً. ولكن الطابع الوصائي المتجذر في قلب خطابها، وبكل حمولاته الإقصائية والاستحواذية، قد فعل فعله ودفعها إلى السعي إلى فرض أيديولوجيتها ورؤاها على ضباط يوليو؛ الأمر الذي انتهى إلى تفجّر المواجهة بينهما إلى مواجهات دامية لا تزال آثارها حاضرة للآن. وفي السياق ذاته، فإنه يمكن الإشارة إلى استمرار غلبة هذا الطابع الوصائي الإقصائي على ممارسة الإخوان، على مدى العامين اللاحقين على اندلاع ثورة يناير وحتى الآن؛ وعلى النحو الذي ينفجر، في هذه اللحظة، في شكل مواجهات دامية وعنيفة بين قطاعات واسعة من المصريين وبين المنتمين لهذه الجماعة.

٨. فقد كان حدث النشأة بعد أربعة أعوام فقط من إعلان سقوط الخلافة الذي أعلنه أتاتورك في العام ١٩٢٤، وما أحدثه هذا الإعلان من حراك سياسي شهدته مصر التي كان سلطانها (أحمد فؤاد) قد أفصح عن رغبته في أن ترث القاهرة كرسي الخلافة؛ الأمر الذي فتح الباب للجدل الصاخب حول «الإسلام وأصول الحكم»، الذي يبدو أن ظهور جماعة الإخوان كان أحد تداعياته. ومن جهة أخرى، فإن التطور اللاحق للجماعة؛ والذي يبلغ حد إمكان اعتباره بمثابة نوع من التأسيس الثاني لها مع «سيد قطب» لا يتجاوز كونه نوعاً من الاستجابة للتحدي الذي فرضته الدولة الناصرية البازغة؛ وإن كان من قبيل الاستجابة التي تعيد إنتاج نقيضها بالطبع.

٩. قارن مع حقيقة أن «القوة» كانت هي المحدد الأهم للممارسة العربية الحديثة؛ وبما يعنيه ذلك من أن الأمر لا يتجاوز كون أنها قد تسربلت بالدين، ثم بالحدثة. وهاهم دعاة الإسلام السياسي يسعون إلى مواصلة سريلتها بالدين والحدثة معاً.

الثورة المصرية .. فشل النخب السياسية أم فشل للإسلام السياسي؟

د. رضوان زيادة *

تعرّض المشهد الدولي في الربع الأخير من القرن العشرين إلى تحولٍ بفعل موجة تغييرات أصابت الأنظمة السياسية، شكّلت ما سمّاه صموئيل هنتنجتون «الموجة الديمقراطية الثالثة»^(١). ابتدأت هذه الموجة بالبرتغال واليونان عام ١٩٧٤، ثم إسبانيا عام ١٩٧٥ أي دول شمال المتوسط، واتجهت صوب أمريكا اللاتينية^(٢)، ثم اكتسحت الدول الشيوعية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، ثم أثّرت بشكل عميق في شرق وجنوب آسيا مغيّرة خارطة الجغرافيا السياسية للعالم.

بيد أن دول جنوب المتوسط بقيت منيعة أو حصينة أمام موجة التحول الديمقراطي تلك، إذ تراوحت الدول فيها بين أشكال مختلفة من الدولة التسلطية، وصلت في بعضها إلى نمط من أنماط الدولة الشمولية التوتاليتارية الكلاّنية كما هي حال ليبيا وسوريا، لقد بقيت هذه المنطقة آخر القلاع الممانعة أمام الديمقراطية كما وصفها مجلة نيوزويك في أحد أعدادها^(٣).

* كاتب سوري وباحث في معهد دراسات الشرق الأوسط - جامعة جورج واشنطن.

لقد اقترنت التغيرات السياسية التي شهدتها بعض هذه الدول مثل مصر في التسعينيات بحدوث نوع من التحولات السياسية والاجتماعية من داخل النظام السياسي ذاته؛ وهو ما دعا البعض إلى وصفها بأنها كانت مجرد إعادة هيكلة النظام السياسي بتبنيه نموذجاً من الانفتاح الجزئي أو المحدود (Political Openness) والمضبوط بنفس الوقت أي ما يسمى الانفتاح من دون الديمقراطية (liberalization without Democraization) وهو ما يعني الانتقال من النموذج الكلي الشمولي القائم على هيمنة الدولة على جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى نموذج يظهر نوعاً من التنازل عن طريقة السيطرة التقليدية على قطاعات الحياة في أفرعها المختلفة لكن دون التخلي عنها تماماً من حيث المبدأ.

وعلى ذلك يمكن القول إن الأنظمة السياسية العربية وفي محاولة للتكيف مع الموجة الثالثة للديمقراطية حاولت التكيف، ولكن وفق نمطها الخاص^(٤)، فعقد التسعينيات في هذه المنطقة رغم أنه عقد التغييرات الجوهرية في بلدان الموجة الثالثة خاصة دول أوروبا الشرقية وبعض دول شمال المتوسط، لكنه لم يشهد التغييرات ذاتها في دول جنوب المتوسط وبالتحديد داخل الدول العربية.

هذا العقد هو ما أدعوه «بالعقد الضائع» في المنطقة العربية، حيث ترسخت هياكل الأنظمة السياسية عبر مجموعة من الإجراءات القانونية وشبه القانونية، كما في تخليد العمل بقانون الطوارئ وتفريغ المؤسسات الدستورية والقضائية والإعلامية من أدوارها الرقابية والحماية للمجتمع؛ مما أدى في النهاية إلى تفسخ قيم الشأن العام داخل المجتمع وأهمها الحرص على المصلحة العامة والاهتمام بالقضايا الوطنية ومركزية قيمة العمل كإنتاجية عليا، وهو بدوره أدى إلى انحدار المجتمع بكليته نحو القيم الفردية الخلاصية التي تحميه داخل قوقعته الخاصة؛ لأن ثمن غير ذلك سيكون مكلفاً بل باهظاً^(٥).

ومضى عقد التسعينيات الذي شهد التحولات الأعماق في العالم، سياسياً: عبر الانفتاح على أفكار المجتمع المدني والدور الخلاق للمنظمات غير الحكومية في زرع أو حقن المجتمعات بالأفكار الخلاقة التي تسهم باستمرار في إضفاء الحيوية والمبادرة على المجتمع، واقتصادياً: كانت العولمة تفتح فرصاً لا حدود لها للمجتمعات في انتقال الأفكار والأموال، بيد أن المجتمعات العربية كانت تعيش حالة من الصمت، فقد وصلت المجتمعات العربية في تلك الفترة إلى حالة من الإحباط المعمم وفقدان الأمل بالتغيير، ودخلنا في حلقة مفرغة، فلا الأنظمة السياسية ترغب بالتغيير إن لم تكن تخاف منه، ولا المجتمعات قادرة على التغيير بحكم عقود طويلة من العطالة واللافعالية وانعدام المبادرات الجديدة للتغيير.

مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ثم دخول القوات الأمريكية إلى العراق بدأ أن هناك أجندة دولية جديدة ومختلفة تماماً، ورغم أن بعض الدول حاول التكيف معها في البداية عبر تقديم أولوية الأمن ومكافحة الإرهاب على الإصلاح السياسي، إلا أن وضع الديمقراطية وحقوق الإنسان على الأجندة الدولية بشكل صريح وواضح أخرج هذه الدول، وقد تجلى ذلك بشكل واضح في انتقاد الولايات المتحدة ذاتها لبعض حلفائها المقربين كمصر والسعودية؛ لعدم قيامهم بالإصلاحات الضرورية.

كما شهدنا نشاطاً واضحاً للمعارضة السياسية والمجتمع المدني في العديد من الدول العربية، سيما مصر والأردن والمغرب وحتى تلك الدول التي تعيش تحت شكل من أشكال الأنظمة التسلطية القاسية مثل سوريا وتونس، شهد المجتمع المدني فيها حراكاً واضحاً انعكس في تأسيس عدد من المبادرات السياسية والاجتماعية، وقد تراكمت هذه الفترة بنجاح عدد من الدول في تحقيق التحول الديمقراطي عبر ما يسمى «الثورات الملونة»، في صربيا، ثم الثورة البرتغالية في أوكرانيا^(٦)، والثورة المخملية في جورجيا، وثورة الأرز في لبنان في عام ٢٠٠٥ التي نجحت في إخراج القوات السورية بعد عقود طويلة من وجودها العسكري هناك^(٧)، عبر نزول عدد كبير من الناس إلى الشارع وفق استراتيجية منظمة ومحضرة مسبقاً؛ بهدف إجبار النظام على إحداث تغييرات جذرية، أو إسقاط النظام السابق والدخول في عملية تحول ديمقراطي تستهدف إحلال نظام ديمقراطي بديل عن النظام السابق. وهو ما أصبح يطلق عليه الموجة الرابعة من التحول الديمقراطي^(٨).

ثورات الربيع العربي والموجة الخامسة للتحول الديمقراطي؛

انطلقت ثورات الربيع العربي من تونس في ديسمبر ٢٠١٠، ومع رحيل الرئيس التونسي السابق بن علي في شباط ٢٠١١ وبدء عملية التحول الديمقراطي في تونس التي أفضت إلى انتخابات المجلس التأسيسي كانت تونس أول دولة عربية تفتح باب الموجة الخامسة للتحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط.

وبعدما اشتعلت ثورة الحرية في مصر التي أفضت إلى رحيل الرئيس المصري السابق مبارك، فما حدث في مصر وتونس ثم اليمن وليبيا وسوريا فيما بعد، يعد بلا جدل أهم حدث جرى في العالم العربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لقد كتبت مصر تاريخاً عربياً جديداً تعمد بالدم في ميدان التحرير في القاهرة وغيرها من المدن الرئيسية، ومع إيماني بقدرة

مصر بنخبها وروحها الشبابية على أنها قادرة على حماية الثورة حتى تحقيق أهدافها في تحقيق انتقال ديمقراطي يعيد إلى مصر مكانتها الطبيعية كمرکز ثقل سياسي وثقافي في العالم العربي، فإنه لا بد من النظر إلى تجارب الدول الأخرى بغية الاستفادة من الدروس المشتركة.

إذ تمر تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا اليوم بما مرت به كثير من دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية في تسعينيات القرن الماضي، من حيث الانهيار المفاجئ لنظام تسلطي قائم على حكم الشخص الواحد عبر الأجهزة الأمنية والشرطة السرية ممثلة في الحالة التونسية والمصرية بوزارة الداخلية وبالأجهزة الأمنية في الحالتين السورية واللبيبية، وبالتالي فتفكك هذا النظام عبر ثورة شعبية سيعقبه انهيار لكل مؤسسات النظام ولو بدرجات متفاوتة تتوقف على مدى ارتكازها على شخص الرئيس، ومجدداً في الحالة التونسية انهارت الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بحكم كونها العمود الفقري للرئيس المخلوع زين العابدين بن علي، ولما كانت هذه الأجهزة تعتبر رمزاً للنظام القمعي السابق فإنها كانت الأكثر استهدافاً أيضاً من قبل المتظاهرين والشباب التونسي.

أيضاً وبدرجة أدنى لحظنا استهدافاً لتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم الذي كان أشبه بالحزب الشيوعي الحاكم في أوروبا الشرقية، مع تعديلات في ليبرالته الاقتصادية وانفتاحه السياسي لكن بنيته التسلطية بقيت راسخة بحكم انتشار الحزب عبر فروع وشعبه في كل المدن والنواحي والمحافظات بل ويعتمد في ميزانيته على الدولة ذاتها، وكما هي طبيعة الأحزاب الحاكمة في الدول التسلطية فإن الحزب غالباً ما يكون أداة للتحشيد الشعبي ومظهراً للشرعية الحزبية ووسيلة لاخترق المؤسسات الجامعية والمهنية والطلابية أكثر من كونه حزباً سياسياً، يعتمد على قواعد شعبية تحدد توجهاته السياسية والأيديولوجية بسبب غياب الممارسة الديمقراطية داخل مؤسساته، واعتماد قياداته على التعيينات الآتية من أعلى وليس الانتخاب الآتي من القواعد الشعبية.

المظهر الآخر للتسلطية التونسية كان بكل تأكيد الرئيس التونسي وعائلته التي أصبحت رمزاً للفساد واحتكار الصفقات الاقتصادية في كل أرجاء البلاد، ولذلك كان استهداف الرئيس وعائلته يشكل أولوية لدى الشباب التونسي الذي قاد الثورة ونجاحه في إقصائه كان نجاحاً للثورة في تحقيق أحد أهدافها.

في البداية يجب أن ننوه هنا أن نجاح تونس دون غيرها من البلدان العربية في تحقيق الثورة الديمقراطية يعود بكل تأكيد إلى عدد من الخصائص التي يتمتع بها المجتمع التونسي

دون غيره، وعلى رأسها نمو أو اتساع الطبقة الوسطى في المجتمع التونسي، وازدياد نسبة التعليم الثانوي والجامعي، كما تعد تونس من أعلى البلدان لجهة تملك المواطنين لمنازلهم تفوق ٧٥٪ وهذه السياسة تعود بالتأكيد إلى سنوات الرئيس السابق الحبيب بورقيبة، وأيضاً دور فعال للمرأة التونسية ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية بشكل فعال، وارتفاع متحدثي اللغة الأجنبية داخل المجتمع التونسي وهي هنا اللغة الفرنسية، وفوق ذلك قرب النخبة التونسية من فرنسا، واستفادتها بشكل كبير من جامعاتها ومؤسساتها التعليمية، كل ذلك وغيرها من الشروط يدفعنا بكل تأكيد إلى ضمان أن التحول الديمقراطي في تونس سيكون مستقراً بنسب أعلى بكثير حتى ولو تم في دول أخرى كمصر والجزائر واليمن وسوريا.

فالمجتمع التونسي متجانس تقريباً طائفيًا وإثنيًا، ويشهد تفاوتاً اجتماعياً بحكم اتساع الهوة بين النخبة المتسلطة الحاكمة وعدم شعور الأغلبية بفائداتهم من عائدات النمو الذي حققته تونس في السنوات الأخيرة، لكن يبقى معدل دخل الفرد التونسي هو الأعلى تقريباً على مستوى الدول العربية في شمال أفريقيا، وهو ما تختلف به تونس عن كل الدول العربية التي ذكرتها والتي لديها نسب أمية وفقر عالية جداً، لن تكون أي حكومة ديمقراطية مستقبلية قادرة على معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بالسرعة التي يرغب بها المتظاهرون الطامحون لتكرار الثورة في دولهم (معدل دخل الفرد المتوسط في تونس كان ٧٢٠٠ دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩ حسب البنك الدولي، أما في الجزائر الدولة النفطية الغنية فكان ٦٦٠٠ دولار، أما المغرب فكان ٣٨٠٠ دولار، أما في مصر ٤٩٠٠ دولار).

إن «ثورات الربيع العربي» بشكل عام تشكل دليلاً إضافياً على صوابية نظرية المفكر ليبيست التي تربط التحول الديمقراطي بنمو أو صعود الطبقة الوسطى عبر التنمية الاقتصادية، كان ليبيست قد درس التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية كدليل على ذلك، والتي عبرت عنها مظاهرات الطلاب في عام ١٩٨٨، والتي قادت في النهاية إلى تحول ديمقراطي مستقر في كوريا الجنوبية بعد سلسلة من الانقلابات العسكرية والحكم العسكري الذي امتد لفترة طويلة من الخمسينيات عقب الحرب الكورية وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. إن مؤشرات التعليم والتنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية في عام ١٩٨٨ تكاد تكون متشابهة تماماً مع ما هي عليه تونس اليوم في عام ٢٠١١.

كان ليبيست أول من أشار إلى ما سمّاه العلاقة المتبادلة الإيجابية بين التطور الاقتصادي والديمقراطية وبحسب تعبيره «كلما كان حال الأمة أفضل كانت فرص تعزيز الديمقراطية

أعظم، وقد برهن ليست على أن الديمقراطيات عموماً تكون أقرب لأن يكون مستوى تطورها الاقتصادي أعلى من اللاديمقراطيات.

فالديمقراطية كما يشرح ستتبع آخر الأمر التقدم الاقتصادي، وبالتحديد حين يصل مستوى الدخل إلى المستوى المتوسط مما يدعم بناء الطبقة الوسطى، وهو بدوره سيجعل عدداً متزايداً من المواطنين رفاعي الثقافة يطالب بمشاركة سياسية أكبر؛ وهو ما سيقود في النهاية إلى تحول ديمقراطي ناجح، وهو ما أثبتته في عدد من الدول السلطوية التي استطاعت بلوغ مستوى الدخل المتوسط، من بينها إسبانيا والبرتغال واليونان في السبعينيات من القرن الماضي، ثم كوريا الجنوبية فيما بعد.

يمكن القول إن ما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا أسقط بشكل رئيسي عدد من النظريات التقليدية التي جرى ترديدها في الدراسات الغربية فيما يتعلق بالاستثناء العربي حين يتعلق الأمر بالديمقراطية، أو ما يسمى العامل الثقافي الذي ارتكز عليه كثير من الباحثين في تحليل غياب الديمقراطية أو تطورها عند كثير من المجتمعات غير الغربية وخاصة العربية. وقد كان أحد مكونات هذا الاتجاه في الأدبيات الغربية، يركز على مجموعة خصائص وصفات للشعوب العربية، ومنها: النفاق واللاعقلانية والأعراف المتعلقة بالشرف، وهي صفات وقيم تتناقض بمجملها مع الديمقراطية، وقد يعيد البعض ذلك إلى «الإسلام» بوصفه ديناً لا ينسجم مع الفكرة الديمقراطية؛ لأنه لا يفصل بين الروحي والزمني.

مهما يكن فلا بد من التأكيد أن نجاح ثورات الربيع العربي ترتبط بمدى نجاح عملية التحول الديمقراطي، إذ تمر عملية التحول الديمقراطي في أي نظام بثلاث مراحل هي: ضعف النظام أو تفككه، ثم المرحلة الانتقالية التي تكون أكثر أماناً عندما تتم بوسائل ديمقراطية، ثم المرحلة الأخيرة وهي الاستقرار الديمقراطي وتتم عندما تصبح البنى الديمقراطية مستقرة ومتسكة منسجمة مع الوعي الجمعي العام للمجتمع.

فالمؤشرات الاقتصادية السلبية من مثل ارتفاع نسبة البطالة، وتدني فرص الحصول على وظائف عامة أو خاصة، وتدني مستوى البنية التحتية وانعدامها في بعض المناطق إلى كثير من المؤشرات لا تشكل عاملاً حاسماً في عملية التحول الديمقراطي، وإن كانت تمثل عاملاً رئيساً في ازدياد التذمر من سياسات النظام، فالأزمة الاقتصادية كما يقرر كثير من الخبراء غير كافية لإسقاط النظام، لكن المهم فيها هو الآثار المترتبة على هذه الأزمة، لاسيما في ظل عدم قدرة النظام على تسوية هذه الأزمة الاقتصادية أو إدارتها. فالأزمة الاقتصادية غالباً ما

تتحالف مع الأزمة السياسية لتشكّل معاً نفاقاً صعباً لا يستطيع أي نظام أن يتجاوزه دون تقديم تنازلات حقيقية، تجعله يدخل في التفاوض مع القوى السياسية والاجتماعية الفعالة الأخرى، وهذا ما حصل تماماً في مصر.

وما لعب دوراً حاسماً في الحالة المصرية كمؤشر أخير على ما يسمى اعتلال النظام في مرحلة التحول الديمقراطي هو الانتصار الساحق للفكرة الديمقراطية داخل نخبة السياسة المعارضة والمدنية، فلنخب دور مركزي في التحول باتجاه نظام ديمقراطي، إذ ليس بالضرورة أن تفقد كل عمليات التحول من أنظمة سلطوية إلى أنظمة ديمقراطية بشكل آلي وعفوي، إذ ربما تنتقل هذه النظم إلى نمط من الحكم العسكري أو أنها تسقط في فخ الحكم الثيوقراطي لرجال الدين إذا افتقدت القوى السياسية للمبادرة وكان لرجال الدين فيها الصوت الأقوى داخل المجتمع كما حصل مع إيران وبشكل ما في العراق، وهو ما يجب علينا أن نخشاه.

لكن المعارضة السياسية المصرية ولأسباب مختلفة أهمها القمع العنيف الذي تعرضت له خلال سنوات مبارك الأخيرة، لم تمتلك في الحقيقة تصوراً أو استراتيجية واضحة لما يجب القيام به بعد سقوط النظام.

إن حركة الاحتجاج الشعبية التي كانت عماد الثورة المصرية في يناير ٢٠١١ استبقت الأحداث وقامت بشكل عفوي وغير مخطط أو منظم، وافتقدت قيادة جماعية أو مشتركة، حيث كانت عبارة عن تحركات فردية في البداية وعندما بدأت تأخذ الطابع الجماعي حاولت السلطات قمعها بشكل مبكر خوفاً من نموها ولكنها اتسعت بحيث خرجت عن السيطرة، وبالتالي تحولت إلى شكل من أشكال الاحتجاجات السلمية التي تصاعدت باستمرار، متأثرة بما جرى في تونس، وأجبرت النظام على القيام بالتنازلات الضرورية كما جرى في خطابات مبارك المتتالية، وهو ما قاد في النهاية إلى إنجاز عملية التحول. إن السؤال الآن هو في إمكانية الالتفاف على حركة الاحتجاج الجماهيرية، والعودة إلى شكل النظام القديم لكن بوجوه جديدة.

في الحقيقة إن عدم توافق المعارضة السياسية على رؤية للتحول الديمقراطي بعد سقوط النظام، والكّل أصبح يعمل وفق رد الفعل ووفق ما تتطور به الأمور اليومية السياسية، ولذلك مع سقوط النظام ممثلاً في الرئيس المصري السابق حسني مبارك تمكن الجيش من الإمساك بزمام الأمور وقيادة المرحلة الانتقالية، وقد كانت إدارة الجيش لهذه المرحلة مليئة بالفوضى وارتباك الأمور، إذ ليس هناك من أجندة أو رؤية لطريقة إدارة المرحلة الانتقالية، وما هي

الخطوات الضرورية التي يجب اتباعها، ولذلك وجدنا التخبط الواضح في كتابة الدستور وفي المراحل الانتخابية المختلفة، استمرت الفوضى داخل النخب السياسية حتى مع انتخاب مرسي رئيساً للجمهورية، إذ ليس هناك من رؤية سياسية لدى الإخوان والأهم من ذلك أنهم أداروا المرحلة الانتقالية بانفرادية وعشوائية كبيرة جعلت النخب السياسية منقسمة تماماً، وما كان يتطلب توحيداً وتشاركاً في طريقة إدارة المرحلة الانتقالية تحول إلى استئثار منفرد بالسلطة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن كل مؤسسات الدولة المصرية وعلى مدى ثلاثين عاماً جعلت من الإخوان عدوها السياسي الوحيد فإن وصول الإخوان إلى السلطة سيقابله عدائية سياسية تقليدية وشاملة من كل مؤسسات الدولة وهذا ما حصل، وسمح بخروج المظاهرات الضخمة في ٣٠ يونيو التي كانت مؤشراً واضحاً على نهاية سياسية للإخوان المسلمين وفي طريقة حكمهم لمصر.

لكن التدخل العسكري في ٣ يوليو عقد الأمور أكثر، وبارتكاب المجازر في فض الاعتصامات وتصاعد الخطاب التحريضي سواء من قبل الإخوان أو من قبل السلطة الجديدة أعاد مصر إلى المربع الأول في مرحلة التحول الديمقراطي، حيث لا مؤسسات تشريعية ولا مرجعية دستورية، وانتهت مصر في نفق طويل من الاضطراب السياسي الذي لا يبدو أن له أفقاً قريباً.

بالتأكيد كان على الإخوان المسلمين عدم المشاركة السياسية على مستوى مرشح للانتخابات الرئاسية؛ لأن مؤسسات الدولة لم تكن لتتحمل مرشحاً ينتسب لهم، كما أن على المعارضة السياسية أن تتوافق على مراحل التحول الديمقراطي وعلى الرؤية السياسية حتى لا تدخل في الفوضى السياسية فيما بعد.

عوامل التحول الديمقراطي؛

إن التخطيط لمرحلة ما بعد سقوط النظام يجب ان يجري التفكير فيها بوقت مبكر، ومحضر لها بشكل جيد، فكما يقول جين شارب إن إسقاط الرئيس لا يعني بناء نظام ديمقراطي بالضرورة، فالخوف يكون دائماً في التحام النخب السابقة وتوحيدها؛ لإعادة النظام السابق بوجوه جديدة أو مع تعديلات ثانوية تكون بعيدة تماماً عن المعنى الديمقراطي الحقيقي للكلمة. وهنا تأتي أهمية دور النخب أو المعارضة وعلى رأسها الشباب الذين قادوا الثورة أن يكونوا واعين تماماً لذلك، وأن يمتلكوا رؤية استراتيجية مستقبلية لآليات بناء المؤسسات الديمقراطية والحفاظ عليها.

إن عملية التحول الديمقراطي ترتبط بعددٍ من القيم من مثل العقلانية والتعددية والمساواة بين الجنسين والمواطنة، وهي مجملها تشكل المدخل الضروري لتحول نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، حيث تعتبر هذه القيم بمثابة الإطار النظري التي تحمي عملية التحول من الانزلاق باتجاه نظام عسكري أو الانتقال نحو نمط من الفوضى التي تهز استقرار البلد وتضعفه.

وتمر عملية التحول الديمقراطي في أي نظام بثلاث مراحل هي: ضعف النظام أو تفككه، ثم المرحلة الانتقالية التي تكون أكثر أماناً عندما تتم بوسائل ديمقراطية، ثم المرحلة الأخيرة وهي الاستقرار الديمقراطي وتتم عندما تصبح البنى الديمقراطية مستقرة ومتماسكة منسجمة مع الوعي الجمعي العام للمجتمع^(٩).

فالمؤشرات الاقتصادية السلبية من مثل ارتفاع نسبة البطالة وتدني فرص الحصول على وظائف عامة أو خاصة، وتدني مستوى البنية التحتية وانعدامها في بعض المناطق إلى كثير من المؤشرات لا تشكل عاملاً حاسماً في عملية التحول الديمقراطي، وإن كانت تمثل عاملاً رئيساً في ازدياد التذمر من سياسات النظام، فالأزمة الاقتصادية كما يقرر كثير من الخبراء غير كافية لإسقاط النظام، لكن المهم فيها هو الآثار المترتبة على هذه الأزمة، لاسيما في ظل عدم قدرة النظام على تسوية هذه الأزمة الاقتصادية أو إدارتها. فالأزمة الاقتصادية غالباً ما تتحالف مع الأزمة السياسية لتشكل معاً نقفاً صعباً لا يستطيع أي نظام أن يتجاوزه دون تقديم تنازلات حقيقية تجعله يدخل في التفاوض مع القوى السياسية والاجتماعية الفعالة الأخرى.

كما أن السياسة الدولية وتوجهاتها تلعب دوراً في توجيه دفة السياسات المحلية والوطنية، داخل كل بلد، فعندما يتبنى المجتمع الدولي سياسة تعتمد على احترام حقوق الإنسان ومبدأ تعزيز الشفافية ونشر الديمقراطية تسعى الحكومات المحلية للتكيف -ولو بشكل مصلحي ومؤقت- مع أجندته السياسية مما يكون له دور فعال في تقوية وتعزيز نشاط المجتمع المدني الذي يركز في مبادئه على هذه المقولات ويستند إليها.

أما المؤشر الأخير على ما يسمى اعتلال النظام في مرحلة التحول الديمقراطي فهو الانتصار الساحق للفكرة الديمقراطية داخل نخبها السياسية المعارضة والمدنية، فلنخب دور مركزي في التحول باتجاه نظام ديمقراطي، إذ ليس بالضرورة أن تقود كل عمليات التحول من أنظمة سلطوية إلى أنظمة ديمقراطية بشكل آلي وعفوي، إذ ربما تنتقل هذه النظم إلى نمط من الحكم العسكري أو أنها تسقط في فخ الحكم الثيوقراطي لرجال الدين إذا افقدت القوى السياسية المبادرة، وكان لرجال الدين فيها الصوت الأقوى داخل المجتمع.

إن المجتمع في تعريفه الأبسط هو المجتمع الحي القادر على القيام بعمليات التجدد والتواصل كما عبر عنها كارل بوبر؛ لذلك فإن سؤال حتمية التغيير ينتمي لحساب إمكانية وآلية هذا التغيير، الذي يصبح بمثابة الإجابة عن استحقاقات داخلية وخارجية أصبح من المستحيل غض النظر عنها أو استبعادها، ومن الضروري الدخول في حوار معها من أجل الإجابة عنها أو من أجل تكيفها بما يتلاءم مع المستقبل السياسي والاجتماعي.

وهذا ما يستوجب التأمل بشكل دقيق في مآلات المنطقة العربية ليس على مستوى أنظمتها السياسية فحسب وإنما على مستوى تكوين بناها الاجتماعية العميقة التي باتت ترسم مستقبلها الأبعد. وغالباً ما ترتبط هذه البنى بنمط القيم التي تحكم هذه التحولات وتدفعها قدماً، وتظهرها على الصعيد الفعل السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

بين الموجتين الرابعة والخامسة.. رؤية مقارنة:

أغرى تشابه تفكك النظم السياسية السلطوية في العالم بدراسة أوجه التقارب والتباعد في التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وبلدان أمريكا اللاتينية مقارنة مع البلدان العربية، فقد أتت الثورة البرتغالية في أوكرانيا والتحول الجماهيرية في جورجيا ولبنان لتغري الباحثين بدراسة أنماط تآكل الأنظمة الشمولية في العالم، وتعزيز قدرات المجتمع المدني على التحول الآمن باتجاه الديمقراطية والتعددية.

فقد حققت التجربة التشيكية في التحول الديمقراطي نجاحاً على مستوىين، الأول على مستوى التحول الآمن من عهد تجربة الحزب الواحد الشمولي إلى الديمقراطية التعددية، والثاني على مستوى الانفصال «السلس» عن سلوفاكيا دون المرور بحروب عرقية أو أثنائية كما حصل مع يوغوسلافيا السابقة.

ولذلك تعد دراسة هذه التجربة مهمة على الصعيد النظري على مستوى دراسات التحول الديمقراطي، وعلى الصعيد العملي من حيث تقييم التجربة وملاحظة أخطائها والاستفادة من خبراتها.

من المعلوم أن سبحة التحول الديمقراطي في دول أوروبا الشرقية بدأت في بولندا منذ عام ١٩٨٨ حيث لعبت منظمة «تضامن» دوراً فعالاً في هذا التحول، ثم المجر، فألمانيا الشرقية ثم تشيكوسلوفاكيا.

إذ يمكن تقسيم دول أوروبا الشرقية التي شهدت تحولاً ديمقراطياً إلى ثلاثة نماذج:

الأول: يمكن أن نطلق عليه وصف التحول الاحتجاجي السلمي كما حصل في بولندا عبر تحريض حركة التضامن البولندية أكبر عدد من الناس على النزول إلى الشارع، والقيام باعتصامات وإضرابات سلمية أقنعت الحزب الشيوعي الحاكم بضرورة تقديم تنازلات انتهت بسلسلة من الإجراءات التي حققت ما يطلق عليه التحول الديمقراطي.

الثاني: ما يوصف بالثورة المخملية كما في تشيكوسلوفاكيا؛ حيث استطاعت حركة المعارضة النخبوية الداخلية والخارجية التي بدأت مما يسمى الميثاق ٧٧ والذي لم يتجاوز عدد الموقعين عليه أكثر من ١٢٠٠ شخص وفي المراحل المتأخرة حتى، من الضغط على الحزب الحاكم وإجباره على التخلي عن امتيازاته الخاصة، وهو ما فتح الباب لتحول ديمقراطي سلمي وآمن، وتبدو تجربة المجر قريبة جداً من ذلك.

أما النموذج الثالث فهو التحول الاحتجاجي الذي ترافق مع العنف كما في رومانيا وبلغاريا^(١٠).

بالتأكيد كل بلد سيحاول إقناع ذاته بخصوصيته، وأن كل بلد هو فريد ولا يمكن تكرار تجربته، لكن، الدراسات المقارنة تعلمنا كيف أن عوامل الشبه أكثر مما يتصور دعاة الخصوصية، وبالتأكيد فالاستنساخ غير وارد، لكن هناك دروساً لا بد من التعلم منها، إذا رغبتنا في الاستفادة منها بغية تحقيق التحول الديمقراطي في العالم العربي.

لقد اختزنت التجربة الديمقراطية في التاريخ التشيكي ما قبل عام ١٩٣٦ دوراً محورياً في إلهام المعارضة التشيكية والمجتمع المدني التشيكي بقدرة المجتمع التشيكي على التحول والعودة إلى الحياة البرلمانية الديمقراطية، وربما لعبت أحداث عام ١٩٦٨ التي يطلق عليها «ربيع براغ» دوراً محورياً في تذكر تلك التجربة^(١١)، كما أن أحداث ذلك العام الأليمة التي انتهت بتدخل دبابات الاتحاد السوفيتي لقمع الحركة الإصلاحية وانتهت بإعدام العديد من قادتها وضباطها العسكريين وعلى رأسهم قائد الحركة الجنرال ألكسندر دوبتشيك Alexander Dubcek مثلت نقطة البداية بالنسبة للكثيرين^(١٢)، ودفعت بعضاً من قياديين الحزب الشيوعي لمعارضة التدخل العسكري وللانضمام فيما بعد لصفوف المعارضة والتوقيع على ما يسمى ميثاق ٧٧، الذي يمكن القول إن كثيراً من مؤرخي حركة التحول الديمقراطي في تشيكوسلوفاكيا يعودون إليه بوصفه لحظة البدء في مرحلة التحول.

في عام ١٩٧٦ أفرج الحزب الشيوعي عن عدد من المعارضين المشهورين من أمثال Jaroslán Sabata ، Jiri Muller ، Antumn Rusel ، Milan Itubl ، Jan Tesae وبعضهم كان قد شارك في الحركة الإصلاحية عام ١٩٦٨ ، وقد شكل هؤلاء فيما بعد نواة ميثاق ٧٧ ، حيث وبدعوة من أحد الأشخاص في ١٠/١٢/١٩٧٦ التقى عدد من الناشطين لم يتجاوز عددهم الثمانية بشكل سري ، وقد كان الهدف من هذا اللقاء التباحث في طريقة من أجل التضامن مع أحد الفرق الموسيقية التي اعتقل أعضاؤها؛ لأنهم أنشدوا إحدى الأغاني المحظورة ، وتفوهوا ببعض الكلمات التي اعتبرها الحزب الشيوعي مخلة بالآداب العامة^(١٦) ، وقد اعتقل هؤلاء الأعضاء لمدة شهر واحد فقط ، في حين توقع المجتمعون حينها أن تستمر مدة الاعتقال لسنوات طويلة كما جرت العادة ، واستمر النقاش لساعات طويلة حول طريقة التضامن الأمثل ، وقد حضر اللقاء فاتسلاف هافل الذي أصبح رئيساً للجمهورية فيما بعد ، وبيتر أول Petr Uhl وغيرهم ، وانتهى الاجتماع بالوصول إلى وثيقة هي التي عرفت فيما بعد بميثاق ٧٧ ، لم يتضمن النص أية عبارات سياسية، وإنما هدف إلى التركيز على ضرورة التزام الحكومة التشيكوسلوفاكية بالاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان التي وقعت عليها وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ففكرة الميثاق هدفت إلى عكس المرآة الحقيقية للنظام من خلال مدى التزامه بمواثيق حقوق الإنسان الدولية، ثم عاد النشاط للاجتماع ثانية بعد خمسة أيام من اللقاء الأول وقد كان النص جاهزاً دون أن يحمل عنوان «ميثاق ٧٧» أو يحمل أسماء الموقعين عليه ، واستغرق اللقاء الثاني على مدى ساعتين في النقاش حول تعديل الوثيقة وإدخال بعض الإضافات عليها ، واستقر النص على أفكاره الرئيسة مع إضافة بعض الفقرات التي تدعم الفكرة ذاتها، مما جعل النص مؤلفاً من ثلاث صفحات^(١٧) ، وتم الاتفاق على تعيين ثلاثة ناطقين رسميين باسم الميثاق بحيث لا يصدر أي بيان إلا بتوقيع هؤلاء الناطقين الثلاثة، ويجري تبديلهم كل عام، وعكس الرقم ثلاثة توازن المجموعات التي وقعت الميثاق وأسهمت في صنعه؛ وهي فئة المنشقين الشيوعيين السابقين المعارضين للنظام (في عام ١٩٦٨ كان عدد أعضاء الحزب الشيوعي مليوناً ومائتي ألف ، وقد طرد النظام الشيوعي ما يقارب النصف مليون بعد الأحداث المشهورة ، وهؤلاء كانوا ممنوعين من السفر وملاحقين وممنوعين هم وأولادهم من الدخول إلى الجامعات؛ مما دفعهم إلى تشكيل كتلة معارضة قوية) وفئة النشطاء المدنيين والحقوقيين والليبراليين من أمثال هافل وغيره الذين طردوا من وظائفهم ، وكانت أعدادهم تزداد باستمرار^(١٨) ، وفئة المجموعات الكاثوليكية والبروتستانتية المتدينة التي منعها النظام الشيوعي من ممارسة حريتها

الدينية^(١٦)، فقد كان يشارك ثلاثة أشخاص من الكنائس في اجتماعات قيادة ميثاق ٧٧، على الرغم من الصراع الدائر بين رجال الدين الذين يؤمنون بضرورة التبشير بدينهم وبين رجال السياسة الذين يؤمنون بالتغيير السياسي من أجل مصالحهم، إلا أنه جرى التوافق على مواد ميثاق ٧٧ بوصفها مبادئ الحد الأدنى من الاتفاق، وبدأ رجال الدين تدريجياً يلعبون دوراً مهماً من أجل التغيير^(١٧)، هذه الفئات الثلاث^{إن} شكلت ما يسمى ميثاق ٧٧، إذ بلغ عدد الموقعين عليه حين إعلانه ٢٤٢ شخصاً من بينهم ١٢١ شيوعياً سابقاً، وهؤلاء شكلوا النصف تقريباً ومن بينهم كان البرفيسور Zpennek Mlyner^(١٨) الذي اقترح تسمية الماغناكارتا^(١٩) للميثاق بوصفه وثيقة حقوقية وليست سياسية، إذ لم يكن الناشطون في تلك الفترة ينوون تأسيس أي تجمع سياسي. بقدر ما كانوا يهدفون إلى تأكيد الحكومة التشيكوسلوفاكية على الالتزام بتعهداتها الدولية وبالنصوص الحقوقية التي نص عليها الدستور التشيكوسلوفاكي.

في ١٥/١٢/١٩٧٦ تحدد اسم الميثاق كميثاق ٧٧، إذ تقرر أن يصدر في اليوم الأول من عام ١٩٧٧، وكانت الأمانة العامة التي تنشط من أجل جمع التوقيعات قد استطاعت أن تجمع كما قلنا ٢٤٢ توقيعاً، جرى نسخ سبع نسخ فقط، نسختان مع فاتسلاف هافل كي يجمع التوقيعات من الليبراليين والديمقراطيين، ونسخة مع Dick أحد الموسيقيين الذين جرى اعتقالهم ثم أفرج عنه، ونسخة مع الجمعية الكاثوليكية، ونسخة مع الناشط أول Uhl ليجمع التوقيعات في مدينة برنو، وثلاث نسخ مع البرفيسور ميلنر Mlyner ليجمع التوقيعات من المنشقين الشيوعيين السابقين. وأعلن الميثاق في النهاية في ١/١/١٩٧٧ ولذلك أطلق عليه ميثاق ٧٧ وعليه أسماء ٢٤٢ توقيعاً، وقد تعامل النظام مع الموقعين بشكل مختلف، فقد اعتقل فاتسلاف هافل بعد ١٤ يوماً من صدور الميثاق لمدة أربعة أشهر، كما جرى اعتقال ١٠ أشخاص آخرين، وقد قضى أول IhU أطول مدة اعتقال لمدة خمس سنوات، أما البرفيسور باتوكا Patocka فقد جرى اعتقاله وتوفي بسبب التحقيق لكبر سنه (٧٠ عاماً) وقد أطلق عليه لقب «شهيد الميثاق»^(٢٠). كما جرى ترحيل ١٠ أشخاص بشكل إجباري.

لقد صدر الميثاق باللغات التشيكية والإنجليزية والفرنسية والألمانية في الوقت نفسه، وقد كان له تأثير وصدى كبيران للغاية لم يتوقعه الموقعون، فقد صدر على صدر الصفحات الأولى للصحف البريطانية والفرنسية والألمانية.

أما دور المعارضة الخارجية فقد كان محورياً، ففي حين كانت المعارضة الداخلية تقبل بالقيام بإصلاحات من داخل النظام خاصة بعد عام ١٩٦٨، فإن المعارضة الموجودة في

الخارج كانت تؤمن أنه لا يمكن القيام بإصلاحات داخلية فالنظام أكثر عجزاً من أن يقوم بذلك، لكن كلا المعارضتين استطاعت توحيد جهودهما والتنسيق بشكل جيد فيما بينهما، إذ كانتا تسعيان باستمرار إلى حصول تمثيل كامل لكل تيارات المعارضة السياسية، وقد استطاع المعارض التشيكوسلوفاكي بأقل تغريد جمع المعارضة وعقد اجتماعات متعددة فيما بينها في باريس، وقد جرى تبادل الأدوار بين الطرفين، بحيث إن المساعدة المادية تأتي من الخارج، وكذلك النشرات ومجلات التوعية التي كانت المعارضة الداخلية تستفيد منها بشكل كبير^(٢١)، وكذلك دور الإذاعات المسموعة مثل إذاعة أوروبا الحرة^(٢٢)، التي كانت تذيع أخبار المعارضة في كل دول المعسكر الاشتراكي^(٢٣).

عملية الانتقال إلى الديمقراطية في تشيكوسلوفاكيا؛

بعد صدور ميثاق ٧٧ والحراك السياسي الذي أنتجه في البيئة السياسية التشيكية، دخل النظام السياسي في مرحلة قمع شديد باتجاه المعارضة كما قلنا انتهت باعتقال كثير من الموقعين، ثم دخل الحراك السياسي في مرحلة خمود نسبي وتجاذبات بسبب الصراع الدولي الذي ازداد حدة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بحيث إن الصراعات الداخلية غالباً ما كانت تكتسي أبعاداً دولية، أو على الأقل هكذا تُقرأ من جانب النظام التشيكي؛ ولذلك يطلق على هذه الفترة بأنها فترة «التطبيع».

ودخلت المعارضة الداخلية في مرحلة كمون نسبي، وإن استمرت في إصدار البيانات الحقوقية التي بلغت زهاء ٢٠٠ بيان حول قضايا حقوق الإنسان المختلفة من مثل حق البيئة والطفل والمرأة وغيرها، إلى أن بدأت التحولات تعصف بدول المنظومة الاشتراكية والبداية كانت في الاتحاد السوفيتي بسبب عملية البيروسترويكا التي قادها جورباتشوف وترافقت مع ما يسمى سياسة الغلاسنوست أي الشفافية، ثم بولندا بفضل الاحتجاجات الجماعية التي قادتها حركة التضامن البولندية، وهي التي افتتحت ما بات يعرف بربيع الشعوب في أوروبا الشرقية، فمنذ ديسمبر ١٩٨٨ عملت المنظمة النقابية «تضامن» على تأسيس مجلس مدني مؤلف من ١١٩ ممثلاً للهيئات المعارضة، وكانت هذه المنظمة وعلى رأسها ليش فاليسا قد قامت بعدد من الاحتجاجات السلمية في الشارع ضم الألوف من الحشود مما أجبر الحزب الحاكم على الاعتراف بها، وقد بدأت المحادثات الشاقة على الطاولة المستديرة من أجل الوصول إلى تسوية في فبراير ١٩٨٩ وقد ركزت المنظمة على ضرورة تنظيم انتخابات حرة في المستقبل

بما يسمح بانتخاب برلمان شرعي يسمح بإدارة النقاشات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقاً من إيمانها بتنظيم انتخابات حرة في المستقبل فقد وافقت على تنظيم انتخابات انتقالية تعرف أنه لن يسمح لها بالفوز إلا بنحو ٣٥٪ من المقاعد، وقد قررت خوضها رغبة منها في دخول البرلمان ولعب دور المعارضة السياسية، وعدم وجود رغبة لديها في تعميق الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار، خاصة في ظل عدم وضوح الموقف من موسكو حتى ذلك الوقت، وفعلاً نجحت في إدارة المعارضة إلى أن تمكنت من احتلال جميع المقاعد التي كانت قد أجلتها للانتخابات الحرة في يونيو ١٩٨٩ فازت في المجلس النيابي (الغرفة السفلى للبرلمان) بـ ٢٦٠ مقعداً من أصل ٥٦٠، وفازت بمجلس الشيوخ بـ ٩٩ مقعداً من أصل ١٠٠ (٢٤)، أما المجر فقد لعب فيها المنبر الديمقراطي المجري والذي تأسس في ٢٧ سبتمبر ١٩٨٧ دوراً محورياً من خلال الاحتجاجات والمظاهرات المتتالية التي نظمها، فبدأ حزب العمال الاشتراكي المجري (الحزب الشيوعي) (SDSM) سلسلة مباحثات مع المعارضة من يونيو وحتى سبتمبر ١٩٨٩ سُميت حينها «الطاولة المستديرة الوطنية». وفي ٢٣ أكتوبر ١٩٨٩ تم الإعلان عن التخلي عن تسمية جمهورية المجر «الشعبية» واستبدالها بجمهورية المجر، وهي إشارة من الحزب الحاكم حينها (الشيوعي) عن التخلي عن بعض مفاهيمه الأيديولوجية والانفتاح على المعارضة. وفي مارس-أبريل ١٩٩٠ تم إجراء انتخابات ديمقراطية متعددة الأحزاب أتاحت الفرصة للمجر في الدخول في مرحلة تحول ديمقراطي استمرت ثلاث سنوات على الأقل.

يمكن تقسيم فترة التحول الديمقراطي في هنغاريا والتي تمت خلال ثلاث سنوات إلى ثلاث مراحل، آخذين بالاعتبار التغيير السياسي في هيكلية القيادة للحزب الحاكم، وإلى تأثيرات أنظمة سياسية واقتصادية وقانونية في علاقات هيكل الدولة والمجتمع، وخاصة التأثيرات الثقافية لمجموعة من المثقفين المجريين، وهذه العناصر والخصوصيات لم تكن دائماً في تفاعل وانسجام تام. إذاً كان هناك تحرك اجتماعي محدود سمح فيه النظام وكان هناك تأثير لمراكز القوى داخل الحزب الحاكم، وبعض الأحداث كانت مرتبطة بقضية ما أو قرار سياسي أو تغيير في هيكلية الحزب الحاكم.

الفترة الأولى كانت منذ صيف ١٩٨٧ وحتى صيف ١٩٨٨.

الفترة الثانية من مايو ١٩٨٨ إلى سبتمبر ١٩٨٩، وهي الفترة التي وافق فيها الحزب على «الطاولة المستديرة الوطنية».

الفترة الثالثة منذ سبتمبر ١٩٨٩ حتى خريف ١٩٩٠، وهي الفترة التي تمت فيها الانتخابات

البرلمانية والمحلية، وكانت فترة التغيير الجذري بكل جوانبه.

في مارس ١٩٨٩ تمت سلسلة لقاءات لقوى المعارضة سُميت بـ «الطاولة المستديرة للمعارضة» ثم تحولت إلى «الطاولة المستديرة الوطنية»، والتي كانت في البداية لقاءات للمعارضة ثم صارت قوة مستقلة مركزية أجبرت الحزب الحاكم على الاعتراف بها وبدء المباحثات معها، وفي الفترة نفسها ازداد تأثير وقوة الاتجاه الإصلاحية داخل الحزب الحاكم، وصارت كمثل رسمي في مباحثاتها مع المعارضة المتحدة المتفقة على أهدافها العامة (٢٥).

وكان اللقاء الأول للطاولة المستديرة من شخصيات تُمثّل تجمعات اجتماعية وسياسية وثقافية، وكان هذا اللقاء غير رسمي، تبادل فيه المجتمعون وجهات النظر، واتفقوا على تسمية ناطق رسمي لهم وإنشاء لجنة للتنسيق الداخلي بين المنظمات العديدة للمعارضة، وُسّمت حينها بلجنة منتدى منظمات التنسيق البديلة، وكان هدفها تنسيق الحوار بين المنظمات والشخصيات المعارضة. وفي ديسمبر ١٩٨٩ أصدر المجتمعون بياناً وزعوه للصحف، أكدوا فيه تصميمهم وإرادتهم -كمنظمات سياسية واجتماعية مستقلة- على إجراء التحويلات الدستورية الديمقراطية والاقتصادية في البلد، والارتقاء إلى مستوى المسئولية من أجل المشاكل الاجتماعية والأخلاقية في البلد.

والجولة الثانية للطاولة المستديرة كانت في يونيو ١٩٨٩ في إحدى قاعات البرلمان، وكانت بحضور رئيس البرلمان آنذاك (ماتياس سوروش) وكان من جانب الدولة رئيس الحزب (الشيوعي) كارولي غروس، ومن جانب المعارضة (تسع منظمات) كان إيمرا كونيا، وكان من جانب المنظمات الشعبية (سبع منظمات) اسطفان كوكوريللي. وتم الاتفاق في ٢١ يونيو ١٩٨٩ في جلسة عامة للبرلمان على: تعديل الدستور، نظام للأحزاب، التحضير لإجراء انتخابات برلمانية حرة، تعديل قانون العقوبات وملحقته، وقف أي عمل عنفي (قمعي) على أساس مواقف سياسية، متابعة المباحثات. وقد حاول بعض زعماء الحزب الحاكم إبطاء تلك الإجراءات والتملص من تنفيذ بعضها، وقد وصفت الصحافة حينها تلك المباحثات الثلاثية (الحكومة- المعارضة- المنظمات الشعبية) بأنها «سفينة تُبحر في مثلث برمودا السياسي».

ومنذ شهر أغسطس قاد المباحثات عن الحكومة الإصلاحية المعروف إيمرا بوجغاي والذي كان له فضل كبير في تسريع تلك الإجراءات وتنفيذها. وأسهم في مباحثات «الطاولة المستديرة الوطنية» أكثر من ألف شخص، وشارك بشكل مباشر أكثر من ستين سياسياً ومختصاً من

أجل صياغة ستة قوانين جديدة ، وفي النهاية وافق على تلك النتائج ١٥ منظمة شعبية من أصل ١٧ منظمة . كما وافقت منظمات المعارضة وعددها تسع على مسودات القوانين الجديدة التي تم تقديمها للبرلمان لمناقشتها وإقرارها وهي :

- ١ - تعديل الدستور ،
 - ٢ - قانون إنشاء المحكمة الدستورية العليا ،
 - ٣ - قانون عمل وتمويل الأحزاب ،
 - ٤ - قانون الانتخابات ،
 - ٥ - قانون العقوبات ،
 - ٦ - قانون الجنائيات (وهو يعتبر قانونا لتنفيذ قانون العقوبات والإجراءات المتعلقة بذلك .
- أما مجموعات القوانين التي كانت أساس تغيير النظام فهي :
- ١ - قانون التجمعات والتنظيمات .
 - ٢ - قانون التظاهر والاجتماعات والاحتجاجات .
 - ٣ - قانون إنشاء الشركات .
 - ٤ - قانون الاستفتاءات والمبادرات الشعبية وحملات التوقيع .
 - ٥ - قانون الانتخابات البرلمانية .

وكان قد تم الاتفاق مع الحكومة على مجموعة قوانين أخرى لكنها لم تطرحها للبرلمان لإقرارها . وبالعودة إلى نشوء المعارضة المجرية التي كانت نخوية بامتياز ودور الحزب الحاكم وأسلوب تعامله معها ، يظهر أن المعارضة المجرية كانت قليلة ومتواضعة النشاط مقارنة بعدد المعارضة البولونية أو التشيكية آنذاك ، وكان أول نشاط لها توقيع بيان عام ١٩٧٧ حمل توقيع ٣٤ شخصاً . وفي عام ١٩٨٥ كانت هذه المعارضة في قمة نشاطها حيث عقدت لقاء لها في منطقة (مونور) وحضره ٤٥ شخصاً ، واعتبر نجاحاً كبيراً عندما استطاعت الحصول على ٣٥٠ توقيعاً على بيان سياسي يطالب بإجراء إصلاحات سياسية وتعددية حزبية^(٢٦) .

ومع أول انتخابات ديمقراطية في ٢٥ مارس ١٩٩٠ حصل حزب العمال الاشتراكي المجرى (الشيوعي) والذي بقي متمسكاً بسياسة الحزب قبل التغيير على النسبة الدنيا لدخوله

البرلمان (٤%) وقد حصل على ٧,٢%، بينما الحزب الذي انبثق عن الحزب السابق واعتمد الديمقراطية الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية وسمى نفسه حزب الاشتراكي المجري فقد حصل على ٦,٨%، ومن الأحزاب التاريخية حصل حزب الفلاحين الصغار على ٤,١١% والحزب الديمقراطي المسيحي على نسبة ٤,٥%، بينما حصل منبر الديمقراطيين المجريين على ٤,٣% وهو حزب قومي محافظ، وحصل حزب الديمقراطيين الأحرار على ٤,٢٤% وهو حزب ليبرالي، بينما حصل حزب الديمقراطيين الشباب على ٧,٥%، وهو حزب كان يومها ليبراليا واليوم يعتبر أقوى الأحزاب اليمينية^(٢٧).

فالتحول المجري كان نخبوياً بامتياز ولم يترافق مع عدد من الاحتجاجات الشعبية الكبيرة العدد كما هي حال بولندا^(٢٨).

ويبدو ذلك شبيهاً كثيراً بما تم في تشيكوسلوفاكيا، إذ بعد أن توافقت المعارضة على ميثاق ٧٧ الذي يجعل من مفهوم حقوق الإنسان كمفهوم مركزي في وثيقته، فإن المعارضة خطت فيما بعد خطوة متقدمة للغاية، فأول وثيقة تحدثت عن الديمقراطية إنما صدرت عام ١٩٨٩، وذلك تحت تأثير وثيقة البيروسترويكافيا في الاتحاد السوفيتي، وقد حملت الوثيقة اسم «ديمقراطية للجميع» وقد صدرت عن طريق رابطة الحريات المدنية، وأحد المؤسسين لها كان فاتسلاف هافل، وعند طباعة الوثيقة وتوزيعها اعتقل كثير من الأشخاص لكن بعد أربعة أيام أفرج عنهم، في مؤشر على ضعف النظام السياسي وبداية فقدان هيبته القمعية، فقد حان الوقت للتغيير السياسي، لقد نصت الوثيقة على التعددية السياسية واستقلال القضاء، وحرية تشكيل الأحزاب وحرية الاعتقاد وحرية تشكيل الجمعيات، وضرورة حماية البيئة، وتحقيق الازدهار الاقتصادي، والتأكيد على أن تشيكوسلوفاكيا هي جزء من أوروبا^(٢٩)، وكان عدد موقعي الوثيقة ١٢٠ شخصاً، ثم انضم إليهم في مرحلة ثانية ١٠٠ شخص، من هؤلاء الموقعين^(٣٠) فاتسلاف هافل الذي أصبح رئيساً فيما بعد، وألكسندر فاندرو رئيس الوزراء الحالي، وغيرهم من الناشطين والصحفيين، وتقريباً الأشخاص أنفسهم الذين وقعوا على الميثاق ٧٧.

ففي حين كانت كل البيانات السابقة تتحدث عن حقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية، فقد أصدرت الهيئة المشرفة على ميثاق ٧٧ وخلال ١٢ عاماً من عام ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٨٩ ما يعادل ٢٠٠ وثيقة تتحدث جميعها عن حقوق المرأة والطفل والبيئة... وغيرها^(٣١)، وكانت الوثائق تصدر باسم اللجان المختلفة التي بلغ عددها ١٢ لجنة. وكانت

وثيقة «ديمقراطية للجميع» أول وثيقة سياسية تطالب بالديمقراطية وقد صدرت في أكتوبر ١٩٨٨، في حين بدأت التحولات السياسية بعد عام تقريباً من صدور هذه الوثيقة.

يجب الاستفادة من تجارب التحول هذه التي تظهر مدى التدريجية وفي الوقت نفسه التوافق بين كل قوى المعارضة على مراحل التحول الديمقراطي، بالتأكيد كان وجود الاتحاد الأوروبي حاسماً في وضع المعايير التي على أساسها ستضم هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي وهو ما نفتقده في المنظومة العربية، حيث لا تمتلك الجامعة العربية أي دور في إدارة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

في النهاية لا بد من حل الإشكالية الخاصة بالعلاقة بين الحركات الإسلامية والديمقراطية، لا سيما مع صعود الحركات الإسلامية إلى السلطة، مع نجاح ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وغيرهما^(٣٢).

إذ لا بد أن نقر أنه يجب ألا يتم وضع كل الحركات الإسلامية جميعها في خانة واحدة من الحركات المتطرفة والأصولية كالقاعدة إلى الإخوان المسلمين، بل ثمة اختلافات جوهرية تتحلى بها كل حركة، سواء فيما يتعلق بإيمانها بمفهوم الديمقراطية ونبذ العنف بكل أشكاله، وانتهاءً بقبولها التام للاحتكام إلى صناديق الاقتراع، والقبول بنتائج عملية انتخابية حرة، وقد أظهرت التجربة^(٣٣) أنه بقدر ما تكون الأنظمة السياسية منفتحة باتجاه التعامل مع الإسلاميين، وفي الوقت نفسه جادة باتجاه إنجاز خطوات على طريق التحول الديمقراطي، بقدر ما تصبح هذه الحركات مقبولة وملتزمة بالمؤسسات السياسية والدستورية والقضائية، بل وتكون حامية ومدافعة عنها^(٣٤)، لا بد من القبول بنتائج العملية الديمقراطية بشكل دائم حتى ولو أتت بالإسلاميين إلى الحكم، إذ عندها سيصبحون أكثر واقعية وبراجماتية أكثر مما لو بقوا على مقاعد المعارضة السياسية، كما هو حال حزب العدالة والتنمية في تركيا.

فإدماج الإسلاميين داخل عملية التحول الديمقراطي يعني إدماج شريحة اجتماعية كبيرة داخل اللعبة السياسية، بما يصب في النهاية في تقوية النظام السياسي، ويحقق ضماناً دائماً لاستقرار المؤسسات السياسية.

الهوامش

1. Samael P.Huntington, the third wave, Democrazation in the late Twentieth Century (Norman, University of Oklahoma Press, 1991) P. 169.
2. Terry Lyun Karl, "Dilemmas of Democratization in latin America", Comparative Politics, 23, 1 October, 1990.
3. العرب والتقنيات الرقمية، هل تحتضن إحدى آخر قلاع الرفض في العالم الاقتصاد الجديد (news week) باللغة العربية، العدد ٤٣، ٣ أبريل، ٢٠٠١، ص ١٤، وقد وصف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢، المنطقة العربية بأنها المنطقة الأكثر حرماناً من الحرية في العالم.
4. Steven Heydemann ,Upgrading Authoritarianism in the Arab World , Saban Center Analysis Paper , Brookings Institution Press , 2007.
5. انظر: برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).
6. Michael Macfaul ,Ukraine Imports Democracy:External Influences on the Orange Revolution, International Security, Vol32, No, 2,Fall, 2007 pp.45-83.
7. See :Oussama Safa ,Lebanon Spring's forward ,Journal of Democracy ,vol ,17.No ,1.January ,2006 PP.22-36 .
8. Larry Diamond ,The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World (Times Books, 2008).
9. انظر: صيرورة المجتمع المدني (دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٥).
10. لقاء مع Muller Karel، براغ، ٤/٦/٢٠٠٨، وهو أستاذ محاضر في قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد في براغ، وللمزيد حول ذلك، انظر:

Michael McFaul, After the Collapse of Communism: Comparative Lessons of Transitions (Cambridge University Press, 2004).

١١. يقسم المؤرخون التاريخ المعاصر للتشيك إلى ثلاث مراحل، هي: الأولى من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٩ وهي مرحلة ما يطلق عليه «ربيع براغ» (The Prague Spring)، الثانية من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٩ ويطلق عليها مرحلة «التطبيع» Normalization، والمقصود تطبيع العلاقة بين المواطنين والنظام الشمولي بعد حركات المعارضة العديدة التي جرت للنظام خلال فترة ربيع براغ، على الرغم من أن ميثاق ٧٧ صدر خلال هذه الفترة وفي عام ١٩٧٧ تحديداً، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة «الثورة المخملية» (Revolution Velvet The) من عام ١٩٨٩ وحتى الوقت الحالي، ووصفت بالمخملية كرمز إلى الثورة الناعمة التي لم يرافقها العنف أو الدم، وأحدثت تغييرات جذرية بل ثورية على مستوى الدولة والمجتمع، انظر:

David Borek , Tomas Carba and Alexandr Korab , Legacy , Quality Top S.R.O ,2005.

12. Arnost Lustig, My Prague Spring, and , Dusan Neumann , The Prague Spring , as I remember it ,Sloboda: Czechoslovakia's Road to Freedom ,edited by Fredo Arias-King , the American University Journal of International Affairs ,1991 ,pp.15-24 and pp.36-41.

١٣. لقاء مع Petr Uhi ، براغ ، ٢٠٠٨/٦/٥ ، وقد كان أحد قادة حركة الطلاب خلال الستينيات وقد سجن في تلك الفترة ثم أصبح أحد مؤسسي ميثاق ٧٧ ففضى حكماً بالسجن للمرة الثانية ولمدة خمس سنوات. وهو حالياً عضو اللجنة البرلمانية للدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات.

١٤. نص ميثاق ٧٧ ، وثيقة محفوظة للباحث Declaration of Charter 77 ، وانظر:

.49-19.pp, ycageL, baroK rdnaxelA dna abraC samoT, keroB divaD

١٥. لقاء مع Petruska Sustrova ، براغ ، ٢٠٠٨/٦/٤ ، وهي معارضة سابقة، وقد حكمت بالسجن في عام ١٩٦٩ لمدة عامين؛ بسبب نشاطها مع حركة الطلاب، ثم أصبحت أحد الناطقين باسم ميثاق ٧٧، بعد فترة التحول عملت في وزارة الداخلية التشيكية.

١٦. لقاء مع Bishop Vaclav Maly ، براغ ، ٢٠٠٨/٦/٤ ، القس مالي كان معارضاً سابقاً ولعب دوراً محورياً في التقريب بين المعارضة التشيكية والكنيسة الكاثوليكية، فقد كان مقرباً جداً من فانتسلاف هافل، وأصبح فيما بعد مؤسساً لميثاق ٧٧ وأحد الناطقين باسمه. وخلال فترة

التحول كان مؤسساً لما يسمى المنتدى المدني .

١٧. لقاء مع Bishop Vaclav Maly ، براغ ، ٤/٦/٢٠٠٨ .

١٨. البرفيسور Mlyner كان قد كتب ما يسمى البرنامج السياسي لإصلاح الحزب الشيوعي للحركة الإصلاحية التي قامت في عام ١٩٦٨ ، وبعد الانقلاب العسكري والتدخل السوفيتي العنيف اعتقل ميلنير لفترة قصيرة؛ لكنه أُجبر على مغادرة البلاد والرحيل فيما بعد إلى النمسا، والطريف في الأمر أن ميلنر كان قد درس مع جورباتشوف في موسكو في الجامعة نفسها، وقضوا سنوات الدراسة معاً؛ حيث جمعتما صداقة حميمة، ثم عندما وقعت أحداث ٨٦٩١ كان جورباتشوف نفسه في براغ وشهد بأمر عينيه حجم التدخل السوفيتي العنيف الذي حل ببراغ والإطاحة بالحركة الإصلاحية وبشكل شخصي ما حل بصديقة ميلنر، مما ولد داخله حافز ما يسمى البيروسترويكما التي طبقها لدى استلامه الحكم في الاتحاد السوفيتي في نهاية التسعينيات، انظر:

Fredo Arias-King, Orange People:A Brief History of Transnational Liberation Networks in East Central Europe, Demokratizatsiya:The Journal of Post-Soviet Democratization.17- 92pp.2007, 1 yraunaJ,

١٩. تعد أول وثيقة لحقوق الإنسان، وهي الوثيقة التي وقعها ملك انكلترا جون ابن الملك هنري الثاني وذلك في عام ١٢١٥ ودعت (بالعهد الأعظم) هذا العهد الذي هو رمز سيادة الدستور على الملك .

٢٠. لقاء مع Petr Uhi ، براغ ، ٥/٦/٨٠٠٢، وقد كان أحد مؤسسي ميثاق ٧٧ .

٢١. لقاء مع Sustrova Petruska ، براغ ، ٤/٦/٢٠٠٨ . وهي أحد الناطقين باسم ميثاق ٧٧ .

٢٢. لقاء مع Fistejn Jefim مدير إذاعة أوروبا الحرة، براغ، ٤/٦/٢٠٠٨. وكان فيستجين قد ولد في كييف، ثم عاش في براغ من ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٨٠، وبعد توقيعه على ميثاق ٧٧ جرى إبعاده وإجباره على مغادرة تشيكوسلوفاكيا .

٢٣. لقاء مع Sustrova Petruska ، براغ ، ٤/٦/٢٠٠٨ . وهي أحد الناطقين باسم ميثاق ٧٧ . وهي تذكر على سبيل المثال فإن إيفان ميديد وهو معارض تشيكي رحل إلى فيينا، ثم اشتغل فيما بعد مع إذاعة أمريكية، فكانوا يقومون بتزويده بالأخبار من داخل تشيكوسلوفاكيا، وكان التواصل معه يعني الشيء الكثير بالنسبة للمعارضة التشيكية التي لا تمتلك أي تواصل مع العالم الخارجي (عبرت عن ذلك بقولها كنا نشعر أننا نتحدث مع السماء عندما كنا نتحدث معه).

24. Jiri Suk, Czechoslovakia`s Return to Democracy ,Transformation: The Czech Experience , Prague , People in Need , 2006 ,pp.10-11.
25. Jiri Suk, Czechoslovakia`s Return to Democracy ,Transformation: The Czech Experience , Prague , People in Need , 2006 ,pp.10-11.
- ٢٦ . فاضل الخطيب ، من نظام الحزب الواحد إلى الديمقراطية: تجربة المجر ، أخبار الشرق ، الأحد ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٦ .
- ٢٧ . المرجع نفسه .
28. Prospects for Democratic Transition in the Middle East and North Africa: Implications of the Central /East European and African Experiences , October 18-20, 2007 ,Budapest ,Hungary , a conference organized by Council for a community of Democracies and International Center for Democratic Transition.
- ٢٩ . انظر نص الوثيقة باللغة التشيكية
Demokracii pro Vsechany :Manifest Hnuti za Obcanskou Svobdu.
- ٣٠ . لقاء مع Jiri Grountorad ، براغ ، ٥/٦/٢٠٠٨ . وقد كان أمين سر لجنة السجناء السياسيين المضطهدين وأحد موقعي ميثاق ٧٧ .
- ٣١ . لقاء مع Petr Uhi ، براغ ، ٥/٦/٨٠٠٢ ، وقد كان أحد مؤسسي ميثاق ٧٧ .
32. Nathan Brown, Amr Hamzawy, Marina Ottaway , Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring Gray Zones(Carnegie Paper No. 67, March 2006) , and , Shadi Hamid , Resolving America's "Islamist Dilemma": Lessons from South and Southeast Asia , paper presented in ademocracy seminar on U.S. Democracy Promotion and Political Islam , The Century Foundation, Open Society Institute and the Center for American Progress , Washington, DC, Thursday, June 26, 2008.
33. Mona Yacoubian ,Engaging Islamists and Promoting Democracy: A Preliminary Assessment , USIP , Special Report No. 190 , September 2007.
34. Judy Barsalou , Islamists at the Ballot Box: Findings from Egypt, Jordan, Kuwait, and Turkey , USIP , Special Report (July 2005)

عن مستقبل جماعة الإخوان ونظرائها

د. عمار علي حسن *

صنعت مصر جماعة "الإخوان المسلمين" سنة ١٩٢٨ فصنعوا ظاهرة "الإسلام السياسي" في العالم بأسره، إما انسلاخا منهم أو تأسيسا بهم أو مضاهاة لهم أو امتدادا لجماعتهم التي جعلت مقصدها ما تسميه "أستاذية العالم" فساحت في الأرض وراء هذا الحلم بعيد المنال. وبانكسار الإخوان بعد إزاحة حكمهم في مصر، تتعرض فكرتهم للانطفاء، وتتساقط شعاراتهم الأخلاقية، ويتصدع تنظيمهم، ما يفتح بابا وسيعا أمام أسئلة منطقية عن مستقبل الإسلام السياسي برمته، لاسيما أن سقوط الإخوان في مصر تبعه مظاهرات لأعضاء التنظيم في بلدان شتى.

لكن قبل الإجابة عن هذا السؤال علينا أن نجيب عن تساؤل مبدئي أو أولي هو: أي سيناريوهات مطروحة أمام الإخوان أنفسهم في الوقت الحالي؟ بالقطع ليس الجواب سهلا مع استمرار حالة "الالتهاب العاطفي" للجماعة بعد إسقاطها عن الحكم، وظاهرة التصريحات

* روائي مصري وباحث في علم الاجتماع السياسي.

المتضاربة التي تتوازي مع العودة شبه الكاملة إلى "العمل السري". لكن يمكن أن نصل إلى تحديد هذه المسارات من خلال استقراء الطريقة التي يفكر بها الإخوان، والتي ندركها من قراءة تاريخهم، والسياق الراهن الذي يحيط بهم، والارتباطات والرهانات الدولية عليهم، والتي جعلت إدارة أوباما تستثمر فيهم الكثير، لتوظيفهم في خدمة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

وبناء على هذا يمكن القول إن الإخوان بصدد السير في واحد من هذه الدروب، أو التقاط واحد من هذه الخيارات:

١- خيار إلى الأمام: ويعني مراجعة الأفكار والأدوار، وإبداء الاعتذار عما اقترفته الجماعة في حق الشعب المصري من أخطاء أثناء وجودها في الحكم. وبتقديم تصور جديد يؤلف بين الجماعة وبين فكرة "الوطنية"، ويظهر إيمانها الجازم بالتعددية السياسية والفكرية وتداول السلطة، وقطعها بأن الديمقراطية لا تعني فقط "صندوق انتخاب" إنما هذا مجرد إجراء من حزمة إجراءات يجب أن تواكبها قيم وأنسق للحرية الشخصية والعامّة والتسامح والانفتاح وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان، وكذلك إعادة ترتيب صفوف الجماعة بما يقود إلى تحية القادة المنحدرين من "التنظيم الخاص" الذي مارس العنف والإرهاب، ويتقدم بالإصلاحيين على حساب المنتمين إلى أفكار سيد قطب التكفيرية. وبعد هذا يمكن للمجتمع أن يعيد بشكل طوعي دمج الإخوان، فكراً وتنظيماً، ولن يبقى سوى وضع هذا التنظيم تحت سلطان الدولة، مراقبة ومحاسبة، وليس إبقاءه على صيغته الحالية، وكأنه دولة داخل الدولة.

٢- خيار إلى الخلف: وهو الدخول في مواجهة عنيفة وأعمال عدائية وإرهابية ضد المجتمع ومؤسسات الدولة، وفي مطلعها القوات المسلحة، انتقاماً من إسقاط سلطة الإخوان، ورغبة في إفشال السلطة التي حلت محلهم، وإرهاق الدولة وإنهاك قواها، وإجبار أهل الحكم على تقديم تنازلات جذرية أو فارقة. وهذا الخيار يعني ببساطة انتحار الإخوان، لأنه لا يمكن لتنظيم أن ينتصر على شعب، أو يهز أركان دولة راسخة مثل مصر، لديها تجربة في التعامل مع الإرهاب، وسبق لها أن انتصرت عليه غير مرة.

٣- خيار الثبات في المكان: وبمقتضاه يدخل الإخوان في تفاوض مع السلطة الجديدة، يعيدهم إلى الحياة العامة تحت طائلة المشروعية القانونية والشرعية السياسية، فيخوضون

غمار الانتخابات البرلمانية والمحلية وربما الرئاسية، ويظهرون تسليمهم التام بما جرى، لكنهم يبتنون عكس ذلك من خلال تمويل وتحريك بعض التنظيمات التكفيرية التي تمارس الإرهاب لاستنزاف الدولة. ويتطلب الشق الأول من هذا الخيار الإبقاء على "حزب الحرية والعدالة" الذراع السياسية للإخوان تحت طائلة الشرعية، أما إذا صدر حكم قضائي أو غيره بعزل الإخوان وحل حزبهم، مثلما يطالب البعض، فإن الجماعة ستعود إلى ما كانت عليه قبل قيام ثورة يناير.

وأتصور أن الإخوان لن يذهبوا إلى الخيار الأول، لأنه يبدو صعبا على قيادات تكلست وشاخت في مواقعها وتتوهم أن ما في رءوسها من أفكار يجسد الطريق المستقيم، وتعيش في "مازوخية سياسية" دائمة من خلال استحضار "المظلومية"، والحديث المستمر عن "الاضطهاد" بغية جلب تعاطف جديد من الناس. لكن ربما يتزايد بمرور الوقت حجم المقتنعين بهذا المسار في صفوف الإخوان، من أجل إنفاذ ما يمكن إنفاذه من ميراث الجماعة، وربما تتجح حركات من قبيل "إخوان بلا عنف" و"أحرار الإخوان" التي تطالب بسحب الثقة من القيادة، وتطهير الجماعة من الداخل في جذب مزيد من الأتباع، بما يجبر القادة على التراجع، أو يسقطهم، ويرفع مكانهم قيادات جديدة إصلاحية، تكون قد استوعبت الدرس جيدا، وأمنت أن عباءة تنظيم الإخوان أضيق بكثير من أن تستوعب طاقة المصريين، بينما مصر بوسعها أن تهضم التنظيم، وعليه أن ينضوي تحت رايتها، ويستجيب لمقتضياتها ورهاناتها وإمكاناتها المادية والروحية.

كما أن الخيار الثاني مكلف ومتعب، فالإخوان يدركون جيدا جوهر المحن التي مروا بها حين اصطدموا بالدولة، وخصوصا المؤسسة العسكرية، والتجربة ذاتها يعيها حلفاء الإخوان، ولا سيما "الجماعة الإسلامية" التي رفعت السلاح ضد نظام حسني مبارك، فانهزمت وراجع قاداتها أفكارهم حتى يمكنهم الخروج من السجون. والصدام سيؤدي إلى اتساع الهوة بين الإخوان والمجتمع، ويزيح صورتهم في المخيلة الشعبية من أعضاء "الجماعة الدعوية" أو "التنظيم السياسي" إلى "العصابة الإجرامية" أو "المجموعة الإرهابية"، ولهذا كلفة باهظة على صورة الإخوان التي اهتزت بقسوة حين أصيب الناس بالصدمة من الفجوة المتسعة إلى أقصى حد بين أقوالهم وأفعالهم.

وغالبا ستختار الجماعة الخيار الثالث، وهو الثبات في المكان، وتتوقف حاجتها إلى تحريك أدوات العنف التي تمولها على الطرف المتجدد الذي تعيشه، وعلى قدرة أجهزة الأمن على

اكتشاف هذا المخطط والتعامل معه باقتدار، وعلى رد فعل المجتمع والقوى السياسية والنخب الفكرية على هذا إن قُدمت أدلة عليه، وكذلك على مدى وجود رهانات خارجية على الإخوان لزعة الاستقرار في مصر من عدمه، وأيضا مفاضلة قيادات الجماعة بين الغرم والغنم الناجمين عن انتهاج هذا المسلك.

في كل الأحوال وأيا كانت الخيارات، فإن سقوط حكم الإخوان في مصر، يضيف محنة جديدة إلى تيار "الإسلام السياسي" لاسيما أن الإخفاق هذه المرة وقع للجماعة الأم، وفي الدولة المركزية للحركات الإسلامية في الزمن الحديث والمعاصر. فعلى مدار العقود التي مضت كلما استدعى أحد فشل تجارب الحركات والتنظيمات المسيسة ذات الإسناد الإسلامي في السودان والصومال وأفغانستان وباكستان والجزائر وغيرها، كان الرد عليه جاهزا: مشروع الإخوان مختلف، وليس أي تجربة من هذه تجسد شعار "الإسلام هو الحل" كما رأته الجماعة الأم وتصورته وتطرحه. لكن حين وُضع الإخوان في التجربة بان إخفاقهم أسرع مما تصور مناوئوهم وموالوهم على حد سواء.

لكن هذا لا يعني أن الإخوان، ومعهم أغلب فصائل الإسلام السياسي، سيعترفون بالخطأ الواقعين فيه والذي ينحدر بهم إلى حد الخطيئة، وهم لن يقرؤا بأن فصل الدين عن السلطة ضرورة وأن ما يطروحوه ينفر منه مجتمع عصري حتى لو كان متدينا، مثل المجتمع المصري، بل على النقيض من هذا تماما أخذوا ينكرون ما جرى، ويغضون البصر عن عشرات الملايين من المحتجين الذين فاضوا طوفانا بشريا في الشوارع ليسقطوا الإخوان عن الحكم، ويركزون فقط على نقطة تدخل الجيش، ليسوقوا الأمر على أنه انقلاب عسكري، بما يمهد الطريق أمام ما سيقولونه لاحقا من أن مشروعنا لم يُمنح الفرصة كاملة، وأن أعداء الإسلام هم من سعوا إلى التخلص منه سريعا، وأن جعبة الإخوان كان بها الكثير؛ لكن أحدا لم يمهلهم كي يخرجوا كل ما فيها. وجميع هذه المزاعم لا ترمي إلى الإبقاء على تنظيم الإخوان متماسكا حول مظلومية جديدة فحسب، بل لتبقى على ادعاءات "الإسلام السياسي" قائمة، وتجذب إلى صفوفه زبائن جددًا من الأجيال اللاحقة، التي لم تشهد أو لم تع على الوجه الأكمل فشله الذريع في الحكم والإدارة، وعدم تمكنه من ترجمة شعاراته البراقة إلى خطط عمل تنهض بالواقع.

لكن هذا المسلك التحايلي لن يعوض الخسارة الفادحة التي مني بها هذا التيار بشتى فصائله وجماعاته، جراء سقوط سلطة الإخوان في مصر، ولن يحول بسهولة دون تفادي آثار

الهزيمة الاستراتيجية التي لحقت به، وقد يجبر أنصار "الإسلام السياسي" بعد أن تذهب السكرة وتأتي الفكرة إلى ضرورة مراجعة الأفكار والأدوار، والانتقال من سجن التاريخ البعيد الذي يتصورونه خيرا خالصا، إلى فضاء الواقع المعيش بأفراحه وأتراحه.

لكن المشكلة أن قرار الإخوان قد لا يكون ذاتيا أو مستقلا، فقد أصبحوا الآن بمثابة "جماعة وظيفية" يمكن للغرب أن يضع عليها بعض خياراته ورهاناته. أي يلعبون دور "حصان طروادة" خاصة للأمريكيين. فقد راهن الإخوان على أن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ستتدخل لحماية حكمهم، ونقلت بعض الصحف المصرية عن وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي أن الرئيس السابق محمد مرسي قد قال له حين أبلغه يوم ٣ يوليو ٢٠١٣ بأنه لم يعد رئيسا للبلاد بعد أن خلعه الشعب في ٣٠ يونيو: "أمريكا لن تترككم". فاستثمار الأمريكان في الإخوان لم يعد يحتاج إلى جهد لإثباته، بعد مواقف واشنطن المناصرة للجماعة، وحتى حين بدأت تتخلى عنها، ربما مؤقتا، فقد تم هذا بشق الأنفس، خوفا من خسارة أمريكا للشعب المصري، بعد أن تعلمت من تجربتها المريرة مع الثورة الإيرانية حين وقفت إلى جانب الشاه حتى قرب النهاية فخسرت الإيرانيين إلى الآن.

وقد وقعت أمريكا في فخ الإيهام الإخواني بأن الجماعة قوة ضاربة في الشارع المصري، وأن أنصارها بالملايين، ولذا فبوسعها أن تضمن للولايات المتحدة تحسين صورتها في مصر، فضلا عن حماية مصالحها، كما يمكنها أن تعيد لعب الدور الذي سبق أن مارسته التنظيمات الجهادية في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم لحساب أمريكا، حين تكفلت باستنزاف جهد وإنهاك الاتحاد السوفيتي المنهار بعد اجتياح قواته أفغانستان.

وإذا كان من الصعب على قوة عظمى مثل الولايات المتحدة أن تبدل استراتيجياتها بسهولة فإن المتوقع أن تحاول تكييف الوضع والواقع الجديد في مصر بما لا يعرقل مسار تلك الاستراتيجية. فالأهداف البعيدة ستستقر على حالها، مع إعادة توظيف أدوار الأطراف التي بني جزء من الخطة على أكتافها. وهنا يمكن لأمركا أن تعيد صياغة الدور المنوط بالإخوان، بحيث يؤدي إلى النتيجة ذاتها التي كان من الممكن أن يؤديها وجودهم في السلطة، وذلك بالنسبة للمصالح الأمريكية، لاسيما إن كان المطلوب هو إنهاء الدولة أو الضغط على أعصاب أي نظام حكم قادم في مصر؛ كي لا يتمرد على الدوران في الفلك الأمريكي، لاسيما بعد تنامي النزعة إلى الاستقلال الوطني لدى قطاعات عريضة من الشعب ومن النخبة المصرية.

وهنا تكون جماعة الإخوان، إن ارتضت أن تستمر في لعب دور الخادم للسياسة الأمريكية، قد صارت "حصان طروادة" الذي يُمكن واشنطن من أن تضغط على السلطة في مصر، أو تتدخل لإنفاذ أي خطط بشأن ما قيل عن "الفوضى الخلاقة" أو الترتيب لـ"الشرق الأوسط الكبير". ولعل واشنطن ترى في جماعة الإخوان، التي ارتبط تنظيمها الدولي بسياسات غربية ولم ترسخ بعد فكرة الدولة الوطنية في أدبياتها وممارساتها، طرفا جاهزا للعب هذا الدور.

لكن حتى لو أرادت جماعة الإخوان وحلفاؤها أن يعلبوا هذا الدور في مصر، فأعتقد أنهم لن ينجحوا، ولن يحصدوا سوى مزيد من العزلة المادية والمعنوية عن المجتمع المصري.

فرص الديمقراطية في المنطقة العربية في ظل إقصاء التيار الإسلامي السياسي

د. محمد حسام فاضل *

جاءت الثورات العربية التي اندلعت في المنطقة العربية، بدءاً من تونس في أواخر عام ٢٠١٠، مروراً بمصر في يناير وفبراير ٢٠١١، والجزيرة العربية -البحرين واليمن- ثم ليبيا وسوريا لتضرب مقولتين أساسيتين سياسيتين كانتا سائدتين في الفكر السياسي في المنطقة العربية، بل في العالم أجمع: أولاًهما أنّ النظام المستبد البولييسي لا بد منه لحماية الدول العربية من الظلام المتمثل في تيار الإسلام السياسي (وعلى وجه الخصوص من رمزه المشهور، جماعة الإخوان المسلمين) وثانيتهما أنّ الحركة الإسلامية لن تتمكن من الوصول إلى السلطة إلا عن طريق ثورة مسلحة، ولذلك انتشرت حركات موالية لنظام القاعدة (خصوصاً بعد غزو الولايات المتحدة للعراق) قد نصنّفها تحت عنوان "السلفية الجهادية".

ما حدث في تونس ثم في مصر جاء ليضيء الطريق إلى مستقبل ما بعد ازدواجية الإسلام السياسي والدولة المستبدة، مستقبل الدولة الديمقراطية التعددية التي تتعايش فيها كل التيارات

* أستاذ القانون بجامعة تورنتو- كندا.

السياسية جنباً إلى جنب في إطار دول جديدة تستطيع أن تقود الشعوب العربية إلى ازدهار في كل المجالات، السياسي، العلمي، الاقتصادي، الثقافي، إلخ. هكذا كنا نحلم ولعل الحلم يتحقق في تونس ولكن ما بدأ حُلماً في مصر مؤخراً انقلب كابوساً، وبإطاحة أول رئيس منتخب في تاريخ جمهورية مصر العربية في الثالث من يوليو ٢٠١٣، عادت مصر ليس فقط لما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، بل ربما عادت إلى عصر الخمسينيات بما فيه من قتل السياسة واستبدالها بحكم الرجل الفذ، "الزعيم"، الذي ينوب عن الشعب مباشرة.

السؤال المطروح الآن ليس من يتحمل مسؤولية النكبة التي أصابت التجربة الديمقراطية المصرية، ولكن كيف نتصور تحقق الديمقراطية في مصر، وتجذر قيمها في المجتمع المصري، وهل يتصور نجاح مشروع مثل هذا، بمعزل عن اشتراك تيار الإسلام السياسي، سواء تحت قيادة جماعة الإخوان المسلمين أو جماعة تخلفها وتحل مكانتها الاجتماعية؟ الذي يبدو لي - والتطورات اليومية في مصر تزيدني يقيناً في اعتقادي هذا- أنّ المضي نحو الديمقراطية في مصر مستحيل دون اشتراك فعال للتيار الإسلامي فإذا أردنا إقصاءه فلا بد من أن نشجع جنازة الديمقراطية المصرية.

استنتاجي مبني على منطلقات مادية ملموسة ومنطلقات معنوية أخلاقية عن مقومات الديمقراطية في مصر. سأبدأ بالمقومات المادية الملموسة المتعلقة بالدمقرطة في مصر ثم أنتقل إلى المقومات المعنوية الأخلاقية، ودور الإسلام السياسي في إيجاد هذه المقومات وتحقيقها.

سأحاول فيما يلي شرح ما أتصوره مطلوباً من جهة المقومات المادية الملموسة حتى ينجح تحول ديمقراطي في مصر، من جهته الإيجابي والسلبي. أما من جهة السلب، وهو عبارة عن عوائق الديمقراطية الملموسة، فهو يبدأ، أول ما يبدأ، بمؤسسات الدولة نفسها، التي اعتادت طوال عهد الرئيس المخلوع مبارك، وخصوصاً في السنوات الأخيرة من عهده المشؤم، نوعاً من الاستقلال في الإدارة. على رأس هذه المؤسسات القوات المسلحة، ولكنها ليست الوحيدة التي تمتعت بنوع من الحكم الذاتي في عهد مبارك، إذ اعتمد نظام مبارك إطلاق عنان الإشراف على إدارة المؤسسات كرد فعل للأزمة المزمنة في ميزانية الدولة؛ حيث أعطى جهات كثيرة في الدولة حرية أو مرونة في تحصيل الموارد التي احتاجت إليها لتمويل برامجها. ومن أهم الأدوات التي تبنتها تلك المؤسسات لتلبية احتياجات موظفيها المادية هو التفاوض عن الفساد، سواء كان الفساد مباشراً عن طريق تعاطي رشاوى، أو غير مباشر عن طريق معاملات غير النزيهة مع المواطنين أو المستثمرين الأجانب. فقد نتجت عن هذه السياسة،

ونمت في ظلها مراكز قوى داخل الدولة مستفيدة من تراجع إشراف الدولة، ومن الطبيعي أن المستفيدين من هذا التراجع لن يرحبوا بأي نهضة في قوة الدولة أو عودة لهيمنتها على شئون المصالح الحكومية المختلفة، حيث سيتعارض ذلك لا محالة مع فرص استغلال الفوضى الإدارية التي سنحت لهم مع تراجع الدولة. ومن المسلم به أن أي نظام ديمقراطي سيعدو من بين أهدافه القضاء على الفوضى الإدارية والفساد المتولد عنها، إذ من شروط الديمقراطية أن تخضع كل مؤسسات الدولة للقانون الذي تضعه الجهة التشريعية لإدارة البلاد، وتخضع هذه الجهات لإشراف الدولة المتمثل في تطبيق القانون.

في هذا الإطار فإن إعادة هيكلة الدولة وإخضاع مؤسساتها المختلفة لحكم القانون يمثلان تحديات كبرى لنجاح الديمقراطية في مصر، ولن تتم دون توفر إرادة سياسية قوية تتمكن من التغلب على الفوضى الإدارية والفساد المستشري في الدوائر الحكومية بسببها. وبما أن تيار الإسلام السياسي يمثل قاعدة عريضة من الشعب، لا تقل نسبتها عن الربع، فمن الصعب تكوين تحالف شعبي فعال دون مشاركتهم.

العائق الثاني الذي يجب اجتيازه حتى تنجح الديمقراطية في مصر هو التصدي للأزمة الاقتصادية. تعود جذور هذه الأزمة إلى سياسات شتى قد تبنتها حكومات مصر على مدار الخمسين سنة الماضية والتي نستطيع أن نلخصها في الملاحظة التالية: تفضيل الاستهلاك على الاستثمار. بالمقارنة إلى دول آسيا الشرقية التي يمثل فيها الاستثمار ثلث الدخل القومي السنوي تقريباً، لم تزد نسبة الاستثمار السنوي في مصر عن ١٥٪ من الدخل القومي. فليس غريباً إذاً أن كفاءة المجتمع المصري بالنسبة لتلك الدول قد تراجعت، وحصيلة هذه السياسات أن الاقتصاد المصري غير قادر على المنافسة الدولية في أي مجال يذكر. هذه الحقيقة معكوسة في إحصائيات التجارة الدولية المصرية حيث تنحصر صادرات مصر أو تكاد تنحصر في مجال الزراعة ونشاطات متعلقة باستخراج الموارد الطبيعية وبيعها في الأسواق العالمية، وفي أغلب الأحيان، بوساطة شركات أجنبية تأخذ نسبة عالية من أرباح هذه النشاطات.

تتجلى مساوئ نتائج هذه السياسات المشجعة على الاستهلاك في تأخر الاقتصاد المصري في كل القطاعات، ولكن أكبر مجال تبدو سلبيات هذه السياسات فيه هو قطاع التعليم: انهيار التعليم العام في مصر ظاهرة معترف بها عند الجميع، ولكن لم تستطع أي حكومة مصرية على مر ثلاثين عاماً طرح أي حل يتمكن من كف الانحطاط في مستوى التعليم العام، فالملاحظ أن أعداد الشباب في مصر تتزايد بنسبة ملحوظة ولكن مهارات هذا الشباب ناقصة إن لم تكن

معدومة بالمقارنة إلى شباب دول أخرى . الحاصل أنّ فشل الدولة في تعليم الشباب المصري يعني أنّ العمالة المصرية غير قادرة على المنافسة دولياً من جانب المهارة؛ فليس لديها إلا أن تنافس من جهة الأجر، الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى انخفاض ملموس في دخل الطبقة العاملة المصرية، يتمثل إما في انخفاض في أجور العمال أو ازدياد في البطالة أو مزيج من الأمرين . فرص نجاح الديمقراطية بلا شك تعلق إن كانت تتزامن مع نمو في الاقتصاد وارتفاع في الدخل القومي والدخل الفردي . المشكلة أنّ عكس هذا يحدث الآن: كاد ينكمش الاستثمار تماماً في الحين الذي يزيد عدد الشباب في سن العمالة . نسبة البطالة عند الشباب المصري أمر مهول فعلاً: نسبة استيعاب الشباب المصري في قطاع العمل الرسمي ضئيلة جداً، تقريباً ٣٥٪، وإجمالاً فإن نسبة الشباب المصري المنخرط فعلياً في الاقتصاد لا تعدو الربع، وهذه النسبة قطعاً ستأخذ في التراجع، إذ ستنكمش فرص العمالة نتيجة عدم استقرار الأوضاع السياسية، والسياسات المشجعة على الاستهلاك، وعدم كفاءة التعليم المصري الذي خرّج مئات الآلاف من الشباب في مدارس ومعاهده، لكن غير مؤهلين لأي عمل في منظومة الاقتصاد الحديث .

ليس من السهل تخيل أي خطوة للأمام في التحول الديمقراطي في مصر إن لم يتزامن معها تحسن في الأوضاع الاقتصادية، لكن الإصلاح الاقتصادي في حد ذاته يفقر إلى حكومة قادرة على مواجهة السياسات المشجعة على الاستهلاك واستبدالها بسياسات تشجع على الاستثمار . المشكلة أنّ تغيير الأولويات الوطنية من الاستهلاك للاستثمار لا يمكن أن يتم دون المساس بمصالح قطاعات واسعة من المواطنين استفادت قديماً وما زالت تستفيد من هذه السياسات وتراها حقاً لها . فالحاصل أنّ هذه المشكلة، كالتي سبقتها، غير قابلة للحل دون توفر إرادة سياسية قوية .

العائق الثالث - وهو وثيق الصلة بالعائقين السابقين - هو الأزمة المالية المزمنة التي تعاني منها الدولة المصرية، والتي تمتد جذورها إلى فشل دولة الضباط الأحرار من فرض نظام ضرائبي يتمكن من استخراج فائض من الاقتصاد من جهة، مع الإبقاء على حوافز كافية (سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص) لزيادة إنتاجية الاقتصاد من الجهة الأخرى . فالحاصل أنّ الدولة غير قادرة على تطبيق ضريبة دخل -تصاعدي أو غير تصاعدي- إذ تنقصها المعلومات الاقتصادية الكافية التي تعتبر شرطاً لتنفيذ هذا النوع من الضرائب . هذا النقص المعلوماتي له سببان، أولهما عدم ثقة المواطن بالدولة، وذلك يؤدي به إلى عدم التعاون مع سلطات الضرائب، ونظام ضريبة الدخل لن ينجح إن لم يتمتع بدراسة عالية من الاستجابة

والتعاون الطوعي من جهة المواطنين المكلفين بإبلاغ الحكومة بدخلهم الحقيقي . ثانيهما الضعف الإداري في الجهاز الضريبي نفسه؛ إذ الحكومة عاجزة عن رقابة دخل المواطنين حتى تتمكن من عقوبة من يخالف القانون . وعدم كفاءة النظام الضريبي أدى إلى ارتفاع اعتماد الدولة على ضرائب أخرى، مثل ضريبة المبيعات والرسوم المختلفة. للأسف، تبوء الشرائح الاجتماعية الكادحة بالقدر الأكبر من أعباء هذه الضرائب، رغم أنّ أغلب نفقات الدولة تذهب في مصلحة الطبقات الاجتماعية العليا عن طريق برامج الدعم الاستهلاكية المفضلة عند هذه الفئة من المجتمع، مثل دعم البنزين وإنشاء المصائف في مختلف أنحاء الجمهورية وبناء المدن الصحراوية الجديدة والمرافق المتعلقة بهذه "الاستثمارات" الاستهلاكية المرفهة.

الواقع إذاً في مصر أنّ النظام الضرائبي الحالي تصاعدي، ولكنه تصاعد معكوس، يأخذ من الفقير ويعطي للغني. فمن الأمور التي لا بد منها لنجاح الديمقراطية في مصر هو توسعة القاعدة الضريبية، وقلب توزيع موارد دخل الدولة من الطبقات العلي إلى الطبقات الدنيا. تحقيق هذا الهدف، كسائر الأهداف المذكورة آنفاً، يحتاج إلى تكوين رغبة سياسية قوية للتغلب على الفئات المنتفعة من النظام الحالي. وتزداد أهمية هذا الهدف عند ما ندرك أنّ من غير تحقيقه سيكون مستحيلًا أو شبه مستحيل تحقيق زيادة الاستثمار على النحو المطلوب لحل أزمة البطالة التي تواجه الشباب المصري، وذلك لسببين: أولهما أن ضيق القاعدة الضريبية يضع حداً لمقدرة الدولة على الاقتراض في الأسواق المالية الدولية، إذ إن مقدرتها على سداد الديون مرتبط ارتباطاً وثيقاً بسعة القاعدة الضريبية أو ضيقها، وثانيهما أنّ الاقتصاد المصري لن يستطيع أن يحصل معدل نمو كافٍ لطمأنة المستثمرين دون تغيير جذري في أولويات الإنفاق العام، وصرفه من دعم الاستهلاك إلى الاستثمار في البنية الاجتماعية الأساسية، بما فيه من الزيادة في الاستثمار في الرأس المال البشري الذي أهمل تماماً خلال فترة حكم مبارك الطويلة.

نستطيع أن نسوّد صفحات طويلة نفصل فيها العوائق المادية الملموسة التي تحول بين مصر وبين تحول ديمقراطي، ولكن ينبغي أن نغير مجرى الحديث إلى الكلام عن المقومات الإيجابية المطلوبة لنجاح الديمقراطية في مصر، من الجهتين، المادية والمعنوية.

أما من الجهة المادية فتبين من تجربة العاميين ونصف العام التي مضت من يوم تنحي مبارك أنّ المجتمع المدني المصري تنقصه المؤسسات القادرة على التعبير الكامل عن كل قطاعات الشعب ومطالبها المختلفة. وباستثناء تيار الإسلام السياسي، فإن سائر التيارات السياسية لم

تستطع أن تبني مؤسسات تمثل أصوات أنصارها بأي درجة من النجاح ، وكذلك فشلت في رسم بديل سياسي مختلف عن الذي انتهجه الحزب الحاكم ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى الاستنجاد بالقوات المسلحة كوسيلة للتعبير السياسي بدلاً من الاعتماد على الوسائل السياسية المتاحة ، على رأسها خوض الانتخابات . إن فشل التيارات السياسية المختلفة توصل إلى سياسة سلبية محضة: الاكتفاء بمعارضة ورفض جماعة الإخوان المسلمين ، دون وضع أي تصور إيجابي للمستقبل السياسي المصري ، أي ، ما هي أولويات الإصلاح السياسي والاجتماعي؟ ما هو النظام السياسي المناسب لدولة مثل مصر؟ ما هي المقومات المعنوية المرغوب فيها للمواطن المصري؟

في هذا السياق ليس غريباً أن يؤدي هذا الفراغ السياسي إلى بروز الخطاب الأمني الذي لا يؤدي بحال إلى إصلاح اجتماعي ، فيما واصل الإلحاح على خطورة الوضع الأمني وأن الضرورة القصوى تقتضى تأجيل النقاش في القضايا السياسية حتى تضع الحرب ضد الإرهاب أوزارها (إلا أن هذه حرب من طبيعتها أنها لا تنتهي) . الواقع إذاً أن وهن الوجود المؤسساتي للتيارات السياسية غير الإسلامية قد مهد الطريق إلى عودة الدولة الأمنية بمجرد إقصاء تيار الإسلام السياسي من الساحة السياسية؛ إذ أن هذا التيار كان القوة السياسية الوحيدة في مصر التي كان لديها المقدرة المؤسساتية للتصدي لقوة الدولة الأمنية . هذا الواقع يتضح في المنهج المرسوم لتعديل دستور ٢٠١٢: من بين لجنة الخمسين ، لم يخصص سوى ستة مقاعد لمندوبي جميع الأحزاب السياسية ، وهو أمر يعتبر على أقل تقدير استهانة بالأحزاب السياسية المصرية إن لم يكن كاشفاً أمراً أخطر بكثير - هو الرغبة في إقصاء الرأي العام عن دور فعال في إدارة سياسة الدولة المصرية ، ليحل مكانه أجهزة ومؤسسات الدولة ، سواء عناصرها الأمنية ، القوات المسلحة والشرطة ، أو العناصر المدنية البيروقراطية .

دون وجود أحزاب سياسية قوية في مصر فإن احتمال نجاح تحول ديمقراطي في مصر يكاد يكون منعدماً . والمآل الأرجح للتطور السياسي في ظل هذا الفراغ الحزبي ، كما هو مشهود الآن ، هو عودة الدولة الأمنية والمأساة أن عدم كفاءة الأحزاب المصرية في العامين ونصف العام الماضية - باستثناء حزب الحرية والعدالة - قد نزع منها أي أهمية في نظر كثير من الشعب المصري ، فالتغلب على الاستهانة بدور الأحزاب المشروع في الحياة السياسية وإنشاء وعي شعبي حول أهمية دورها في الحياة السياسية أمران لا بد منهما لتحقيق أي نوع من الديمقراطية في مصر . توعية الشعب بدور الأحزاب السياسية في الحياة السياسية ، تحتاج

إلى تغير نوعي في تصورات المواطن المصري، وعلاقته بالدولة والمجتمع، من دور مستهلك القرار السياسي إلى دور المشارك، والفعال في صناعة القرار السياسي.

المخلص هو أنّ نجاح الديمقراطية يتوقف على تكوين ائتلاف عريض يضم قطاعات واسعة من الشعب، وليس سهلاً أن يكون هذا الائتلاف دونما اشتراك فعال من تيار الإسلام السياسي الذي يمثل نسبة لا تقل عن الربع من الشعب.

أما التغير المعنوي المطلوب من المواطن فهو التحول إلى مشارك وصانع حقيقي للسياسة. وكيفية تحقيق هذا الهدف تبدو من كبرى المشاكل التي تواجه الديمقراطية في مصر، حيث إن قطاعات واسعة من الشعب، حتى أيام ثورة ٢٥ يناير رغم ما تلاها من استفتاءات وانتخابات، لم تلق بالاً، أو لم تلق بالاً بالقدر الكافي لتشارك في العملية السياسية، حتى اتهم البعض نسبة كبيرة من الشعب بأنهم ينتمون إلى "حزب الكنبة". فلطالما اعتاد الشعب المصري المقاومة السلبية كالوسيلة المثلى للتعبير عن إرادته السياسية، وهي ليست طريقة فعالة لتحقيق الصالح العام، وهو الهدف الحقيقي للسياسة. هذا السلوك السياسي السلبي نتيجة طبيعية لميراث مصر السياسي المرير، حيث سادت تاريخياً حكومات تعتمد في الأساس على البطش في معاملة المواطن، ولم تلتزم تلك الحكومات بتحصيل أي هدف عام أو مصلحة عامة سوى ضمان الأمن المجتمعي ضد المجرمين دون أي اعتبار للحريات العامة ودورها في تحصيل المصلحة العامة أو حتى محاولة استيضاح ما هي الأهداف السياسية المشتركة الأخرى التي تؤلف المصلحة العامة، وتجعلها قيمةً مشتركة بين كل أبناء الوطن، أو تجعلها أهلاً لتتال موافقة المواطنين وتأييدهم.

من هنا تظهر قضية الوازع المطلوب في مجتمع ديمقراطي. من المسلم أنّ من أهم سمات المجتمع الديمقراطي أنّ المواطن في المجتمع الديمقراطي لديه وازع يحمله على الانقياد للقانون، يزيد على مجرد كونه خوفاً من الوقوع تحت سطوة الحاكم إذا انتهك القانون. أو ربما نطرح القضية بعبارة أخرى، وهي ما الفضائل الخلقية المطلوبة وجودها في المواطن المثالي من جهة، وما هي السبيل لتنمية هذه الفضائل ونشرها بين عامة المواطنين حتى يتمتعوا بأخلاق الديمقراطية من جهة أخرى؟ فكما أنّ للديمقراطية مقومات موضوعية ملموسة -وقد ذكرت بعضها آنفاً- فكذلك تتطلب توافر صفات خلقية معينة لدى المواطنين. نجد أن الفيلسوف الليبرالي السياسي الأمريكي المشهور، جاون راولز، قد عيّن صفتين أساسيتين لا بد من توافرها بين جل المواطنين حتى تتحقق قيم الديمقراطية تحقّقاً كاملاً أو شبه كامل

(و هذه من جهة النظرية المثالية المحضه) وهما التعقل والإنصاف . أما التعقل فهو عبارة عن مقدرة الإنسان على رسم خطة حياة يستقل بها ويستقل بتنفيذها على مدى حياته، وتشتمل هذه الصفة أيضاً على المقدرة على تبني سبل حياة وتخيل غايات حياتية وتصورات مختلفة عن الحياة الفاضلة، ليست فقط على مستوى الجماعات، بل على مستوى الفرد نفسه وهو يمر بمختلف أطوار حياته، فالواقع أنّ المقدرة على تصور غايات حياتية مختلفة تؤدي ليس فقط إلى تعددية اجتماعية، بل إلى تعددية في الفرد نفسه، إذ قد يعتنق تصوراً ثم يطرحه جانباً، ويعتنق آخر في مرحلة لاحقة من حياته. فرضية وجود صفة التعقل عند المواطنين تقتضي وجود الحرية السياسية، حتى يتمكن من ممارسة هذه الصفة في سبيل تحقيق أهدافه وغاياته الحياتية الشخصية. لكن صفة التعقل الفردي غير كافية لبناء مجتمع ديمقراطي، لأنّ الإنسان إذا أطلق العنان في سبيل تحقيق أهدافه ربما تصادم مع الآخرين الذين أيضاً لديهم غايات حياتية قد تتفق مع غاياته من بعض الجوانب وتختلف من جوانب أخرى. تلعب صفة الإنصاف هنا دوراً أساسياً في الحياة الخلقية الديمقراطية، إذ هذه الصفة، عندما يتحلى بها المرء، تضع حداً في كيفية سعيه وراء أهدافه الشخصية، فالإنسان المنصف لا يقبل أن يتمتع بحرية أو ميزة إلا إذا تمتع بها الجميع. بعبارة أخرى، المواطن المنصف لا يطالب بحقوق -أيّاً كانت- إلا إذا كان على استعداد أن يقر بتلك الحقوق لجميع المواطنين الآخرين على حد السواء. المواطن الديمقراطي، إذاً، متعقل، بمعنى أنّ لديه المقدرة على تصور غايات حياتية مستقلة، والحرية لتابعة هذه الغايات الحياتية، ومنصف، بمعنى أنّه، رغم تعقله، مستعد ليضع على جنب بعض مطالبه الحياتية إذا تبين أنّ تحقيق كل أهدافه غير متمكن، إلا بانتهاك مبدأ تساوي حريات سائر المواطنين.

إن المواطن كونه متعقلاً ذا أهداف فإنه لا يستطيع تحقيق هذه الأهداف دون الانضمام إلى مجتمع سياسي، يحمله على الاشتراك في الحياة السياسية؛ لكونه منصفاً فهو يكفي بتحقيق أغراضه الحياتية بالوسائل التي تتفق مع ضمان حقوق متساوية للجميع. اتحاد هاتين الصفتين في جل المواطنين، إذاً، يحملهم على بناء مجتمع ديمقراطي عادل يقرّ بحقوقهم المتساوية ويحميها من الانتهاك؛ وهو أيضاً يحملهم على صيانة هذا المجتمع من الانهيار بطريقة مباشرة (عدوان خارجي، على سبيل المثال)، أو بطريقة غير مباشرة (نشوء جيل جديد من المواطنين لا يتحلون بهاتين الصفتين، على سبيل المثال). راولز لا يشرح مصدر هاتين الصفتين التي يُرجع الأخلاق الديمقراطية إليهما، إلا أنه يعتقد أنّ جميع الفلسفات والأديان المعبرة في

تاريخ الإنسانية تحمل في طياتها احترام هاتين القيمتين وأنها تحث أتباعها على تحصيل هاتين الصفتين وتقرّ بأنهما من أهم الفضائل الأخلاقية، رغم سائر الاختلافات التي تميز عقيدة أو فلسفة عن أخرى .

إذا كان كلام راولز مصيباً، القضية في مصر من زاوية التحول الديمقراطي هي كيف نصنع مواطنين يتمتعون بهاتين الصفتين . والواقع، كما هو مشاهد، ينفي توفر هاتين الصفتين بين جل المواطنين؟ البعد المعنوي لتحول ديمقراطي دائماً يبتدئ من منطلق خال من المقومات للديمقراطية، فلذلك لا ينبغي أن نستسلم لليأس ونقول إنّ الشعب المصر غير قادر، سواء مادياً أو معنوياً، لتحمل أعباء الديمقراطية، ولذلك لا بد أن نرضى بنظام استبدادي إلى أن تتوفر هاتان الصفتان . كلا! المواطن يتعلم هاتين الصفتين الخلقيتين عن طريق مزاوله الحياة السياسية؛ كلما أجلنا قضية الانطلاقة الديمقراطية بحجة عدم استعداد الشعب -سواء من الجانب العملي أو الخلفي- تأخرنا في بناء المجتمع الديمقراطي الذي هو هدفنا المنشود .

السؤال الملح، إذًا، ما هي المقومات الأخلاقية المتاحة في المجتمع المصري لتربية وطنية تشفي الحاجة في هذا الطلب؟ الإجابة عن هذا السؤال تثير قضية الإسلام السياسي، ودوره في صناعة الخيال الوطني المصري . بناءً على ما سلف، لن ينجح أي تحول ديمقراطي إن لم تكن وراءه حوافز داخلية عند المواطنين تحملهم على المشاركة في الحياة السياسية بطريقة إيجابية وديمقراطية، أي بطريقة تستهدف معرفة الصالح العام وبناء مؤسسات فعالة قادرة على تحصيل هذه المصالح والحفاظ عليها . عندما طرحت هذه الأسئلة بطريقة جديّة في تاريخنا المعاصر في القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين، لم يشك كبار المصلحين، مثل العلامة الشيخ رفاعه الطهطاوي، والوزير خير الدين التونسي والشيخ محمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا، في أنّ الإسلام لا بد أن يلعب دوراً أساسياً في التربية الأخلاقية السياسية للمواطنين في البلدان العربية عامة ومصر خاصة، ليس فقط من منطلق قومي (أي، الإسلام عبارة عن ديننا وهويتنا، فلا بد أن نحافظ عليها، مثلاً) ولكن كمصدر للأخلاق السياسية المطلوبة إذا أردنا أن ننهض للأمام بالأمة . يقول خير الدين في كتابه المشهور "أقوم المسالك إلى معرفة أحوال الممالك"، على سبيل المثال، إنّ الإسلام يحث على كثير من الفضائل السياسية، مثل: تربية النفوس حتى تكون معرضة عن أهوائها ومنقادة لقيم أعلى؛ صيانة الحقوق، بغض النظر عن ديانة صاحب الحق؛ رعاية المصلحة العامة في كل أحكامه بما في ذلك من مراعاة الاختلاف في المكان والزمان وأحوال البلدان؛ أهمية الشورى في الأمور

العامة و ذم الاستبداد؛ وقاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي لولاها، لما بقيت الحياة السياسية، إذ لا يبقى نظام، شرعي كان أو قانونياً، دون احتياج إلى فئة تراقب سيرة الدولة، تحرص على تذكير الساسة بمقتضيات القانون والشرع، وإن اشتدت الحاجة، تقوم بتنفيذ مقتضى القانون والشرع إذا خرجت الدولة كلية عن مقتضى القانون والشرع:

”الوازع ضروري لبقاء النوع الإنساني... ولا بد للوازع المذكور من وازع له يقف عنده إما شرع سماوي أو سياسة معقولة، وكل منهما لا يدافع عن حقوقه إن انتهكت؛ فلذلك وجب على علماء الأمة وأعيان رجالها تغيير المنكرات.“

قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في فكر خير الدين هي بمثابة الإجابة للسؤال الملح: كيف نصون المجتمع العادل من الانهيار المتوقع عندما يخترق النظام الولاية الذين أسند أمر النظام إليهم والمفترض أنهم أول من يصونه؟ الإجابة تكمن في هذه الفضيلة التي من المفترض أن تكون شائعة بين أفراد المجتمع المسلم باعتبارها قيمة دينية. أما المجتمعات غير الإسلامية، حيث تسود ديانة لا تقر أو لا تبالي بالفضائل السياسية (مثل المسيحية في تصوره) فلا بد من إقرار هذه القاعدة من جهة العقل. فعندما ينظر إلى تقدم الدول الأوروبية يقر أن قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معمول بها عندهم عملياً، وإن لم يسموها بالاسم الإسلامي، عن طريق الصحافة الحرة والبرلمانات المنتخبة.

أما الطهطاوي فهو أيضاً جعل من الإسلام مصدراً أساسياً لتقدم الوطن، حيث كتب في كتابه المشهور، ”المرشد الأمين للبنات والبنين“ أن أسس التمدن، الذي هو هدف العمل السياسي، تأتي من ”رسالات الرسل بالشرائع،“ وأن رسالة الإسلام أعظمها شأنًا في هذا الباب: ”الذي جاء به الإسلام من الأصول والأحكام هو الذي مدّن بلاد الدنيا على الإطلاق، وانبعثت أنوار هديه في سائر الآفاق.“ التمدن الذي يتكلم عنه الطهطاوي ليس فقط التقدم في رغد العيش ومستوى الدخل؛ بل، هو عملية أخلاقية في الأساس تستهدف تحصيل ما يحتاج إليه أهل العمران من أدوات لإصلاح أحوالهم المادية والمعنوية المشتملة على إتقان عاداتهم وتقاليدهم، أخلاقهم، وتربيتهم، وتحثهم على محبة الفضائل و”استجماع الكماليات المدنية.“ ومع أنه يقر أن هذه المعاني معقولة، قد يتنبه العقل لها دون واسطة الشرع، إلا أنه يصر على تعليم هذه القيم السياسية من خلال المناهج الشرعية، فهو يحذر من اتباع ”الذين حكموا عقولهم بما اكتسبوا من الخواطر التي ركنا إليها تحسناً وتقيحاً فينبغي تعليم النفوس السياسة بطرق الشرع لا بطرق العقول المجردة.“

ولا عجب أنّ الطهطاوي يربط بين تحقيق التمدن والتقدم الخلفي عند عامة المواطنين إذ يُرجع الحرية المدنية (التي هي عبارة عن الحرية الناتجة عن الاجتماع المدني نفسه، وهي مشتركة بين كل أفراد المجتمع على حد سواء) - وجوداً وعدمًا- إلى أخلاق المواطنين حيث إنّ ضمان هذه الحريات يعود إلى استعداد المواطنين أنفسهم بالتدافع من أجلها:

فالحاصل أنّ هدف السياسة هو استكمال التمدن، والتمدن نفسه مشروع حضاري مادي ملموس من جانب ومعنوي خلفي من جانب آخر. يبلغ هذا المشروع غايته عندما يصبح معنى الحديث الشريف "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" سلوكاً للمواطنين. إذًا، حركة التمدن، وسرعته أو بطئه، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأخلاق المواطنين، فلذلك، لا بد من الاهتمام البالغ بالتربية الوطنية الدينية؛ إذ هذه القيم هي في النهاية تمثل مصدر الحريات المدنية العامة، وجوداً وعدمًا.

أما الشيخ رشيد رضا، الذي كان من أهم تلاميذ الشيخ محمد عبده، فهو أيضاً رأى أنّ الإسلام يحث على قيم سياسية سامية ضرورية، ولذلك لا بد من أن يكون الإسلام جزءاً ضرورياً في أي مشروع سياسي إصلاحي ناجح في المنطقة العربية الإسلامية. أهم قيمة أخلاقية سياسية إسلامية يشير إليها تحليل رضا في كتابه "الخلافة" تكمن في مفهوم رفض الذل كقيمة إسلامية عليا. والذل في الحياة العامة يتجلى بأوضح أوجهه وأقبحها في الاستبداد السياسي والاستبداد الديني اللذين تواطأ مساندة بعضهما لبعض: العلماء يفتنون دوماً بوجود انقياد العامة للحكام، مهما يبلغ جورهم وفسادهم طالما لم يخرجوا عن الإسلام صراحة، والحكام يفوضون الأمور الدينية إليهم ويساعدونهم في قمع أي حركة أو فكرة دينية إصلاحية. منبع هذين النوعين من الاستبداد -الذي هو أقصى مظهر للذل- هو التقليد بحيث يتخلى الإنسان عن مقدراته على حكم نفسه بالاحتكام إلى عقله المستقل في الأمور الدنيوية فيستسلم للاستبداد السياسي، ويتخلى عن مقدراته على فهم الشريعة وسائر الأمور الدينية عن طريق الاجتهاد الشرعي فيستسلم للاستبداد الديني المتمثل في تقليد المذاهب الفقهية والكلامية وعدم الخروج عن حدودها. الاستسلام للاستبداد الديني والسياسي بدوره، وعلى مر القرون، قد أوهن الأمة بحيث إنها فقدت المقدرة على الدفاع عن نفسها، الأمر الذي أدى إلى كارثة الاستعمار.

لن ينجح، في رأي رضا، أي مشروع إصلاح اجتماعي أو سياسي إذن دون إصلاح ديني يقتضي التحرر من التقليد واستبدال مكانه بالاجتهاد المخلص المرتبط بالإنسان وبإدراكه أنّ كرامته الإنسانية تتكون من رفض الاستبداد في الدين والسياسة، واستبداله باتباع صحيح

العقل والدين عن طريق الاجتهاد في الدين والتشاور الحر في الأمور العامة.

لا أظن أن أحداً ينكر دور هؤلاء المفكرين في النهضة العربية الحديثة وتأثيرهم البالغ في الثقافة السياسية العربية المعاصرة. القدر المشترك بين كل هؤلاء المفكرين الإصلاحيين هو الارتباط في فكرهم بين الإصلاح السياسي والإصلاح الديني باعتبار الدين الصحيح مصدراً لا غنى عنه في تربية الوازع الداخلي عند المواطنين في البلاد العربية والإسلامية، الوازع الذي يحثهم على بناء مجتمع أفضل من الواقع المعيش. الإسلام السياسي، إذاً، جزء أصيل من النهضة العربية الحديثة، وبلا شك له أثره المهم في النظم القانونية والدستورية في البلدان العربية، بدءاً من القانون المدني المصري الذي وضعه عبد الرزاق السنهوري الذي سعى إلى استلهاً الفقه الإسلامي في مشروعه القانوني كما هو معروف من كتاباته النظرية المتعددة ومكانة الفقه الإسلامي واضحة في القانون المدني ولا حاجة لذكر تأثير القانون المدني المصري على سائر النظم القانونية العربية، خصوصاً في المشرق العربي، وانتهاءً بالمادة الثانية من الدستور المصري التي أقرت بأنّ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع في جمهورية مصر العربية.

السؤال الذي يطرح نفسه إن افترضنا إقصاء الإسلام السياسي من المجال السياسي في العالم العربي، ما الذي سيحل الفراغ المعنوي، وهل المرشح البديل أكثر ديمقراطية من الإسلام السياسي أم أقل؟ ليس من الضروري أن القيم السياسية الديمقراطية تأتي من الإسلام أو من أي دين، لكن الذي يرجح على الظن، وتؤكد التجربة الديمقراطية في أوروبا وتطورها على مختلف مراحلها أنّ المبادئ الدينية لعبت دوراً مهماً في نشر الثقافة الديمقراطية بين المواطنين، خصوصاً، تهميش المؤسسات الدينية الرسمية واستبدالها بمؤسسات دينية أكثر ديمقراطية. ومن هذا المنطلق يجب أن ننظر إلى تجربة الإخوان المسلمين وإلى حد ما سائر الجماعات الإسلامية، باعتبار أنها كانت خطوة مهمة في تحرير الدين من سيطرة الدولة، وفي الوقت نفسه تربية أتباعه على كثير من الفضائل السياسية منها العمل الجماعي، الحكم الذاتي للجماعة، وبالإضافة إلى العادات المترتبة على اتباع طوعي لقوانين وضعتها الجماعة لأعضائها. ولا ينبغي أن ننسى أو نتناسى أنّ الدولة المصرية، قديماً وحديثاً، تحاول السيطرة على الدين وتوجيهه في المجرى الذي يساعد في تحقيق أهدافها؛ فالقرار في الواقع ليس وجود أو عدم وجود للإسلام السياسي على قدر ما هو اختيار بين تسييس الدين لأهداف الدولة أو تسييسه عن طريق جمعية أو جمعيات أهلية؟

بغض النظر عن مضمون تعاليم الإخوان، وما لها وما عليها، فإنها كجمعية تؤكد ملحوظة المفكر السياسي الفرنسي الشهير، ألكسيس دي توكفيل في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، الذي ألفه وهو يزور الولايات المتحدة في الربع الأول من القرن العشرين، حيث أكد على أهمية الجمعيات الأهلية في ازدهار الديمقراطية، ودورها في تعليم المواطنين الأخلاق السياسية الحميدة ودورها في وضع حاجز أمام استبداد الأغلبية الذي سريماً ما تؤول إليه الديمقراطية إن لم يتوفر في مجتمع مدني قوي. من هذه الزاوية قد يقول قائل إن المشكلة في التجربة المصرية مع جماعة الإخوان المسلمين مؤخراً، تعكس ما أشار إليه دي توكفيل من خطورة عدم وجود مؤسسات مدنية قوية. في هذه الحالة تصبح الدولة مستبدة، والاستبداد باسم الشعب أشنع وأكثر خطورة من أي استبداد آخر.

إن الديمقراطية تؤدي إلى المساواة المطلقة بين المواطنين، لكنها أيضاً تجعلهم على مخافة من أي طائفة من الشعب يظهر أن بإمكانها التعالي على بقية الشعب. المشكلة في مصر من هذا المنطلق ليس قوة جماعة الإخوان المسلمين، ولكن ضعف سائر فئات المجتمع التي لم تكن ممثلة في مؤسسات تستطيع أن تمثلها أو تتوسط بينها وبين الدولة، فمن الطبيعي أن تلجأ هذه الأغلبية للدولة لقمع المؤسسة المدنية التي تبدو كعملاق وسط أقزام. هذا بالفعل ما حدث: الأغلبية قامت لتقوض قوة جماعة الإخوان المسلمين ونفوذها السياسي، لكن، نظراً لضعف المؤسسات المدنية بالمقابل، فإنها استنجدت بالقوات المسلحة والشرطة، والنتيجة هي عودة الاستبداد، استبداد الأغلبية الذي لا يحده لا شرع ولا قانون. لذلك ينبغي ألا نندش من إعادة قانون الطوارئ؛ فوضعية الطوارئ هي ما يحتاج إليها استبداد الأغلبية في إعادة بناء سلطة فئة معينة من جديد، لكن هذه المرة، باسم الشعب وباسم الديمقراطية.

المشكلة إذاً في إقصاء الإسلام السياسي في الظروف الراهنة في مصر وسائر الدول العربية هي أن تعود الدولة الأمنية بسبب ضعف التيارات السياسية الأخرى، والنتيجة الحتمية، ما دامت التيارات الديمقراطية غير الإسلامية ضعيفة من الناحية التنظيمية، ستكون نكبة للدمقرطة، بغض النظر عن مساوئ الإسلام السياسي وهذا ما نشاهده بالفعل الآن في مصر: عودة شرسة للدولة الأمنية، لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر؛ شبه تقديس للقوات المسلحة، وعلى رأسها الفريق الأول عبد الفتاح السيسي؛ فرض حالة الطوارئ، وفي النهاية سيتم فرضها على الدوام باسم ضرورات الأمن. إقصاء الإسلام السياسي إذاً يمثل انتصاراً كبيراً لدولة البطش، لا للديمقراطية الليبرالية أو للاشتراكية. وإذا عدنا لأول جزء من هذه الورقة

أدركنا استحالة التغلب على العناصر الملموسة التي تحول بين مصر وبين الديمقراطية، إذ الإصلاح في المؤسسات يحتاج إلى توفر إرادة سياسية تكفي أن تنتصر على الفئات المنتفعة من السياسات العقيمة والفساد الذي استشرى في الجسد السياسي نتيجة هذه السياسات الفاشلة؛ لكن الانقلاب الذي أتى ليطيح بجماعة الإخوان المسلمين ليس له رؤية سياسية إيجابية للصالح العام، بل هو أقرب إلى أعمال خرافة الزار-التي نلجأ إليها لطرد شيطان- بدلاً من خطة سياسية تستهدف علاج القضايا السياسية العامة للبلاد، ناهيك عن أن يكون خطوة إيجابية لتحقيق نوع من الديمقراطية، إسلامية كانت أو ليبرالية.

في هذا الصدد لا بد أن نتذكر كلام المؤرخ الفيلسوف العربي المشهور، ابن خلدون في مقدمته حيث صنف الدول إلى ثلاثة أنواع: الدولة الطبيعية، الدولة العقلانية، ودولة الخلافة. أما الدولة الطبيعية فهي عبارة عن دولة لا توفر لأهاليها أكثر من حماية بعضهم من بعض، وهي غير مقيدة فيما تفعله للأهالي بقانون أو شرع، وهي تستمر في الحكم إلى أن يؤدي بطشها إلى فقدان الدولة المقدرة على إعادة إنتاج أدوات السيطرة على الشعب، فنهار وتأتي دولة جديدة مكانها. ذلك ملخص ما حدث في ثورة ٢٥ يناير: دولة مبارك وشيعته فقدت المقدرة على السيطرة على الأوضاع بسبب وهن الدولة أمام الشعب الذي أنهكته سياسات مبارك طوال الثلاثين عامًا السابقة. أما الدولة العقلانية، فهي تتحرى المصلحة العامة ولكن من منطلق دنيوي محض، فعييها في نظر ابن خلدون أنها لا ترعى مصلحة الأهالي الأخرى، لكنها، باعتبارها تتحرى المصلحة العامة، وإن كانت مقصورة على هذه الدنيا، أفضل من الدولة الطبيعية التي لا تسعى إلا لتحقيق مصلحة الحاكم. أما دولة الخلافة، فهي أفضل الدول عند ابن خلدون لأنها تحفظ مصلحة الدارين، الدنيا والآخرة، لكن المهم أنها تشارك الدولة العقلانية في اهتمامها بالمصلحة العامة في هذه الحياة الدنيا.

إذا اتبعنا تصنيف ابن خلدون، وطبقناه في تحليل الوضع السياسي في الدول العربية، أدركنا أن الخلاف بين الإسلاميين والليبراليين (العقلانيين على حد تعبير ابن خلدون) ليس أهم معركة سياسية ولا أهم حاجز في الديمقراطية؛ بل التغلب على دولة البطش الطبيعية هي أكبر تحدٍ يواجه الديمقراطية. وإذا طبقنا هذه النظرية الخلدونية على واقع السياسة المصرية العربية حيث تضعف النزعة الليبرالية، ما كنا لنندهش عندما نرى حركة ٣٠ يونيو بما فيها من دعوة لإقصاء الإسلام السياسي المتمثل في جماعة الإخوان المسلمين من المجال السياسي، إن لم تدع للقضاء عليهم نهائياً، تتحول إلى ذريعة لعودة الدولة الأمنية. إذ لا أرى سبباً

يدعو إلى التفاؤل بمستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣؛ بل الأرجح إعادة الدولة البوليسية، كما يحدث الآن، ومواصلة الحرب على الإرهاب، كذريعة لترسيخ الدولة البوليسية. لكن، عندما تنهار الدولة البوليسية هذه المرة، إعادة التحالف بين التيارات الإسلامية والتيارات الليبرالية التي تمت بالفعل في ثورة ٢٥ يناير ستكون شبه مستحيلة؛ بسبب اشتراك الليبراليين ليس فقط في ثلاثين يونيو، ولكن تأييدهم، أو تأييد معظمهم لعودة الدولة البوليسية وعلفها باسم الحرب على الإرهاب؛ الأمر الذي ينذر بخطر فشل الدولة المصرية تماماً في المستقبل القريب بسبب غياب إمكانية تكوين ائتلاف سياسي قد يجمع الشمل بعد تفتيته. هذا هو الخطر الحقيقي من المنوال الذي تنتهجه السياسة المصرية في أعقاب ٣٠ يونيو ٢٠١٣.



عام من حكم محمد مرسي .. سجل حافل من الانتهاكات وتقويض منهجي لدولة القانون

(بيان صحفي صادر عن ٢٠ منظمة حقوقية)

٢٦ يونيو ٢٠١٣

وثائق

تأسف المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه لأن تعلن أن أوضاع حقوق الإنسان في مصر قد تدهورت بصورة مخيفة خلال عام واحد من هيمنة جماعة الإخوان المسلمين على مؤسسات الحكم بصورة مطلقة، وأن الجماعة قد أصبحت مسؤولة -وحدها- عن هذا التدهور، خاصة بعدما نجح مرشحها الرئيس محمد مرسي في إنهاء حالة ازدواج السلطة وسحب الصلاحيات التي كان يتمتع بها المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شؤون البلاد.

يتحمل المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية كبرى عن الإخفاقات الهائلة في إدارة المسار الانتقالي، الذي اتسم بدرجة عالية من التخبط والفوضى والعجز عن بناء توافق وطني تتطلبه إدارة المرحلة الانتقالية، فضلاً عن مسؤوليتهم السياسية والجنائية عن الانتهاكات الجسيمة التي شهدتها البلاد، خلال تلك الفترة، ناهيك عن اتساع نطاق إحالة المدنيين



إلى المحاكمات العسكرية الميدانية التي طالت ما يزيد عن ١٢,٠٠٠ شخص، وتفشي جرائم التعذيب داخل السجون ومراكز الاحتجاز التي تديرها الشرطة العسكرية، والتي وصلت إلى حد إخضاع النساء المحتجات إلى فحوص طبية إجبارية للكشف عن عذريتهن.

غير أنه منذ اليوم الأول لتوليه السلطة، بدا واضحاً أن برنامج الرئيس مرسي للمائة يوم الأولى من حكمه لم يرقم أدنى اعتبار لقضايا حقوق الإنسان والتطلعات نحو التحول الديمقراطي. وقد رصدت منظمات حقوقية في حينها اعتداءات واسعة على حريات التعبير والتجمع السلمي والحريات الدينية، علاوةً على استمرار ملاحقة النشطاء السياسيين والنقابيين، وتزايد حالات التعذيب وإساءة المعاملة داخل مراكز الشرطة، والإخفاق المستمر في منع الإفلات من العقاب لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، إن غياب قضايا حقوق الإنسان في برنامج الرئيس اقترن بتواصل انتهاكات حقوق الإنسان والإخفاق في وضع حد لها، بل اقترن أيضاً بدخول البلاد في عدد من الأزمات الكبرى، بدا فيها واضحاً الاستخفاف باستقلال السلطة القضائية والتربص بوسائل الإعلام والسعي المحموم لتطويق أعمال الاحتجاج السلمي والحراك الاجتماعي، وتواصل الهجوم الإعلامي والتشريعي والملاحقات القضائية بحق نشطاء حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني. كما حذر التقرير في ذلك الوقت من أن الحقوق الأساسية للمواطنين باتت مرشحة لانتهاكات أكثر جسامة، ما لم تتم مراجعة جذرية وفورية للسياسات والممارسات المنتهجة، وما لم تبادر مؤسسة الرئاسة بتبني خطة مدروسة وشاملة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان وتأكيد سيادة القانون، واحترام الالتزامات الدولية في هذا السياق.

غير أنه بعد عام كامل يتأكد أن الأولوية لرئيس الجمهورية – وبالطبع لجماعة الإخوان المسلمين – كانت تمضي باتجاه ترسيخ مرتكزات نظام تسلطي بديل لنظام مبارك. ولا يبدو مدهشاً في هذا السياق أن هذا العام اقترفت فيه كافة جرائم حقوق الإنسان على نطاق أوسع مما عرفه نظام مبارك.

القمع الدموي العنيف لحركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي لم يتوقف، بل أن الاستخدام المفرط للقوة لم يعد حكراً على قوات الأمن، بعدما أطلق العنان لأنصار الجماعة والداعمين لها لاستخدام العنف في تأديب وترجيع وتعذيب وقتل خصومها، سواءً على أبواب القصر الرئاسي أو أمام المقر الرئيسي للجماعة بالمقطم، أو في ميادين الاحتجاج في محافظات متعددة. بل أن الأمر وصل إلي التحريض العلني على استخدام العنف ضد المعارضين السياسيين المشاركين في تظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣، وكذلك الحض على كراهية الشيعة، كل ذلك تم على مرأى ومسمع من رئيس الجمهورية وقيادات الحكومة المصرية

وجماعة الإخوان المسلمين أثناء مؤتمر نصره سوريا يوم ١٥ يونيو ٢٠١٣، حيث أجمعت تلك التصريحات العداء للشريعة مما نتج عنه أحداث زاوية "أبو مسلم" بالجيزة، والتي أودت بحياة أربعة مواطنين ينتمون إلى المذهب الشيعي على يد مواطنين من سكان المنطقة. يلاحظ في هذا السياق أن مكتب النائب العام لم يتخذ إجراءات جادة للتصدي لأعمال القمع، والحض على الكراهية والعنف وسحل وتعذيب وقتل المحتجين، سواء على أيدي الشرطة أو على أيدي أنصار جماعة الإخوان المسلمين. ومثلما جرى تغييب العدالة في المجازر التي وقعت في ظل حكم العسكر، لا يبدو ثمة أمل في المحاسبة على مذبحه بورسعيد الثانية، التي راح ضحيتها ما يزيد على أربعين شخصاً في يناير ٢٠١٣، أو في إجلاء الحقيقة بشأن الشكوك المتزايدة حول حالات القتل العمد لشباب الثوار والصحفي الحسيني أبو ضيف.

وعن سجل انتهاكات حقوق الإنسان فهذه أبرز الانتهاكات التي تمت خلال العام الماضي من حكم محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين:

- عملية صناعة الدستور التي احتكرتها جماعة الإخوان المسلمين، وغيرها من فصائل الإسلام السياسي اقترنت بشن أوسع هجوم على النظام القضائي واستقلال القضاء، لقطع الطريق على المحكمة الدستورية العليا وقضاء مجلس الدولة في ممارسة اختصاصاتهما القضائية للبت في مشروعية تشكيل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور. واستباح رئيس الجمهورية لنفسه في هذا السياق إصدار إعلان دستوري في ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، شكل في جوهره إعلان حرب على السلطة القضائية وسيادة القانون ومقومات الدولة الحديثة، وغل بموجبه الهيئات القضائية عن نظر أية دعاوى قضائية تطعن على قراراته السالفة أو حتى اللاحقة إلى حين الانتهاء من جريمة تمرير الدستور الجديد. وتوحيجاً لهذا الإعلان، حرّضت الجماعة أنصارها على محاصرة المحكمة الدستورية لنحو ستة أسابيع، مما أدى إلى توقفها عن العمل، ولم تتمكن من استئناف عملها إلا بعد الاستفتاء على مشروع الدستور، ومن ثم جاءت أحكامها الأخيرة ببطلان الهيئة التأسيسية معدومة الأثر، بعدما صارت "الجريمة الدستورية" واقعاً محصناً، عبر استفتاء قاطعته أعداد كبيرة من القضاة ورفضت الإشراف عليه.

- لا يبدو غريباً في هذا السياق أن يأتي الدستور الذي انفردت بصياغته جماعات الإسلام السياسي مؤسساً للاستبداد السياسي والديني في آن واحد، ومهدداً الطريق لدولة دينية على نمط نظام ولاية الفقيه الإيراني، وإن كانت بمصطلحات سنوية تسمح لهيئة دينية -حتى لو كانت من كبار علماء الأزهر- سلطة الوصاية على العملية التشريعية باسم الشريعة الإسلامية، ومطلقاً يد جماعات بعينها لفرض وصايتها على المجتمع بدعوى

حماية الأخلاق والطابع الأصيل للأسرة المصرية. واستبعدت من نصوص الدستور أية إشارات للمساواة بين النساء والرجال، وحصر حق ممارسة الشعائر الدينية وإقامة دور العبادة للمنتمين فقط إلى الأديان السماوية التي يعترف بها الإسلام. كما أفرغت ضمانات الحقوق والحريات العامة من مضمونها عبر المادة ٨١ التي ربطت ممارسة الحقوق والحريات بشرط عدم التعارض مع المواد الدستورية وثيقة الصلة بهوية الدولة الدينية، وحماية القيم الأخلاقية والآداب والنظام العام والمقومات الثقافية والحضارية للمجتمع. تدخل واضع الدستور في تشكيل المحكمة الدستورية العليا بشكل فح حيث فصلت النصوص التي تُمكن من إقصاء قضاة بعينهم، وأفسح المجال للتدخل في تشكيل الهيئة القضائية للمحكمة الدستورية، ولإدخال تعديلات على قانونها تحدد طبيعة الأثر التي ترتبه أحكامها. في ذات الوقت فإن الحرب على السلطة القضائية والنزوع للهيمنة على مؤسساتها، يتم محاولة ترويجها عبر قانون جديد للسلطة القضائية يجري تفصيله حالياً، ويمهد لمذبحة "تشريعية" للقضاة تؤول إلى إحالة آلاف منهم إلى التقاعد. وتأتي هذه الخطوة بعدما نجح الإخوان باسم القصاص لشهداء الثورة في عزل النائب العام المحسوب على نظام مبارك واستبداله بأخر اختاره رئيس الجمهورية بإرادة منفردة، ودون أدنى تشاور مع المجلس الأعلى للقضاء. وبات النائب العام الجديد محاصراً بمطاعن سياسية وقانونية، وبأحكام قضائية، لم يعتد بها تقضي ببطلان إجراءات تعيينه.

- كما تواصلت المحاكمات العسكرية للمدنيين، بل باتت هذه المحاكمات محصنة، وفقاً لنصوص الدستور، الذي انفرد بصياغته جماعة الإخوان المسلمين وفصائل الإسلام السياسي الأخرى. وشهد العام الأول من حكم الإخوان تقديم أعداد غير قليلة من النشطاء السياسيين ومن المنخرطين في احتجاجات اجتماعية، ومن الصيادين أيضاً إلى هذه المحاكمات الاستثنائية.

- ورفض الدستور الجديد النص صراحةً على المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق، واستمرت الدولة في فشلها في تغيير سياسة التمييز ضد المرأة ورفض توليها المناصب العليا. بل تميز العام السابق بتواطؤ مؤسسات الدولة المختلفة وتخليها عن مسؤوليتها القانونية في حماية الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، والتواطؤ على جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي على النساء في المظاهرات، ومساهمة أعضاء مجلس الشورى -الذي يسيطر على تشكيله حزب رئيس الدولة- في تبرير هذه الجرائم المشينة علناً، وذلك بتحميل النساء مسؤولية الاعتداء عليهن لأنهن يمارسن حقهن في التظاهر.

- لوحظ في خلال العام المنصرم من حكم محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين استخدام جريمة ازدراء الأديان كسلاح في مواجهة حرية الفكر والإبداع، حيث أصبح يتم استخدامها كوسيلة لاتهام كل من يحمل رؤية مختلفة للمجتمع أو يريد التعبير عن رأيه بطريقة مختلفة، ففي الأشهر القليلة الماضية زادت حالات الاتهام بازدراء الأديان وسب الذات الإلهية وغيرها من التهم التي تُلقى جزافاً ضد كل شخص يعبر عن رأيه، يستخدمها أنصار جماعة الإخوان المسلمين لتحقيق مكاسب سياسية واجتماعية، مستغلين ترسانة تشريعية لا تتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان أو المعايير الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير.
- كذلك اتسع نطاق الملاحقة اليومية للصحفيين والإعلاميين في الوقت نفسه الذي جرى فيه توظيف قوانين مبارك في تأمين هيمنة جماعة الإخوان المسلمين والمقربين منها على الصحف القومية والمجلس الأعلى للصحافة والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وأخضعت وسائط الإعلام للترويع والترهيب عبر الحصار الذي فرضه أنصارها على مدينة الإنتاج الإعلامي وسايرتها فيها لاحقاً بعض الجماعات السلفية، وعبر أشكال التحرش والاعتداءات البدنية على الصحفيين والإعلاميين والمبدعين. وامتد الأمر مؤخراً إلى التحرش بالمتقنين المعتمدين أمام وزارة الثقافة، احتجاجاً على المساعي المحمومة للهيمنة على مؤسساتها، وتسيد الميول المحافظة والمعادية للتنوع الثقافي وحرية الفكر والإبداع.
- وبينما أُتيح لعناصر الجماعات "الجهادية" الاستفادة من قرارات العفو الرئاسي، وغض الطرف عن نشاطها الإرهابي في سيناء، فقد تواصلت الحملات العدائية للتشهير بمنظمات حقوق الإنسان، ولم تتوقف ملاحقتها قضائياً في محاكمة تحركها دوافع سياسية وانتقامية استندت في تحقيقاتها على تحريات أجهزة أمن نظام مبارك، أدت -لأول مرة- إلى صدور أحكام بالجملة تقضي بعقوبة السجن من عام إلى خمسة أعوام بحق ٤٣ من العاملين بهذه المنظمات، في الوقت ذاته الذي يجري فيه التهيئة لتمرير قانون جديد يحكم الخناق على مؤسسات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان.
- وبدلاً عن اعتماد تشريع يقر بالحرية النقابية، يجري توظيف نصوص قانون النقابات العمالية الحالية وتعديلاته لتأمين هيمنة الإخوان على التنظيم النقابي العمالي، ومحاصرة وملاحقة النقابات العمالية المستقلة، التي بدأت تعرف طريقها في مصر حتى من قبل الإطاحة بنظام مبارك.

• إن المطالب المشروعة التي أطلقت بعد سقوط نظام مبارك، بشأن الإصلاح الأمني وتبني برامج ناجزة لتحقيق العدالة الانتقالية ومنع الإفلات من العقاب، لم يعد لها مجال في بلدات من المؤكد أنه يسير في الاتجاه المعاكس للانتقال الديمقراطي، حيث يجري بناء مرتكزات النظام التسلطي الجديد، ويجري استدعاء المعالجات الأمنية القمعية وتطويرها في مواجهة الخصوم. وتُختزل دعوات الإصلاح الأمني عملياً في جهود حثيثة لتطويع الأجهزة الأمنية، يواكبه السعي لشن مزيداً من التشريعات التي تُجرم أشكال الاحتجاج والتظاهر، وتُطلق يد الشرطة في استخدام القوة في مواجهة المتظاهرين، وتُغلظ العقوبات على مقاومة السلطات والتعدي على عناصر الشرطة، ومع أن الرئيس محمد مرسي قد تعهد عند انتخابه بالقصاص العادل لشهداء الثورة ومصائبها، إلا أن الإجراءات التي اتخذها بدت نوعاً من الاستثمار الفج لهذا الملف في تبرير العدوان على السلطة القضائية، واستصدار قوانين استثنائية باسم حماية الثورة وحقوق الشهداء، بالإضافة لاستخدامها -من الناحية الفعلية- كسلاح للعصف بالحريات العامة والتنكيل بخصومه السياسيين والسماح بإبقائهم رهينة الحبس الاحتياطي لمدد تصل إلى ستة أشهر.

إن منظمات حقوق الإنسان الموقعة على هذا البيان تؤكد على أن السياسات التي انتهجتها جماعة الإخوان المسلمين ومؤسسة الرئاسة خلال العام المنصرم، تقود إلى المزيد من التآزم في حالة حقوق الإنسان وتضع البلاد أمام مخاطر الاحتراب الأهلي والدخول في حلقة مفرغة من أعمال العنف والعنف المضاد.

وإذ تؤكد المنظمات الموقعة إدانتها لكافة أشكال العنف والترهيب والترويع التي انخرط فيها أنصار الإخوان المسلمين وبعض الجماعات السلفية، فإنها تدين أيضاً اللجوء إلى أعمال العنف المضاد من قبل بعض خصومهم، الذي امتد إلى إحراق عشرات من مقار جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، بصرف النظر عن أن مثل هذه الأعمال المؤثمة ما كان لها أن تتنامى إلا في ظل السياسات والممارسات المنتهجة، التي تقود إلى تآكل معالم الدولة القانونية، وبعدها أضحى التحريض العلني لأعضاء الجماعة وأنصارها على التحرش بالمحتجين سياسة معتمدة، يحظى المنخرطون فيها بالحصانة والإفلات من العقاب.

إن المنظمات الموقعة تعتقد أن تجنيب البلاد مغبة مخاطر الانهيار للسلم الأهلي يقتضي من مؤسسة الرئاسة -والحكومة- إدراك أن مشروعية الاستمرار في الحكم تقتضي احترام القواعد الديمقراطية، التي أتت بهم إلى السلطة، وتقتضي منح الأولوية لتحقيق تطلعات المصريين إلى

الحرية وإلى تعزيز حقوق الإنسان . كما نظن أن المسؤولية السياسية والأخلاقية تجاه المصريين تقتضي من مؤسسة الرئاسة والحكومة المصرية مراجعة شاملة لسياساتهما وممارساتهما خلال العام المنصرم ، وأن تتخذا عدداً من الخطوات الأساسية التي يمكن أن تسهم في إعادة بناء جسور الثقة التي تآكلت إلى حد بعيد بفعل سياسات النكوص بالعهود والالتزامات ، والتي شكلت ملمحاً بارزاً في العام الماضي ، وأسهمت في فقدان الأمل في تحسن حالة حقوق الإنسان وعمقت حدة انقسام المجتمع مما يندر بحلقات مفرغة من العنف .

المنظمات الموقعة:

- ١ . مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- ٢ . جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء
- ٣ . حابي للحقوق البيئية
- ٤ . دار الخدمات النقابية والعمالية
- ٥ . الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
- ٦ . المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
- ٧ . مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
- ٨ . مركز الأرض لحقوق الإنسان
- ٩ . المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- ١٠ . مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف
- ١١ . مركز هشام مبارك للقانون
- ١٢ . مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)
- ١٣ . مصريون ضد التمييز الديني
- ١٤ . المنظمة العربية للإصلاح الجنائي
- ١٥ . المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- ١٦ . المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني وحقوق الإنسان
- ١٧ . مؤسسة المرأة الجديدة
- ١٨ . المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة
- ١٩ . مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- ٢٠ . مؤسسة قضايا المرأة المصرية

قبل أن تنزلق البلاد إلى دائرة عنف لا تنتهي.. يتعين إجراء تحقيقات محايدة بمشاركة منظمات حقوق الإنسان المستقلة

(بيان صحفي صادر عن ١٥ منظمة حقوقية مصرية)

٩ يوليو ٢٠١٣

وثائق

تعرب المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه عن استنكارها الشديد، وأسفها العميق، للاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الجيش والأمن، والذي استهدف المعتصمين من أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي أمام دار الحرس الجمهوري، واقترن بمقتل ما لا يقل عن ٥١ شخصاً، وإصابة أكثر من ٤٠٠ شخص بحسب البيانات الرسمية لوزارة الصحة.

تؤكد المنظمات على أن مواجهة التظاهرات يجب أن تلتزم بالمعايير الدولية، حتى إن شهدت تلك التظاهرات استخداماً للعنف أو للأسلحة النارية. ولا تسمح هذه المعايير باستخدام القوة المميتة بصورة مفرطة ولا تسوغ للقناصة من ضباط الجيش والشرطة استهداف القتل العمدي لأعداد كبيرة من المعتصمين، وتشدد على أن استخدام القوة ينبغي أن يكون في الحدود التي تدرأ خطر استخدام السلاح من جانب المسلحين حتى في حالة محاولة اقتحام دار الحرس الجمهوري، كما قال بيان القوات المسلحة.



وتشدد المنظمات على مسئولية قوات الأمن والجيش في تأمين الحماية لكافة المتظاهرين والمعتصمين، سواء كانوا من أنصار الرئيس المعزول أو من خصومه.

وفي الوقت ذاته، فإن المنظمات الحقوقية تستهجن بشدة استمرار جماعة الإخوان المسلمين ومناصريها على التحريض على العنف والقتل بحق خصومها والتحريض على الدخول في مصادمات واسعة النطاق تزيد من تعقيد المشهد السياسي الراهن، كما تدين المنظمات كافة أشكال العنف الذي مارسته بعض فصائل الإسلام السياسي، سواء في حي المنيل ومنطقة ماسبيرو بمحافظة القاهرة، أو بمنطقة سيدي جابر بالإسكندرية.

وأدانت المنظمات أيضًا تلك الانتهاكات التي استهدفت جماعة الإخوان المسلمين ومناصريها سواء في سيدي بشر أو الزقازيق أو في بعض الأماكن الأخرى أو التحريض ضدهم من قبل بعض وسائل الإعلام.

وتؤكد المنظمات الحقوقية الموقعة أدناه على ضرورة كشف الحقيقة في ملابسات المصادمات التي وقعت فجر أمس، ومحاسبة كافة الأطراف الضالعة فيها. وتُشدّد المنظمات على أن إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في هذه المجزرة يستوجب إشراك منظمات حقوق الإنسان المستقلة، ووجوب إعلان نتائج تلك التحقيقات فور الانتهاء منها، أخذة في الاعتبار ما تعرض له القضاء المصري من الزج به في خصومات سياسية سواء في عهد مبارك أو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما أن ممارسات جماعة الإخوان المسلمين والرئيس المعزول على مدى العام المنصرم، قد ألحقت أمدح الأضرار بمصداقية القضاء المصري، وسلطات التحقيق، وشقت صفوف الجماعة القضائية وجعلتها نهبًا للاستقطاب والانقسام السياسي والأيدولوجي.

يتعين أن يكون تشكيل هذه اللجنة من الشخصيات القضائية والحقوقية المشهود لها بالمهنية والحيادية، حتى تكتسب احترام كافة الأطراف، وألا يتم التجريح في تقريرها، وتدعو المنظمات مختلف الأطراف، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين ومناصريها، لدعم هذا المطلب والترحيب به.

وتدعو المنظمات الحقوقية مجددًا إلى وقف كافة أشكال التحريض على العنف والقتل وتقويض السلم الأهلي، وتحذر من أن استمرار التحريض على العنف واستباحة الدماء يقود عمليًا إلى استحالة إعادة إطلاق عملية سياسية شاملة تقود مصر إلى تحقيق أهداف ثورتها.

المنظمات الموقعة:

١. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
٢. جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء .
٣. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان .
٤. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية .
٥. مركز الأرض لحقوق الإنسان .
٦. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .
٧. مركز أندلس لدراسات التسامح و مناهضة العنف .
٨. مركز حابى للحقوق البيئية .
٩. مركز دعم وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت) .
١٠. مركز هشام مبارك للقانون .
١١. مصريون ضد التمييز الديني .
١٢. المنظمة العربية للإصلاح الجنائي .
١٣. مؤسسة حرية الفكر و التعبير .
١٤. مؤسسة قضايا المرأة المصرية .
١٥. نظرة للدراسات النسوية .

المنظمات الحقوقية تطالب بإقالة وزير الداخلية وتوقف جماعة الإخوان المسلمين عن ممارسة العنف وتسليم المسؤولين عنه

(بيان صحفي صادر عن ١٠ منظمات حقوقية مصرية)

٢٩ يوليو ٢٠١٣

وثائق

إن المنظمات الحقوقية الموقعة على هذا البيان تؤكد على إنها قد تلقت
ببالغ القلق نبأ وقوع المذبحة التي جرت على طريق النصر بالقاهرة
فجر السبت ٢٧ يوليو، وذلك في أعقاب هجوم قوات الشرطة على
المتظاهرين من أنصار جماعة الإخوان المسلمين؛ مما أدى إلى مصرع
نحو ٨٠ مواطناً - وفقاً للتقارير الرسمية- بينما تقدرهم جماعة الإخوان
المسلمين بنحو ١٢٠ مواطناً، فضلاً عن مقتل نحو ٩ مواطنين آخرين
في اشتباكات وقعت بمحطة الرمل في محيط مسجد القائد إبراهيم
بالإسكندرية، وقيام أنصار جماعة الإخوان المسلمين باحتجاز مواطنين
وتعذيبهم داخل المسجد.

هناك عدة أسباب سياسية تفسر حدوث هذه المذبحة، ولكن العامل
المشترك بين أسبابها وأسباب المذابح السابقة، هو عدم إجراء محاسبة
جادة لمرتكبي المذابح وجرائم الاغتيال والتعذيب السابقة. فوزير



الداخلية الحالي هو ذاته وزير الداخلية في عهد الإخوان المسلمين ، والذي ارتكبت تحت إشرافه مذبحه بورسعيد والسويس في يناير الماضي ، التي أدت إلى مصرع نحو ٥٠ مواطناً. وبدلاً من محاسبته ومحاكمته ، أشاد رئيس الجمهورية الإخواني المعزول محمد مرسي بجهود رجاله في خطاب رسمي ! ثم كافئه رئيس الجمهورية المؤقت الحالي بتجديد تعيينه وزيراً للداخلية!

إن استمرار قوات الأمن المصرية في سياسة الاستخدام المفرط للقوة والميت في مواجهة الاحتجاجات السياسية، لن يؤدي سوى إلى تفاقم الأزمات التي دعت المجتمع المصري للانتفاض ضد سياسات مبارك والمجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين . فتنبأ للقواعد الدولية الدنيا لتحديد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون ، تنص المبادئ الأساسية حول استخدام القوة والأسلحة النارية على أنه "لا يجوز لمُسئولي إنفاذ القوانين استخدام الأسلحة النارية ضد الأفراد، ما عدا في حالات الدفاع عن النفس أو الدفاع عن الآخرين ضد تهديد وشيك بالموت أو بالإصابة الخطيرة ، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للحياة، أو للقبض على شخص يشكل خطراً من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم، أو لمنع فراره (أو فرارها) ، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأخرى الأقل عنفاً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف . ولا يسمح عموماً باستخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد، إلا عندما يتعذر تماماً تجنب استخدامها من أجل حماية الأرواح" (المبدأ ٩). وهو ما فشل وزير الداخلية في البرهنة عليه . ولا يقلل من مسؤولية وزير الداخلية في هذا السياق ادعاء أن بعض المتظاهرين قد بادروا بإطلاق النار على الشرطة أو على الأهالي ، أو أنهم قد قاموا بالفعل بأعمال من قبيل قطع الطرق الحيوية أو بناء حواجز أسمنتية تعوق حركة المرور .

في ظل حكم الرئيس مرسي ارتكب أعضاء وقيادات وأنصار جماعة الإخوان المسلمين جرائم التعذيب في مسجد وعلى أسوار القصر الجمهوري "الاتحادية" ، والقتل والاعتداء على المتظاهرين السلميين وفنانين وإعلاميين وحقوقيين . كما تم حصار المحكمة الدستورية العليا ومنع قضاتها من ممارسة عملهم لفترة تقارب الشهر ، فضلاً عن شبهات قوية حول ضلوعهم في اغتيال عدد من شباب النشطاء السياسيين المعارضين لجماعة الإخوان المسلمين . ويعد عدم المحاسبة على تلك الجرائم في عهد مرسي أو الرئيس المؤقت ، سبباً رئيسياً في مواصلة الجماعة ارتكاب بعض هذه الجرائم بعد فقدانها الحكم في عدد من أحياء القاهرة والجيزة والإسكندرية . حتى أن أحد أبرز قيادات الإخوان المسلمين هدد مؤخرًا ، وبشكل علني ، بعدم توقف النشاط الإرهابي في سيناء ، إلا إذا سمح لمرسي بالعودة للحكم ، وهو ما يعد اعترافاً غير مسبوق منذ عدة عقود ، يؤكد أن جماعة الإخوان المسلمين لم تتخل بشكل نهائي عن اعتناق العنف كوسيلة

لتحقيق أهداف سياسية. وهو الأمر الذي يتسق مع ممارسات العنف السياسي التي لم تتورع الجماعة -كتنظيم سياسي- عن ارتكابها حتى وهي تتولى زمام الحكم، على النحو السالف الإشارة إليه في هذا البيان وفي تقارير صدرت عن منظمات حقوقية حينذاك.

إن المنظمات الموقعة تخشى أنه في ظل استمرار الافتقار للإرادة السياسية، فإن مؤسسة العدالة في مصر ستواصل عجزها عن تحقيق العدل للمجتمع والإنصاف للضحايا منذ حكم المجلس العسكري ثم حكم الإخوان المسلمين. حيث تثير الطريقة الروتينية التي تعاملت بها الدولة مع مذبحه الحرس الجمهوري الشكوك حول إمكانية تحمل الدولة المصرية لمسئولياتها عبر إجراء محاسبة جادة وعادلة لمرتكبيها، وبذلك تلحق بالمذابح الأخرى التي وثقتها المنظمات الحقوقية بدءاً من أحداث ثورة يناير ٢٠١١، مروراً بمذابح ماسبيرو ومحمد محمود الأولى والثانية، وبورسعيد الأولى والثانية ومجلس الوزراء والاتحادية وأحداث المقطم.

في ظل استمرار هذا الاستقطاب السياسي العنيف، وغياب الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق العدل، وبالتالي تواصل عجز مؤسسة العدالة، فإنه لم يعد بإمكان المصريين سوى الأمل بأن يكون ضحايا المذبحة القادمة أقل عدداً.

بناءً على ذلك تطالب المنظمات الحقوقية بـ:

١. إقالة وزير الداخلية ومحاسبته، حيث أنه في عهده تم ارتكاب مذبحتين على يد مرؤوسيه. وهما مذبحه بورسعيد التي وقعت في يناير ٢٠١٣، ومذبحة طريق النصر. يتعين على حكومة د. حازم الببلاوي أن تتخذ موقفاً حازماً ومسئولاً، وإلا فإنها ستلقى مصير حكومة عصام شرف -أول حكومة بعد ثورة ٢٥ يناير- التي كانت المواجهات الأمنية تدار من خلف ظهرها، وأحياناً بدون علم وزير الداخلية حينذاك.
٢. على أعضاء وقيادات جماعة الإخوان المسلمين الذين يرفضون انتهاج العنف في العمل السياسي والتحرير على الكراهية الدينية والطائفية، العمل على إقناع زملائهم وقياداتهم الآخرين بالتخلي عن ذلك النهج، وتسليم من يمارس العنف أو يحمل سلاحاً خلال ممارسة النشاط السياسي إلى الهيئات المعنية بإنفاذ القانون.
٣. تسهيل مهمة منظمات حقوق الإنسان في تقصي حقائق المذبحة الأخيرة.



المنظمات الموقعة:

١. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
٢. الاتحاد النوعي للجمعيات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة .
٣. مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان .
٤. جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء .
٥. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان .
٦. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية .
٧. مركز الأرض لحقوق الإنسان .
٨. المنظمة العربية للإصلاح الجنائي .
٩. مؤسسة قضايا المرأة المصرية .
١٠. مؤسسة حرية الفكر والتعبير .

التجمع غير السلمي لا يبيح العقاب الجماعي.. التجمع غير السلمي لا يبيح العقاب الجماعي

(بيان صحفي صادر عن ٩ منظمات حقوقية مصرية)

١٥ أغسطس ٢٠١٣

وثائق

تدين المنظمات الحقوقية الموقعة على هذا البيان الاستخدام المفرط للقوة أمس من جانب السلطات الأمنية في فض اعتصام جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها في تقاطع "رابعة العدوية" بمحافظة القاهرة وميدان "نهضة مصر" بمحافظة الجيزة. الأمر الذي أسفر عن مقتل المئات وإصابة الآلاف بجراح خطيرة، بالإضافة إلى عشرات الجثث المتفحمة التي لا تزال ملابسها احتراقها تتسم بالغموض. إن المنظمات الموقعة تعتقد أنه كان بإمكان أجهزة الأمن تجنب هذه المأساة الإنسانية لو أنها اتبعت القواعد والمعايير الدولية في فض التجمعات. فضلاً عن تقاعس سلطات الأمن طوال الأسابيع الماضية عن القيام بواجبها في اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية الأمن العام والمواطنين خاصة سكان المنطقتين وروادهما؛ الأمر الذي أدى إلى تمرير الأسلحة والذخائر ومواد المتاريس إلى مواقع الاعتصامين، ونفسي ممارسات



القتل والتعذيب، والاعتداء البدني على الصحفيين دون أي شكل من المحاسبة.

إن ارتكاب بعض المشاركين في الاعتصام وقياداتهم لأعمال إجرامية وحمل بعضهم للسلاح وممارسة العنف، لا يبرر للسلطات الأمنية ممارسة العقاب الجماعي والاستخدام المفرط للقوة في فض الاعتصامين، وذلك وفقاً للمعايير الدولية للحق في حرية التجمع السلمي. كما تلاحظ المنظمات الموقعة أن صنّاع قرار استخدام القوة المفرطة في فض الاعتصامين لم يضعوا في اعتبارهم احتواء أعمال العنف والانتقام المتوقعة من جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها ردّاً على فض الاعتصامين؛ خاصةً وأن عمليات الانتقام من الأقباط والتحريرض العلني على الإرهاب بدأت مبكراً منذ عدة أسابيع. وهو الأمر الذي يثير قلقاً إضافياً إزاء كفاءة آليات اتخاذ القرارات السياسية والأمنية في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها البلاد، وخاصة في انعكاسها على حقوق الإنسان. إن السياسات والممارسات التي اتبعتها السلطات والأجهزة المعنية إزاء هذين الاعتصامين منذ عزل الرئيس مرسي في الثالث من يوليو، وأثناء اقتحامهما وبعد اقتحامهما، تعد تجسيداً للفشل الهائل في تطبيق مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق المواطن والحق في الحياة والأمان، والعجز عن إدراك التبعات السياسية للخلل الجسيم في إدارة هذه الأزمة على مدار ٦ أسابيع. الأمر الذي أدى إلى مقتل أكبر عدد من الضحايا في تجمع سياسي خلال ساعات معدودة، منذ ٢٨ يناير ٢٠١١، فضلاً عن تهديد حياة الآلاف في الشهور والسنوات القادمة بسبب التصاعد المحتمل لجرائم الإرهاب.

ردّاً على اقتحام الاعتصامين قام أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها بترويع المواطنين في العاصمة والمحافظات ومحاولة اقتحام عدد من المنشآت الحكومية وأقسام الشرطة - وقتلوا بالفعل بعض ضباطها - ومهاجمة الكنائس بمحافظات الصعيد وسيناء وتدمير وإحراق بعضها، وتهديد المواطنين المسيحيين باستخدام وممارسة العنف البدني ضدهم على نطاق واسع في عدة مدن. لقد سبق للمنظمات الموقعة أن حذرت جماعة الإخوان المسلمين من مثل هذه الممارسات الشائنة وطالبتها بوقف التحريض على المسيحيين إلا أنها لم تستمع للأصوات الحقوقية، ولم تبد أي حرص على حياة المواطنين الذين تزعم بأنها تتمتع بشرعية قانونية لحكمهم.

إن اتساع نطاق هذه الممارسات الإجرامية يشير إلى أن جماعة الإخوان المسلمين قررت انتهاج العنف السياسي والإرهاب لفترة طويلة قادمة؛ بدلاً من ممارسة النقد الذاتي

والاعتراف بفشلها في الحفاظ على ثقة المواطنين الذين اقترحوا لصالحها، والزج بالبلاد في أتون الحرب الأهلية التي بدأت تلوح شرارتها منذ نوفمبر العام الماضي. لقد سبق أن قام أنصار جماعة الإخوان المسلمين بقتل خصومها السياسيين والتنكيل بهم وتعذيبهم في ديسمبر من العام الماضي. كما بدأت قيادات جماعة الإخوان المسلمين ممارسة التحريض الطائفي ضد المواطنين المسيحيين في ذات التوقيت. وقد استفحل التحريض على الأقباط وتهديدهم قبل فترة وجيزة من مظاهرات ٣٠ يونيو الماضي، ثم تحولت بعد عزل الرئيس مرسي في ٣ يوليو إلى ممارسة العنف الطائفي، الذي حظي بدعم جماعة الإخوان المسلمين، إما بصمتها وعدم إدانتها لهذه الجرائم، أو باستمرار قياداتها في ممارسة التحريض على الأقباط من منصة اعتصام رابعة العدوية طوال فترة الاعتصام. غير أن الأجهزة الأمنية قد تخاذلت أيضاً عن القيام بدورها في حماية أرواح المواطنين المسيحيين ودور عبادتهم، وتتحمل المسؤولية عن عدم وضع حد لهذه الممارسات.

تخشى المنظمات الموقعة أن خطر اتساع نطاق الإرهاب وانزلاق البلاد لدوامة حرب أهلية قد يؤدي إلى اتخاذ السلطات مزيد الإجراءات والتدابير الاستثنائية لحماية أرواح المواطنين. ولكن بدلاً من ذلك، على الدولة أن تضع على الفور خطة جادة لاحتواء العنف واستعادة المسار السياسي الذي اختطفته الحلول الأمنية في العاصمة وقبلها في سيناء، التي فشل أصحابها، حتى في توفير حماية أقسام الشرطة والمنشآت الحكومية. وهنا تذكر المنظمات بأنها نبهت السلطة السياسية الجديدة بعد ٣٠ يونيو لضرورة تجنب أخطاء الحكومات السابقة التي تجاهلت مطالب الإصلاح الأمني والسياسي.

تجدد المنظمات الموقعة نداءها لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها بالتوقف الفوري عن انتهاج العنف والتحريض على العنف ضد المواطنين المسيحيين وخصومها السياسيين، والتبرؤ من كل قيادات الجماعة التي مارست العنف أو حرضت عليه، والقبول بالنتائج السياسية المترتبة على انتفاضة ٣٠ يونيو، والعمل على العودة للعمل السياسي السلمي، وتطوير خطابهم الديني والسياسي.

وأخيراً؛ تجدد المنظمات الموقعة المطالبة بإجراء تحقيقات مستقلة ومحاكمة كل من تورط بشكل مباشر في قتل المواطنين خارج نطاق القانون منذ ٣ يوليو الماضي، والكشف عن أسباب سقوط هذا العدد الكبير من الضحايا أمس، واحترق عشرات من جنث القتلى خلال اقتحام

الاعتصامين . كما تطالب بالتحقيق مع قيادات وأنصار جماعة الإخوان المسلمين المتورطين في التحريض على الكراهية الدينية والعنف والتعذيب والقتل والاعتداء على الصحفيين ، ومحاكمة كل من يثبت ارتكابه لهذه الجرائم .

المنظمات الموقعة :

- ١ . مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .
- ٢ . جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء .
- ٣ . الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان .
- ٤ . المبادرة المصرية للحقوق الشخصية .
- ٥ . المركز المصرى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية .
- ٦ . مركز هشام مبارك للقانون .
- ٧ . المنظمة العربية للإصلاح الجنائي .
- ٨ . مؤسسة حرية الفكر والتعبير .
- ٩ . نظرة للدراسات النسوية .

مشروع قانون "التجمع السلمي" يهدر حق المصريين فى الاجتماع والإضراب والاعتصام والتظاهر ويشرعن لقتلهم

(بيان صحفي صادر عن ١٨ منظمات حقوقية مصرية)

٢٣ أكتوبر ٢٠١٣

وثائق

تعرب المنظمات الموقعة على هذا البيان عن عميق أسفها إزاء مسودة مشروع قانون "تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والموكب والتظاهرات السلمية في الأماكن العامة"، المعروف إعلامياً باسم قانون التظاهر. يُعتبر هذا المشروع الجديد بمثابة إعادة الاعتبار السياسي لمشروع قانون التظاهر، الذي فشلت حكومة الإخوان المسلمين في إصداره في إبريل ٢٠١٣؛ بسبب الانتقادات الواسعة من هيئات دولية كالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومنظمات دولية حقوقية، وأغلب المنظمات الحقوقية المصرية والموقعة على هذا البيان. إلا أن وزارة العدل الحالية تقدمت بمشروع قانون أكثر قمعية من مشروع القانون السابق؛ حيث لم يكتف مشروع القانون الجديد بوضع قيود قمعية على حق التظاهر، بل إنه وضع قيوداً أخرى على الحق في الاجتماع العام والإضراب والاعتصام وتنظيم الموكب، ليفرض بذلك



تقييداً شاملاً وخانقاً على حرية المصريين في ممارسة كافة أشكال التجمع السلمي؛ أي أحد أهم الحقوق التي انتزعها المصريون بدماء آلاف الضحايا تحت حكم مبارك والمجلس العسكري والإخوان المسلمين.

للأسف، وافق رئيس وأغلبية مجلس الوزراء على المشروع في ٩ أكتوبر، وأحيل إلى رئيس الجمهورية المؤقت لإقراره. إن المنظمات الموقعة بينما تدعو رئيس الجمهورية لعدم اعتماد القانون، فإنها تؤكد على تقديرها لموقف الوزراء الذين صوتوا ضد هذا المشروع، و انحازوا لاحترام الحق في التجمع السلمي كحق أساسي من حقوق الإنسان. كما تبدي المنظمات الموقعة استهجانها؛ لكون رئيس وبعض أعضاء الحكومة، الذين تولوا مناصبهم بسبب ممارسة المصريين لحقهم في التجمع السلمي، صاروا يرون الآن أن هذا الحق شر لا بد من منعه، والتصدي له بكافة الوسائل القمعية والقانونية؛ فوافقوا على مشروع قانون يستمد فلسفته من قوانين تم سنّها في عهد الاحتلال البريطاني لمصر والإخوان المسلمين.

مشروع القانون وضع قيوداً عديدة على حرية المواطنين في الاجتماع العام، حتى أنه سمح لقوات الأمن بحضورها تحت دعوى "تأمينها"، وألزم المنظمين بإخطار وزارة الداخلية قبلها بسبعة أيام عمل، حتى وإن تم تنظيمها في أماكن خاصة. بموجب هذا المشروع يتاح لقوات الأمن أن تحضر الندوات التي تنظمها الأحزاب السياسية والمراكز البحثية والجمعيات الأهلية وغيرها، بل أعطى لها حق فض هذه الندوات لأسباب متعددة، من بينها تجاوزها للمدة المبيّنة في الإخطار، بوسائل قد تصل إلى استخدام طلقات الخرطوش المطاطي وقنابل الغاز. إن هذا القانون يقيد انعقاد كل الندوات والاجتماعات السياسية والثقافية والفكرية والفنية التي تنظمها الأحزاب السياسية أو الجمعيات الأهلية وغيرها، ويشكل إهداراً خطيراً للحق في حرية التعبير، كما يُفاقم من خطورة الأمر أن مصر ستشهد في الفترة المقبلة انتخابات برلمانية ورئاسية، إلا أن مشروع القانون -وعلى خلاف القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ في عهد الاحتلال البريطاني- لم يستثن الاجتماعات والمواكب الانتخابية من القيود الموجودة في القانون. كما إنه يجرم الحق في الإضراب، ويعاقب عليه بعقوبة تصل إلى خمس سنوات فضلاً عن الغرامة.

اهتم مشروع القانون بوضع قيود صارمة على المنظمين للاجتماع أو للمظاهرة، بينما وضع قيوداً فضفاضة على استخدام رجال الأمن للقوة المفرطة، لا تتناسب مع الأفعال التي قد يرتكبها بعض المتظاهرين أو المجتمعين. فقد أجاز لقوات الأمن استخدام الطلقات المطاطية

دون قيود، -رغم أنها قد تؤدي للوفاة- حتى في حال ارتكاب المتظاهرين لمخالفات بسيطة، أو إن هتف أحد المشاركين بما يمكن اعتباره سباً وفضفاً. إن ارتكاب أحد أو بعض الأفراد المشاركين في المظاهرة أو الاجتماع لإحدى الجرائم، لا يبرر الفرض أو استخدام القوة المميتة، وفرض عقاب جماعي على أغلبية المشاركين في المظاهرة أو الاجتماع.

استحدث مشروع القانون تعريفاً جديداً للدفاع الشرعي يتيح استخدام القوة المميتة من قبل قوات الأمن، وهو الدفاع عن "الممتلكات". إن الاعتداء على الممتلكات العامة جريمة مدانة، إلا إن إباحة القتل دفاعاً عن تلك الممتلكات جريمة لا يمكن تبريرها حتى بقانون، فضلاً عن تعارضها مع المعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة من قبل القائمين على إنفاذ القانون، والتي تُقيد بشكل صارم استخدام الأسلحة النارية والقوة المميتة، بحالة وجود تهديد وشيك على الحياة أو بالإصابة البالغة فقط، أو لحماية أرواح الآخرين.

على الرغم من أن مشروع القانون الجديد نص على تنظيم المظاهرة بالإخطار، إلا أنه أفرغ مضمون الإخطار من معناه، حيث منح وزارة الداخلية حق الاعتراض على الإخطار وفقاً لمزاعم أسماها مشروع القانون "جدية"، تستند على اعتبارات فضفاضة وغير منضبطة قانوناً، مثل النظام العام أو الأمن العام، وألقى بعبء الطعن قضائياً على هذا الاعتراض على عاتق منظمي المظاهرة. مما يعني مزيداً من العراقيل وتعقيد الإجراءات على من يرغب في تنظيم ندوة -حتى لو كانت محدودة العدد- أو مظاهرة أو حتى موكب انتخابي، ويحول مفهوم الإخطار ليكون بنظام التصريح. كما أن مشروع القانون نص على أن يتم تقديم "الإخطار" قبلها بسبعة أيام عمل، وهي مدة طويلة جداً تُقيد تفاعل المصريين مع الأحداث الجارية.

أفرد مشروع القانون عقوبات سالبة للحرية وغرامات قاسية على من يخالفه. فعلى سبيل المثال نص القانون على عقوبة الحبس حتى خمسة أعوام وغرامة تصل إلى مائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، إن اعتصم المجتمعون أو المتظاهرون في مكان الاجتماع أو المظاهرة، أو إذا أخلوا بالنظام العام أو عطلوا حركة المرور. مما يعني أن من سيتظاهر بغرض المطالبة بزيادة راتبه، أو بسبب فصله تعسفاً -دون أن يقدم إخطاراً- قد يجد نفسه مضطراً لدفع غرامة مئة ألف جنيه فضلاً عن إمكانية حبسه. كما أن الجرائم الواردة في هذه المادة جرائم غير واضحة. فمن ناحية لا يمكن تعريف النظام العام على وجه الدقة، والذي تستوجب مخالفته الحبس لمدة خمسة أعوام. أما تعطيل حركة المرور فلا يتصور ألا تعطل

المظاهرات - حتى محدودة العدد- حركة المرور ، رغم أن مشروع القانون ألزم المتظاهرين بالإخطار ، مما يستوجب أن تقوم وزارة الداخلية بتغيير مسارات المرور والإعلان عن المسارات الجديدة حتى لا تتأثر حركة المرور!

عاقب مشروع القانون بالحبس الذي قد يصل إلى ثلاث سنوات وغرامة قد تصل إلى مائة ألف جنيه كل من ارتدى أقبعة أو أغطية بقصد إخفاء معالم الوجه أثناء الاجتماع أو المظاهرة ، والغريب في هذه المادة أنها اعتبرت مجرد ارتداء أقبعة جريمة تستوجب هذه العقوبة القاسية! وضع مشروع القانون قيوداً على أماكن الاجتماعات والتظاهرات ، وذلك بنصه على حرم لا يقل عن ١٠٠ متر ولا يزيد عن ٣٠٠ متر أمام بعض المنشآت . مما يعني في التطبيق العملي ، في المدن المصرية المكتظة بالمباني المتلاصقة ، أن تكون الاجتماعات والمظاهرات بعيدة تماماً عن مرأى ومسمع الجهات المستهدفة بالمظاهرة أو بالاحتجاج . كما منح مشروع القانون لكل محافظ الحق في أن يضيف أماكن جديدة ينطبق عليها مفهوم الحرم ، ويحظر بالتالي التظاهر بالقرب منها .

لقد كان يتعين على واضعي مشروع القانون الاهتمام بوضع الضمانات لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ، ووضع المزيد من القيود على السلطات الأمنية حتى لا تعرقل هذا الحق ، كما كان يجب احترام التزامات مصر الدولية والمعايير الدولية ذات الصلة .

إن المنظمات الموقعة ترى أن مشكلة التظاهر والتجمع السلميين في مصر ليست في غياب الإطار التشريعي الحاكم لهما ، وإنما تكمن في طريقة مواجهة قوات الأمن لتلك التظاهرات ، وغياب قواعد المسائلة الديمقراطية والعدالة عن الجرائم المرتكبة ضد المتظاهرين ، على مدار ما يقرب من ثلاث سنوات . منذ ٢٥ يناير ٢٠١١ شهدت أغلب التجمعات والمظاهرات التي قام بها المصريون استخدام قوات الأمن للقوة المميتة ، مثلما حدث في مذبحة ماسبيرو وأكتوبر ٢٠١١ ، وشارع محمد محمود نوفمبر ٢٠١١ ، وأمام مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠١١ ، وأمام قصر الاتحادية في ديسمبر ٢٠١٢ ، وفي السويس وبورسعيد يناير ٢٠١٣ ، وخلال فض اعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة في أغسطس ٢٠١٣ ، ومظاهرات ٦ أكتوبر ٢٠١٣ . في تلك الأحداث راح ضحيتها ما يقرب من ثلاثة آلاف مواطن دون إجراء تحقيقات جدية أو إدانات قضائية لأغلب مرتكبيها أو المسؤولين عنها ، رغم مرور فترة طويلة على بعضها .

إن التظاهرات والإضرابات المتواصلة في ميادين مصر منذ عدة سنوات، هي تعبير عن أسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، لذا فإنها تحتاج إلى حلول سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وليس حلولاً أمنية أو مزيداً من التشريعات القمعية. إن أي مشروع قانون لتنظيم التظاهر السلمي يجب أن يضع في اعتباره أن أداء وممارسات قوات الأمن في مصر، قبل وبعد الثورة، كفيلة بإحالة أفضل قوانين التظاهر في العالم إلى حقل خصب للانتهاكات والجرائم عند الممارسة.

تؤكد المنظمات الموقعة على أنه كان من الأجدر بالحكومة المؤقتة أن تنشغل بإصلاح أجهزة الأمن وتعديل قانون الشرطة وفقاً للمعايير الدولية، بدلاً من الانشغال بإعداد قوانين قمعية جديدة، تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعاقب على النوايا وتمنح غطاءً قانونياً للاعتداء على حقوق الأفراد وحياتهم.

بعد أيام تنتهي حالة الطوارئ، ولكن مشروع هذا القانون، وقوانين أخرى أعلنت الحكومة عن اعتزامها إصدارها على وجه السرعة، هو بمثابة دمج الطوارئ والاستثنائي في القانون العادي، بحيث تترسخ فلسفة الطوارئ في التشريع المصري. وبهذا المعنى فإن هذا القانون - والقوانين المماثلة التي تعتمزم الحكومة إصدارها- هي أخطر من حالة الطوارئ (المؤقتة)، لأنها تستهدف تطبيع حالة الطوارئ وتحويلها إلى حالة دائمة.

المنظمات الموقعة:

١. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٢. الائتلاف المصري لحقوق الطفل
٣. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
٤. جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء
٥. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
٦. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
٧. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
٨. مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف

- ٩ . مركز حابي للحقوق البيئية
- ١٠ . مركز هشام مبارك للقانون
- ١١ . مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية (أكت)
- ١٢ . مصريون ضد التمييز الديني
- ١٣ . المنظمة العربية للإصلاح الجنائي
- ١٤ . المؤسسة المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة
- ١٥ . مؤسسة حرية الفكر والتعبير
- ١٦ . مؤسسة قضايا المرأة المصرية
- ١٧ . نظرة للدراسات النسوية
- ١٨ . مؤسسة المرأة الجديدة